السياسات السكانية ودورها في تحقيق العدالة البيئية :

دراسة ميدانية بمحافظة السويس

إعـــــداد

د. جلال محمد نـجيب

مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب ـ جامعة السويس

تـاريخ الاستلام : /١٢/٢٠٢١م

تـاريخ القبول : /١ /٢٠٢٢م

ملخص:

تهدف الدراسة الراهنة إلى الكشف عن دور السياسات السكانية في تحقيق العدالة البيئية في محافظة السويس، وقد اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي، باستخدام طريقة المسح الاجتماعي بالعينة، حيث أُجريت الدراسة على عينة عشوائية من أرباب الأسر، حيث بلغ إجمالي عينة الدراسة (٣٦٥) مفردة، موزعة على منطقتين إحداهما منطقة مخططة (كفر النجار) بواقع (١٦٥) مفردة، في حين بلغت عينة المنطقة غير المخططة (عرب المعمل) (٢٠٠) مفردة، وقد تم جمع البيانات الميدانية عن طريق تصميم مقياس للسياسة السكانية والعدالة البيئية الذي صاغته الدراسة بما يخدم أهدافها وتساؤلاتها، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين بمنطقتي الدراسة وفقا لمستوى رؤيتهم للسياسة السكانية الخاصة بالخصائص السكانية.

عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين درجة موافقة المبحوثين على بعدي السياسة السكانية الخاصة بالوفيات، وتوزيع السكان، وبين درجة موافقتهم على العدالة البيئية بمنطقة عرب المعمل.

وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤية المبحوثين بمنطقتي الدراسة فيما يتعلق بالعدالة البيئية لصالح منطقة كفر النجار.

الكلمات المفتاحية: السياسات السكانية، العدالة البيئية.

Population policies and their role in achieving Environmental justice: A field study in Suez Governorate

Abstract:

The current study aims to reveal the role of population policies in achieving environmental justice in Suez Governorate. The study relied on the descriptive method, using the sampling social survey method, where the study was conducted on a random sample of household heads, where the total sample of the study was (365) individuals. Distributed in two areas, one of them is a planned area (Kafr Al-Najjar) with (165) individual, while the sample of the unplanned area (Arab Al-Maamal) reached (200) single, and the field data was collected by designing a scale of population policy and environmental justice that the study formulated to serve Its objectives and questions, and the study reached a set of results, the most important of which are: The absence of statistically significant differences between the respondents in the two study areas according to their level of vision of the population policy of population characteristics.

There is no statistically significant correlation between the degree of respondents' approval of the two dimensions of the population policy on mortality and population distribution, and the degree of their approval of environmental justice in the Arab al-Ma'mal area.

And there are statistically significant differences between the vision of the respondents in the two study areas with regard to environmental justice in favor of the Kafr al-Najjar area.

Keywords: Population Policies, Environmental Justice.

مقدمة الدراسة:

تبنت مصر مجموعة من السياسات والاستراتيجيات السكانية (من أبرزها الاستراتيجية السكانية والتنموية ٢٠١٥-٢٠٣٠ ورؤية مصر ٢٠٣٠)، والتي تهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية للسكان وتحسين وضعهم في مختلف المجالات، حيث بذلت الدولة جهودًا كثيرة لتحسين الظروف المعيشية والبيئية للأفراد، ومنها: تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاه الاجتماعي والعمل على حفظ الموارد الطبيعية والبيئية من أجل الأجيال القادمة، وعلى الرغم مما سبق توضح النظرة العامة عدم تحقيق تلك الأهداف التي تبنتها الدولة؛ وذلك نظرًا لعدم توافر الموارد اللازمة، وضعف العملية التنسيقية، بالإضافة إلى المركزية وغياب عمليتي المتابعة والتقييم.

وشهدت الحالة السكانية في مصر طفرات هائلة خلال العقد المنصرم متمثلة في الزيادة السكانية المستمرة، الأمر الذي استلزم تأمين المزيد من الموارد للوفاء بتلك الاحتياجات السكانية المتنامية وكذلك تحقيق رفاهية المواطن المصري، وفي حقيقة الأمر يعتمد تحقيق ذلك إلى حد بعيد على معدل النمو السكاني وخصائص السكان جنبا إلى جنب مع إدراك المواطن المصري ووعيه بتلك المشكلة (توفيق، ٢٠٢٠: ٣).

وتشير التقديرات السكانية الأخيرة الصادرة عن شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة إلى أن عدد سكان مصر قد يصل بحسب التقديرات إلى ١٥١ مليون نسمة مع حلول عام ٢٠٥٠، هذه الزيادة من شأنها أن تؤثر بشكل كبير على الموارد الطبيعية، لا سيما المياه والطاقة، فضلا عما قد يترتب عليها من عواقب وخيمة على الأمن الغذائي والفقر والاستقرار الاجتماعي، ناهيك عن دلالتها من حيث عدم استفادة الدولة من العائد الديمجرافي ـ ويقصد به زيادة في الإنتاجية الاقتصادية والتي تحدث عندما يكون هناك عدد متزايد من الناس في القوى العاملة نسبة إلى عدد المُعالين- إن لم

تنخفض مستويات الخصوبة خلال السنوات القليلة القادمة (عثمان وآخرون، ٢٠١٦: ل).

وفي ضوء ما سبق فإن الهدف الحقيقي من السياسة السكانية يتمثل في العمل على توفير الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع وتحسين حياتهم في مختلف مناحي الحياة بوجه عام خاصة السعي نحو تحقيق العدالة البيئية بوجه خاص، ومن هنا يمكن اعتبار السياسة السكانية آلية تساعد صناع القرار والمخططين في مجال السكان، كما تقوم بمنحهم المعرفة الشاملة عن المجتمع وسكانه ومشكلاته مما يساهم في نجاح التدابير الرشيدة بوضع استراتيجية قوية تساهم في تحقيق العدالة البيئية في المجتمع المصري بوجه عام ومجتمع الدراسة بوجه خاص.

أولاً- مشكلة الدراسة:

تواجه مصر كغيرها من البلدان قضايا سكانية تنعكس على مسيرة التنمية بأبعادها المختلفة، ولعل أبرز تلك القضايا ارتفاع معدل النمو السكاني وارتفاع معدلات الإعالة، واختلال التوزيع الإقليمي للسكان، وتزايد الضغط على الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والإسكان والمياه والطاقة.

ووفقا لأحدث التقارير الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لسنة ٢٠٢١ فقد بلغ إجمالي عدد سكان مصر ١٠١,٩٨٩ مليون نسمة، تمثل عدد سكان الحضر ٤٣,٥٦٧ مليون نسمة، مقابل ٥٧,٩٠١ مليون نسمة لسكان الريف، وتعتبر محافظة القاهرة أكبر محافظات الجمهورية من حيث عدد السكان، فقد بلغ عدد سكانها ١٠,١٣٩ ملايين نسمة، تليها محافظة الجيزة ٩,٢٩٦ مليون نسمة، وجاءت

محافظة الشرقية في المركز الثالث حيث بلغ عدد سكانها ٧,٧١٩ مليون نسمة، بينما بلغ عدد سكان محافظة السويس ٧٧٦ ألف نسمة، وتبلغ الكثافة السكانية بها ٣٧١١٠,٨ نسمة/كم٢ (الجهاز المركزي للتعبئة العام والإحصاء،٢٠٢١ :٤-١٤). وقد أوضحت دراسة اتجاه عدد المواليد السنوي خلال الفترة من (٢٠٠٠ - ٢٠١٩) أن الثبات في عدد المواليد - والذي ظل سائداً على مستوى ١.٨ مليون مولود سنويا في السنوات الخمس الأولى- أعقبة اتجاه إلى الزيادة بدءاً من عام ٢٠٠٦ ليصل إلى ٢.٧ مليون مولود عام ٢٠١٤ بزيادة نحو ٥٠ % في ثمان سنوات، وهى زيادة ضخمة جدا، ويؤكد ذلك أن إجمالي عدد المواليد في مصر خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٠) بلغ ١٢.٩ مليون مولود (الجهاز المركزي للتعبئة العام والإحصاء،٢٠٢٠).

ولا تقتصر القضية السكانية في مصر على زيادة عدد السكان فحسب، أو على التوزيع العمرى لهؤلاء السكان، بل أيضا على النمو الحضري الذى أدى إلى تفاقم المشكلة بسبب سوء توزيع السكان، حيث يمثل التوزيع الجغرافي غير المتوازن للسكان أحد الأبعاد الثلاثة الرئيسة للمشكلة السكانية، ويتمثل سوء التوزيع الجغرافي للسكان في محدودية المساحة المأهولة التي لم تتجاوز ٧.٨% من إجمالي مساحة مصر الكلية التي تبلغ نحو مليون كيلومتر مربع، وتؤدي الزيادة السكانية المطردة، والتي لا تتناسب مع النمو الاقتصادي والاجتماعي إلى تغير في أنماط الاستهلاك المختلفة، مثل استهلاك موارد الطاقة والمياه، مما يؤدي إلى مجموعة من الضغوط على الموارد الطبيعية وغير الطبيعية تتمثل في إهدار تلك الموارد وعدم استغلالها بطريقة مستدامة، الأمر الذي يشكل عبء بيئي على الدولة لتنفيذ رؤيتها وتحقيق التنمية المستدامة (عامر، ٢٠٢١: ٧١).

في ضوء ما سبق فإن الزيادة السكانية غير المنضبطة تخلق على المدى البعيد مشكلات فقر وحرمان، وغيرها من المشكلات التي تخلق أنماطا مشوهة من التحضر والتهميش الحضري (زايد،٢٠٢١ :٤). ويعيش عالم اليوم بناء على سياسات تتبناها الدول، تلك السياسات تضع في اعتبارها الإنسان الذي هو غاية عمليات التنمية الشاملة المحققة لأهدافه وفى الوقت نفسه هو وسيلتها، والسياسة السكانية هي إحدى هذه الصور من السياسات القومية والتي تضعها الدول في اعتبارها ومن بين استراتيجيتها العامة حتى ولو لم تكن لديها قضايا أو تعاني من مشاكل بشأن الواقع السكاني (الشافعي، ٢٠٠٨ :٤).

وتختلف السياسة السكانية من دولة لأخرى بحسب الظروف الداخلية والأهداف التنموية، كما أنها تختلف أيضا داخل الدولة الواحدة من فترة لأخرى وفقا للتوجه الاقتصادي والسياسي في كل مرحلة (تاوضروس، وآخرون،٢٠٢١: ١). وفى هذا الصدد تشير بيانات الأمم المتحدة للسكان عام ٢٠١٥ إلى وجود تفاوت واضح بين دول العالم في سياستها تجاه ملف السكان، ففي حين تسعى ٧٥ دولة إلى تقليل معدل النمو السكاني فإن هناك ٣٧ دولة تسعى إلى زيادته، بينما توجد ٤٠ دولة تحاول الحفاظ علية ثابتا عند معدلة الحالي، بينما هناك ٢٨ دولة لا تقوم بأي عمليات تغيير للتأثير على معدل النمو السكاني، كما توجد ١٧ دولة ليس لديها سياسة سكانية رسمية (داود وعبد اللطيف،٢٠١٩: ٤).

وخلال النصف الأخير من القرن العشرين ركزت السياسات السكانية **في البلدان النامية** على تدابير خفض معدلات الخصوبة المرتفعة، وحققت معدلات وفيات منخفضة، وهو ما أدى إلى تسارع في معدلات النمو السكاني في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، وكان السبب الرئيس لتلك التدخلات من أجل معالجة

الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لزيادة السكان، وفي فترة الثمانينيات سعت تلك السياسات إلى معالجة الخصوبة المرتفعة بشكل مباشر وفي بعض الأحيان كانت لتلك السياسات أغراض محددة للغاية، مثل تحسين صحة الأم والرضع والأطفال، أو التخفيف من انتشار الإجهاض غير الآمن، **وفى البلدان المتقدمة**، فقد ركزت السياسات السكانية على شيخوخة السكان والهجرة الناتجة عن البطالة، وكذلك الآثار الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس نقص المناعة البشرية (May,2012:2,3).

وفي إطار وجود عدة سياسات سكانية أطلقتها مصر خلال العقود الخمس الأخيرة لم تستطع أغلبها أن تحقق أهدافها أو حتى تصل إلى نهاية الفترة التي وضعت لتغطيتها، ففي فترة الستينيات من القرن العشرين اقتصرت السياسة القومية للسكان خلال تلك المرحلة على معالجة النمو السكاني، وسعت إلى تخفيض معدل الإنجاب من خلال وضع برنامج تنظيم الأسرة، أما فترة السبعينيات فقد ركزت على خصائص السكان وبصفة خاصة التصدي لمشكلة الأمية، وتأثيراتها السلبية على مستويات الخصوبة، إضافة إلى توزيع السكان وأثر الهجرة الداخلية والخارجية معا على حجم وتركيب السكان (مرعى، ٢٠١٨ :٦٨). وفى عام ١٩٧٣ ركزت السياسة السكانية على الجانب التنموي وتبنت تسعة أنشطة وهي: رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، والتعليم، والارتقاء بمكانة المرأة، والميكنة الزراعية، والتصنيع، وتخفيض معدلات وفيات الأطفال، وتوسيع مظلة التأمينات والضمان الاجتماعي، والإعلام والتوعية، وتنويع الخدمات وتوفيرها (مرقص، ٢٠١٦: ٢٨٩-٢٩٠). بينما فترة الثمانينيات من القرن العشرين وبالتحديد عام ١٩٨٥ ركزت السياسة السكانية برنامجها لمواجهة النمو السكاني على ثلاثة محاور رئيسة هي: الارتقاء بخدمات تنظيم الأسرة،

الخدمات الصحية والاجتماعية، والإسراع بإحداث التغير الاجتماعي والاقتصادي على المستوى المحلى (مرعى، ٢٠١٨ :٦٩-٧٠). وفى عام ١٩٩١م تم وضع السياسة والاستراتيجية القومية للسكان (١٩٩٢-٢٠٠٧) على ثلاث فترات خمسية وتقيم فاعليتها عام٢٠٠٠ والجدير بالذكر فقد أضيف برنامجان جديدان في هذه الاستراتيجية وهما برنامج البيئة وبرنامج الشباب لما لهما من علاقة وثيقة الصلة بالمشكلة السكانية، بينما تضمنت استراتيجية (٢٠٠٢-٢٠١٧) أحد عشر موضوعا كان أبرزهم – والذي لم يظهر في الخطط السابقة- تقليل التفاوتات بين الأقاليم، وإعادة توزيع السكان، ودعم البحوث والمعلومات السكانية، على أن هذه الاستراتيجية تم تحديثها من قبل المجلس القومي للسكان في استراتيجية (٢٠٠٧-٢٠١٧) لتشمل أربعة محاور أساسية واثني عشر هدفًا تتماشى مع برنامج عمل المؤتمر القومي للسكان والتنمية والأهداف الانمائية للألفية (حسين،٢٠١٦: ٥٦). وأخيرًا وضعت مصر استراتيجية قومية جديدة للسكان (٢٠١٥-٢٠٣٠) تهدف إلى النظر للسكان باعتبارهم أحد عناصر القوة الشاملة للدولة على ألا تتعدى معدلات الزيادة السكانية قدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية بالجودة المناسبة، وألا تؤثر معدلات الزيادة السكانية على متوسط نصيب الفرد من الموارد الطبيعية لا سيما المياه والطاقة والأرض الزراعية، كما ارتكزت تلك الاستراتيجية على التنوع بين الفئات المستهدفة (المناطق الجغرافية، والشرائح الاجتماعية) وتحقيق العدالة الاجتماعية بوجه عام والبيئية بوجه خاص (عثمان،٢٠٢١: ٣١-٣٢). ويوجد ثلاث سيناريوهات للاستراتيجية لابد من توضيحها: السيناريو الحالي ٣.٥ مولود لكل سيدة، سيناريو الوصول للمعدل المستهدف ٢.٣ مولود لكل سيدة وأخيرا سيناريو الإحلال بهدف الوصول إلى ١.٧ مولود لكل سيدة بحلول عام ٢٠٣٠ (وزارة السكان، الاستراتيجية القومية للسكان: ٢٠١٤: ٤- ٣٦).

وفي ضوء ما سبق تحظى القضية السكانية باهتمام متزايد من الدولة في الوقت الراهن كونها تمثل تحديا جوهريا أمام كافة الجهود التنموية، وقد تجلى ذلك الاهتمام في نص المادة (٤١) من الدستور المصري الحالي والتي أكدت على ضرورة أن تلتزم الدولة بتنفيذ برنامج سكاني يهدف إلى تحقيق التوازن بين معدلات النمو السكاني والموارد المتاحة، وتعظيم الاستثمار في الطاقة البشرية وتحسين خصائصها (حليم، ٢٠١٨: ٦٤٧). وذلك في إطار تحقيق التنمية المستدامة، وتوجيه الأنظار إلى نماذج ذات أبعاد تنموية منحازة فقط لصالح السكان، وتعمل على الارتقاء بخصائصهم ساعية نحو تحقيق عدالة فرصهم العمل، بل والأهم أنه كان من أحد الأسباب الجوهرية في إخفاق البرامج والمشروعات المرتبطة بالسياسات السكانية (عبد الجواد، ٢٠٢٠: ١٩١-١٩٢).

وعن وضع العدالة البيئية في مصر، يمكن القول بأن هناك تحول جذري في مصر تمثل في دستور ٢٠١٤م، والذي أعطى اهتمامًا خاصًا بالعدالة البيئية وحقوق المواطنين دون تمييز، وتمثل ذلك في عدة مواد لعل من أهمها: المادة (٤٦) والتي نصت على أن لكل شخص الحق في بيئة نظيفة سليمة، وأن حمايتها واجب وطني، وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليها، والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة، وضمان حقوق الأجيال القادمة، وتنص المادة (٧٨) على كفالة الدولة للمواطنين الحق في المسكن الملائم، بما يحفظ الكرامة الإنسانية ويحقق العدالة الاجتماعية في إطار تخطيط عمراني شامل للمدن والقرى، كما تلتزم الدولة بوضع خطة توجيه شاملة لمواجهة العشوائيات تشمل إعادة التخطيط وتوفير البنية الأساسية والمرافق وتحسين نوعية الحياة، كما تنص المادة (٧٩) أن لكل مواطن الحق في ماء نظيف (دستور جمهورية مصر العربية، ٢٠٢٠ :٢٤-٣٦).

ثم أتت استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ للتأكيد على أن يكون البعد البيئي محورًا أساسيًا في كل القطاعات التنموية والاقتصادية بشكل يؤمن الموارد الطبيعية ويدعم عدالة استخدامها والاستغلال الأمثل لها والاستثمار فيها، بما يضمن حقوق الأجيال القادمة فيها ويعمل على تنويع مصادر الإنتاج، والعمل على توفير بيئة نظيفة صحية وآمنة للمواطن المصري (حافظ، ٢٠١٨: ٨٦١-٨٦٢). وذلك في إطار تحقيق العدالة البيئية بوصفها منظور متعدد الأبعاد يدرس كيفية تصورنا للعلاقات بين الإنسان والبيئة، كما تركز بشدة على الضرر الذي يسببه الإنسان، وتزايد معدلات التدهور البيئي وعدم المساواة البيئية وجذورها الهيكلية والتاريخية (Alba etal, 2020: 363). فالاهتمام بالعدالة البيئية ظهر ليسد الفجوة بين الاهتمام بالمشكلات البيئية من جهة والاهتمام بالمجتمع من جهة أخرى، ومن ثم باتت حركة النقاء لكل من الحركات الاجتماعية والبيئية بهدف تصحيح التوزيع غير العادل للأضرار البيئية والعمل على تحقيق المساواة في الحصول على الموارد الطبيعية المتمثلة في كل من الهواء النقي والمياه النقية والرعاية الصحية والمشاركة في صنع واتخاذ القرارات البيئة لكافة الأفراد (Monsma, 2006: 458-459).

وبمراجعة الأدبيات حول السياسات السكانية والعدالة البيئية يتأكد ذلك، فعلى مستوى الدراسات الأجنبية نجد دراسة (Srinivasan,2007) تؤكد على أن هناك إجماع عام على أن البرنامج السكاني في الهند قد فشل في تحقيق أهدافه وفي إحداث تحسن في صحة ورفاهية المرأة، وأكدت دراسة (Lutz,2014) أن الهدف الأساسي لسياسات السكان في القرن الحادي والعشرين هو تحقيق التوازن بين الموارد الاقتصادية

والاجتماعية والبيئية، وتمكين المرأة وترسيخ قيم العدالة والانصاف بين الجنسين، وحماية السكان من آثار تدهور البيئة المحيطة بهم، كما أوضحت دراسة Jiang et al,2015) تأثير السياسة السكانية على المجتمع الصيني، والتي تمثلت في فكرة الحد من أعداد المواليد، وتخفيف الضغط على البيئة والموارد، وفي نفس السياق أكدت دراسة (Wang & zhang, 2018) على أن سياسة التحكم في السكان يمكن أن تعزز رأس المال البشري في الدول النامية.

وبينت دراسة (Liu & Sun, 2020) أن التركيز السكاني والتوزيع غير المتكافئ للموارد في بكين أدى إلى تفاقم العلاقة بين السكان واستخدام الأراضي، وأشارت نتائج دراسة (Nufar Avni, 2019) إلى أهمية استخدام نهج العدالة الاجتماعية والبيئية في تطوير الواجهة البحرية، والتغلب على عدم المساواة بين السكان المقيمين على ضفتي نهر أناكوستيا في واشنطن والذي عان من الاهمال والتلوث لفترات طويلة مما أثر على تحقيق العدالة البيئية بين السكان.

كما أظهرت نتائج دراسة (J, Kopas, et al 2020) عدم وجود عدالة بيئية؛ حيث يتعرض كل من الفقراء والأقليات العرقية المحرومة بشكل منهجي إلى أكبر مستويات المخاطر البيئية. وأشارت كذلك دراسة (2021T,C,G, et al) على الدور الهام الذى يقوم به صانعوا السياسات السكانية في صياغة استراتيجيات تهدف إلى تحسين حياة سكان الحضر المهمشين من حيث توفير المياه النظيفة والتخلص من النفايات.

وبرهنت دراسة (C, Wang etal ,2021) على أن العدالة البيئية لعبت دورًا مهمًا في التخطيط المكاني وتطوير البنية التحتية الخضراء وذلك في المناطق الحضرية الصينية ذات الكثافة سكانية.

وتشير دراسة (Ruzhang etal 2021) إلى أنه بالرغم من قلة أعداد المهاجرين في المدن الآسيوية ذات الكثافة السكانية العالية إلا أنهم يعانون من عدم المساواة في الوصول إلى الخدمات المتعلقة بالعدالة البيئية؛ وقد تمثل ذلك في قلة عدد المتنزهات الخضراء.

وتؤكد نتائج دراسة (Wissal Selmi, 2021) أن العدالة البيئية تتأثر سلبياً بانخفاض الخدمات البيئية والاجتماعية، والحرمان الاجتماعي، وكذلك سوء التوزيع السكاني.

وعلى مستوى الدول العربية ومصر ازداد الاهتمام الأكاديمي بدراسة السياسات السكانية والعدالة البيئية، حيث أكدت دراسة (المصاروة،٢٠٠٨) أن الأردن تواجه مجموعة من التحديات والمعوقات التي تعترض تنفيذ السياسة السكانية بها ومن أهم تلك التحديات النمو السكاني السريع. بينما أشارت نتائج دراسة (أمين، ٢٠١٢) إلى ضرورة تمكين صناع القرار المعنيين بأجندة السياسة السكانية المصرية أن يكونوا مشاركين استراتيجيين وفاعلين في تقديم سياسات سكانية مصرية أكثر تكاملا واستدامة، بينما أكدت دراسة (عثمان وآخرون، ٢٠١٤) على أهمية السياسات السكانية في تحقيق التنمية الشاملة أثناء مرحلة التحول الديموجرافى، ومن أبرز هذه السياسات تفعيل برامج تنظيم الأسرة، وبرامج تعليم المرأة ومشاركتها في سوق العمل.

وبينت دراسة (خوجة، ٢٠١٦) على ضرورة انتهاج سياسات تنموية وبيئية حكيمة للحفاظ على السكان والبيئة معاً، وأن السكان في المناطق الحضرية يؤثرون على بيئتهم من خلال استهلاكهم للغذاء والماء والطاقة

والمكان، والبيئة الحضرية الملوثة بدورها تؤثر على الصحة ونوعية الحياة لسكان الحضر. بينما أشارت دراسة (عبد الكريم عدم وجود استراتيجية واضحة المعالم للسياسات السكانية تأخذ بعين الاعتبار حاجة سوق العمل المستقبلية؛ نتيجة تحولات ديموغرافية كبيرة. وتشير دراسة (جعفورة، تهامي، ٢٠٢٠) إلى أن السياسة السكانية غير المباشرة أكثر تأثيرًا على السلوك الإنجابي للمرأة من برنامج تحديد النسل. وبناء على ما سبق تحدد الهدف العام من الدراسة الراهنة في محاولة الكشف عن الدور الذي تلعبه السياسات السكانية في تحقيق العدالة البيئية. وانطلاقاً من الهدف العام للدراسة فإنه يمكننا القول إن مشكلة الدراسة الراهنة تتمثل في الإجابة على التساؤل الآتي: ما دور السياسات السكانية في تحقيق العدالة البيئية بمحافظة السويس؟

ثانياً- أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية:

- تستمد الدراسة الراهنة أهميتها من محاولة الباحث تسليط الضوء على بعدين أساسيين، وهما السياسة السكانية والعدالة البيئية؛ الأمر الذي يساعدنا في الكشف عن رؤية أفراد مجتمع الدراسة لتأثير السياسة السكانية على العدالة البيئية. وهو ما يمكن أن يمثل إثراء للمعرفة والبحث العلمي من خلال هذا الموضوع.

الأهمية التطبيقية:

- تسهم نتائج هذه الدراسة في مساعدة المسؤولين وصناع السياسات في مجال السكان والبيئة؛ وذلك للوصول إلى استراتيجيات فاعلة تعمل على تحقيق الأهداف المرجوة في مجال العدالة البيئية.

ثالثاً: أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

انطلاقاً من الهدف العام للدراسة والمتمثل في محاولة الكشف عن دور السياسات السكانية في تحقيق العدالة البيئية في محافظة السويس، يمكن للدراسة تحقيق هذا الهدف من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

١- ما رؤية عينة الدراسة لأبعاد السياسة السكانية، والعدالة البيئية ومعوقات تحقيق السياسة السكانية؟

٢- ما رؤية عينة الدراسة لدور السياسة السكانية في تحقيق العدالة البيئية، ومعوقات تحقيقها؟

٣- هل توجد علاقة ارتباطية بين الخصائص السكانية لعينة الدراسة ورؤيتهم لأبعاد السياسة السكانية فى ارتباطها بالعدالة البيئية، ومعوقات تحقيقها؟

٤- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين منطقتى الدراسة حول رؤيتهم للسياسة السكانية والعدالة البيئية، ومعوقات تحقيقها؟

رابعاً: الإطار المفاهيمي للدراسة:

الإطار المفاهيمي يتم من خلاله التأصيل النظري للمصطلحات والمفاهيم المحورية التي ترتبط بإشكالية الدراسة ومن ثم يحدد العوامل الأساسية، والبنى، والمتغيرات، والافتراضات والعلاقات بينهم واستخلاص التعريف الإجرائي لكل مفهوم، وتحديد مؤشراته؛ حتى نستطيع بناء وتصميم أداة لجمع البيانات حول هذه المؤشرات (Jabareen, 2009:51). وجاءت على النحو التالي:

(١)السياسات السكانية:

ثمة تعريفات متعددة للسياسات السكانية لعل من أبرزها ما يلي:

عرف "جون **مـاى**" **John F, May** السياسات السكانية على أنها: مجموعة من الإجراءات الظاهرة أو الضمنية التي تتخذها الحكومات للتأثير والتنبؤ بحجم السكان أو نموهم أو توزيعهم أو تكوينهم من جهة والأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية من جهة أخرى (2012:445: May).

يعرّف "جون ويكس" John Weeks

السياسة السكانية بأنها "استراتيجية لتحقيق نمط معين من التغيير السكاني، قد تتكون الاستراتيجية من مكون واحد محدد فقط – هدف وحيد الغرض – مثل تقليل الخصوبة أو قد يكون متعدد الأوجه، مثل محاولة تحسين الصحة الإنجابية، وقام بتصنيف السياسة السكانية إلى نوعين : النوع الأول، وهو السياسة السكانية المباشرة الهادفة إلى تغيير السلوك الديموجرافي مثل الخصوبة أو الهجرة، النوع الثاني، وهو السياسة السكانية غير المباشرة التي تتناول العمليات السكانية أو القضايا المتعلقة بأهداف أخرى مثل وضع المرأة، التحصيل العلمي، أو أنماط استخدام الأراضي (Weeks, 2008: 277-278) .

ويرى "بول ديميني" Paul Demeny أن السياسات السكانية يتم تعريفها في ضوء أنها تؤدي إلى تغييرات كمية متمثلة في حجم السكان، وإعادة توزيعهم توزيعا جغرافيا متوازنا، وضبط معدل النمو السكاني (معدلات

الإنجاب، معدلات الوفيات). ويتم تعريف السياسات السكانية على نطاق أوسع بأنها تؤدى إلى تغيرات نوعية متمثلة في مجموعة من الظواهر السكانية مثل: الخصوبة، والهجرة الدولية

.(Demeny,2003:3-4)

التعريف الإجرائي للسياسة السكانية تتبنى الدراسة تعريفاً إجرائياً للسياسة السكانية بأنها مجموعة الإجراءات المتبعة لتحقيق نمط معين من التغيير السكاني لدى منطقتي الدراسة، وقياس رؤية سكان المنطقتين تجاه تلك الإجراءات، وذلك من خلال الأبعاد التالية:

البعد الأول: السياسات السكانية الخاصة بالمواليد.

البعد الثاني: السياسات السكانية الخاصة بالوفيات.

البعد الثالث: السياسات السكانية الخاصة بخصائص السكان.

البعد الرابع: السياسات السكانية الخاصة بإعادة توزيع السكان.

(٢) مفهوم العدالة البيئية:

تعرف وكالة حماية البيئة الأمريكية (EPA) العدالة البيئية بأنها: المعاملة العادلة والمشاركة الهادفة لجميع الناس بغض النظر عن العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الدخل، فيما يتعلق بتنفيذ القوانين واللوائح والسياسات البيئية، والمساواة في العيش والتعلم والحصول على بيئة صحية .(Teixeira & Krings 2015:515)

كما يشير "بولارد" Bullaed إلى أن العدالة البيئية تشير إلى مجموعة من القيم والأعراف الثقافية والقوانين واللوائح والسلوكيات والسياسات العامة والقرارات التي تدعم المجتمعات المستدامة حيث يستطيع الأفراد التعايش في بيئتهم الآمنة (Porter,2019:23).

كما عرفت "دورسيتا تايلور" Dorsetta Taylor العدالة البيئية بأنها أول قطاع من الحركة البيئية التي تدرس العلاقات بين الإنسان والممارسات التميزية من حيث العرق والطبقة والجنس، وكيف يؤدي هذا التمييز إلى تحمل الأقليات العرقية العبء الأكبر من عدم تحقيق المساواة البيئية، وكيف تعجل الممارسات التمييزية في تدهور البيئات(Braverman,2021: 8-9) .

بينما يرى " آفي بريسمان " Avi Brisman العدالة البيئية بأنها السعي وراء تحقيق العدالة والحماية المتساوية بموجب القوانين واللوائح من خلال المعاملة العادلة وذات مغزى عن طرق مشاركة جميع الناس وجميع البشر وذلك بصرف النظر عن العرق أو اللون أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي، أو الدخل وذلك وفقا لما يتعلق بتطوير وتنفيذ وتطبيق القوانين واللوائح والسياسات البيئية المتبعة (Brisman,2008:227-228).

وهذا التعريف يعد أكثر شمولا للعدالة البيئية، فهو لا يهتم فقط بتوزيع المواد البيئية عبر مختلف الطبقات والأعراق ولكن مع التحول الاجتماعي الموجهة نحو تلبية احتياجات الإنسان وتحسين نوعية الحياة والمساواة الاقتصادية، الرعاية الصحية، المأوى، حقوق الإنسان، الحفاظ على الأنواع، واستخدام الموارد بشكل مستدام.

ولقد أشار هذا المفهوم إلى اعتبار الحق في بيئة نظيفة يعد بمثابة الجيل الثالث لحقوق الإنسان وذلك بعد كل من الحقوق المدنية والسياسة وكذلك الحقوق الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية اللذان يمثلان الجيل الأول والثاني لحقوق الإنسان.

تتبنى الدراسة تعريفاً إجرائياً للعدالة البيئية يتمثل في رؤية المبحوثين لما هو مُتَحقق لديهم من:

١- المساواة والإنصاف في توزيع موارد البيئة (الماء، والهواء النقي، وموارد الطاقة، ومشروعات الصرف الصحي، والسكن اللائق) بدون تمييز.

٢- إتاحة الفرصة للمواطنين للمشاركة في اتخاذ القرارات البيئية.

خامسًا: التصور النظري للدراسة:

انطوت أعمال فلاسفة الصين القدامى بمن فيهم كونفوشيوس وأتباعه، على بعض الجوانب المتعلقة بعدد السكان الأمثل على الصعيد المحلي، وقد افترض أن الحكومة تتولى مسؤولية الحفاظ على التوازن المثالي بين الأرض والسكان من خلال رعايتها لعمليات النزوح بين المناطق المكتظة بالسكان والمناطق القليلة السكان، وتنبه كل من أفلاطون وأرسطو لضرورة اكتفاء السكان ذاتيا في الغذاء وحذرا من أن عدم توسيع الأراضي المزروعة بوتيرة تمكن من مواكبة النمو السكاني السريع يؤدي إلى اكتظاظ السكان والفقر (جلبي،٢٠١١: ٦٩-٧٠).

وأكد "توماس مالتوس" Malthus وجود علاقة بين نوعية البيئة والزيادة السكانية، حيث أكد على أن سبب الفقر في المجتمع هو أن عدد

السكان أكثر من العدد الكافي لإشباع حاجات السكان (السيد،٢٠٠٨: ٧٢-٧٣) ويقر "بول آر إيرليش" كفالة التوازن بين النمو السكاني، والموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي ونوعية البيئة التي يمكن تعديلها من خلال زيادة الإمدادات الغذائية أو من خلال خفض معدلات المواليد (Bates:2015,133).

هذا ويذهب "وليم فوج" William Vogt إلى أن الزيادة السكانية تعد من أبرز العوامل المؤدية إلى تناقص الغذاء، وتؤدى الزيادة الكبيرة في عدد السكان إلى زيادة الاحتجاجات الشعبية ضد تلوث البيئة وقلة الموارد، ويؤكد فوج على أن الحروب والاوبئة تساهم في الحد من الزيادة السكانية إلى جانب ضرورة الاستعانة بوسائل أخرى، لعل من أبزها تعقيم الرجال والنساء، وإباحة الاجهاض، ونتيجة لذلك فقد بادرت العديد من الدول في اتخاذ خطوات للحد من النسل وذلك طوال فترة العقود الأولى من القرن التاسع عشر (Desrochers & Hoffbauer 2009: 46). كما يرى "ماردوخ" Murdoch بأن عدم عدالة التوزيع السكاني يعد من أهم العوامل المؤثرة في الكثير من المشكلات البيئية وخاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة، ومن ثم فإنه البديل الوحيد لحل هذه المشكلات والحد منها يتمثل في التنمية الاقتصادية والتوزيع العادل والمستدام للموارد واتباع سياسات سكانية هادفة، بينما يؤكد "روبرت ريتو" Robert Reptto على أن التدهور البيئي ناتج عن الزيادة السكانية المرتفعة، ونقص فرص العمل، وسياسات التنمية غير المتوازنة، ومن ثم يؤكد على الدور الذى تقوم به السياسة السكانية في معالجة قضايا البيئة، والضغط على صانعي القرار لحل المشكلات البيئية (jolly,1994,73). بينما "كليلاند" W,Cleland يؤكد على أن كثافة السكان وندرة الأراضي الزراعية، ومستويات المعيشة شديدة الانخفاض ومعدل البطالة المرتفع بين العمال الزراعيين، تشير جميعها إلى اكتظاظ السكان، وأن الحل

الوحيد لذلك يتمثل في وجود سياسة سكانية تدعو إلى تحديد النسل (الشاكرى،٢٠١٦ : ٢٦٤). بينما "أمارتينا سن" Amartya Sen يركز على أن النمو السكاني يعتبر عاملا مساعدًا في التدهور البيئي، مع العلم أنّه السبب الرئيس في حرمان غالبية السكان من بعض حقوقهم الأساسية. ويرى "روبرت سولو" Robert Solow أنه نتيجة لضعف تنظيم حقوق الملكية على الموارد الطبيعية، فإنّ النمو السريع للسكان يمكن أن يؤدي إلى تسارع التدهور البيئي الناتج من استغلال الموارد الطبيعية ذات الطابع المجاني، ومن هذا الجانب، يمكن القول إنّ التحكم في النمو السكاني السريع أمر مرغوب فيه من خلال اتباع سياسات سكانية هادفة، (شكراني والمرشيد،٢٠٢٠ :٦٤-٦٧).

ويؤكد ستايكوس Stycos أن السياسة السكانية تتطلب وجود اهداف واضحة وصريحة، وخطة يدعمها إطار نظري حول كيفية تحقيق هذه الاهداف، وتكتنف معظم السياسات مجموعة من المشكلات في صياغتها وتنفيذها على حد سواء، فالأهداف التي يحددها معظم القادة السياسيون تشير في الغالب إلى أهداف معزولة تتم عن وعى محدود بالعلاقات المتبادلة بين العوامل، وهذا يعود في جانب منه إلى أن التغير الديموجرافي نادرا ما يكون تغيرا سريعا بالدرجة التي تجعله يتصدر الاهتمامات السياسية وإذا صيغت السياسة السكانية صياغة واضحة فإنه يطرأ عليها تعديل في غالب الأحوال نتيجة الاعتراف بأن السياسة السكانية الحكومية لا ينبغي أن تتعدى على حقوق الإنسان أو حرية الفرد (برسيا،٢٠٠٧: ٢٧٤-٢٧٥). هذا وقد استخدم "ميشيل فوكو" Michel Foucault مفهوم السياسة الحيوية Bio Politics للإشارة إلى فن الحكم الذي يهدف إلى تنظيم السكان وضبط سلوكهم عبر المعرفة والخطاب السياسي من خلال تقنيات القوة التي توفر لأجهزة الدولة سيطرة على الأفراد من ناحية وتجعل الذوات الفردية قادرة على الانضباط الذاتي ومن ثم الخضوع من ناحية أخرى

(زايد،٢٠١٣: ١٤). أن مفهوم السياسة الحيوية عنده يرتبط بمفهوم السلطة الانضباطية الذي قدمه في كتابه "المراقبة والمعاقبة، فالسلطة الحيوية عنده من شأنها التنظيم والإشراف، بينما السلطة الانضباطية من شأنها الرقابة والانضباط، وهكذا استطاع فوكو أن يربط بين مفهوم السلطة عامة، ومفهومي السلطة الحيوية والسلطة الانضباطية باعتبارهما آليات هامة في تطور المجتمع الرأسمالي عامة، وفي نشأة المدن الغربية الحديثة وتنظيم حياة سكان (sasser,2014:1246). بالإضافة إلى ذلك يذهب "فوكو" بأن السياسة الحيوية حولت حياة الناس إلى مشكلة سياسية من خلال مجموعة من العمليات والإجراءات المتمثلة في إحصاء نسب المواليد والوفيات، وضبط معدلات الخصوبة والإنجاب، وحالات الصحة والمرض (Pele & Riley 2021:3). والتي ترتبط كلها بعمليات اقتصادية واجتماعية ميزت المجتمعات الغربية في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، والتي اتصلت اتصالا مباشرًا بالنظام الرأسمالي، وتظهر هذه العمليات في القياس والإحصاء وعلم الديموجرافيا. (Lorenzini, 2021: 541).

وقد أدى الاهتمام بهذه الظواهر إلى القيام بحملات توعية وتعليم للنظافة والاهتمام بحالة السكان البيئية والصحي (FILIPE,2014: 152). ومن الجدير بالذكر فإن مفهوم السياسة الحيوية كما صاغه ميشيل فوكو تتميز عن السلطة السيادية والسلطة الانضباطية بجملة من الممارسات الحكومية التي تهدف إلى ضمان وتعزيز صحة السكان (بغورة،٢٠٢٠: ١٨٣). وتظهر هذه الممارسات الحكومية في عدة أشكال رئيسية من أبرزها: مراقبة ظاهرة الإنجاب، والأعمار، والوفيات، وتنظيم السكان، وبهذا تعد السياسة الحيوية نوعا من التدخل في العلاقة القائمة بين السكان والمحيط الطبيعي (الجغرافي، المناخي، الصحي) الناتج عن حركة العمران، والمؤثر في حياة السكان

والأفراد، وهذا يعني ضرورة الاعتناء بالوسط الطبيعي، ومراقبة آثاره على حياة السكان، كما تمارس السياسة الحيوية على المستويين الفردي والاجتماعي معا، وذلك نتيجة تطبيق آليات معينة على جسد الفرد والنوع المتمثل في السكان، وتتميز السياسة الحيوية بجاهزيتها الأمنية القائمة على صحة السكان (بغورة،٢٠٢١: ٢٦).

وتتجلى العدالة البيئية عند أرسطو في ضبط عدد السكان حتى لا يصبحون وسائل ضغط على الموارد الطبيعية، وكي لا ينتشر الفقر، والجوع (عبد المنعم، ٢٠١٢: ٢٥٤).

ويؤكد "ديريك بيل" DerekR,Bell على أن للمواطنين الحق في المشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بالبيئة عن طريق الانضمام إلى المنظمات البيئية التي تروج لفكرة المناصرة البيئية والمشاركة في الأنشطة التي تسعى إلى حماية البيئة، ورغم تأكيده على فكرة الحقوق إلا أن ديريك بيل يرى أن عليهم واجبات مثلما لهم حقوق، وأن واجبهم الأساسي يكمن في الالتزام بالقوانين التي تصدرها الدولة نحو البيئة، والترويج لمفهوم العدالة البيئية العالمية، وذلك من خلال ترسيخ ثلاث مجموعات مختلفة من الحقوق البيئية، والمتمثلة في (حق الحصول على المعلومات الخاصة بالاهتمامات البيئية، والحقوق الخاصة بالمشاركة في صناعة السياسة البيئية، والحقوق الخاصة بتحقيق العدالة البيئية)، ومن ثم ظهرت العديد من المحاولات لزيادة مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات الخاصة بالبيئة والمشاركة في المشروعات التي تعزز من دور مؤسسات الدولة الرسمية (Melo, 2008:118-119).

بينما أوضح " رولز " الأفكار التي تعتمد عليها العدالة التوزيعية كجزء من العدالة البيئية، والمتمثلة في قضية العدالة في توزيع الخدمات الأساسية أو

خدمات البنية الأساسية من تعليم وعلاج وعمل وخلافه، وربط ذلك بتوفير الحريات الأساسية للإنسان، كذلك مراعاة حقوق الفئات الأضعف والأقل قوة في المجتمع مثل المهمشين والفقراء وقاطني المناطق العشوائية والمناطق غير الأمنه وفقا للفروق الفردية للأفراد، مع التأكيد على قضية التعاون والترابط الاجتماعي الضامنة لعملية الإنصاف والعدالة البيئية من خلال مجتمع جيد التنظيم (عبد المنعم، ٢٠١٢ : ١٦٣).

ويرى كلا من " شي ولندن" أن التطور الأبرز بشأن العدالة البيئية خلال العقد المنصرم كان حول طريقة استخدام مصطلح "العدالة البيئية" والطريقة التي انتشر بها المصطلح ضمن مجموعة الأبعاد النظرية التي تخص البيئة، فبينما كان التركيز في السابق على الجوهر الرئيسي لقضايا العدالة البيئية متمثلاً في السموم والنفايات والمواد الضارة، انتقل التركيز إلى قضايا مثل التغير المناخي والعدالة المناخية والطاقة والغذاء والنمو السكاني والتي أصبحت محور اهتمام مراكز عديدة معنية بقضية العدالة البيئية (Sze& London,2008,P: 1331-54).وقد أوضح "دي تشيرو" أن حماية القدرة على الإنجاب هو محور التوجهات المعاصرة المتعلقة بمفهوم العدالة البيئية (Chiro,2008,P:276-278). وقد دشن "دي تايلور" ما يسمى بنموذج العدالة البيئية وهو أول نموذج يقوم على مفاهيم مثل حق تقرير المصير، الحصول على الموارد، العدل والعدالة، الحقوق الإنسانية والحقوق المدنية (DE,2011,P:281-288).

ويرى "هنريك أندرسون وإريك براندستديت وأولي توربمان" (٢٠٢١) أن "السياسات السكانية تم تقديمها مرة أخرى كوسيلة مهمة لتقليل التأثيرات البشرية على البيئة ولإنقاذ أنفسنا من التدهور البيئي". وأوضح هؤلاء الباحثون الثلاثة أن ضبط أخلاقيات السياسات السكانية ذو علاقة طردية مع توفير العدالة البيئية إذ من الصعوبة

بمكان أن يكون الانفجار السكاني أحد الركائز التي توفر عدالة بيئية. وأضاف هؤلاء الباحثون أن الأخلاقيات البيئية "تدرس تأثير البشر على الطبيعة ومسئولية هؤلاء البشر تجاه البيئة". وأضاف هؤلاء الباحثون أن "سلامة السكان يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار تماماً مثلا سلامة النظام البيئي"، وقد أشار هؤلاء الباحثون إلى المؤتمر الدولي عن السكان والتنمية الذي عقد بالقاهرة عام ١٩٩٤ والذي ألقى الضوء على أهمية تحديد النسل وعلاقة ذلك بتوفير العدالة البيئية حيث جاءت إحدى توصيات المؤتمر على النحو التالي: "لكل إنسان الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسدية والنفسية، وينبغي على كافة الدول أخذ الإجراءات الملائمة لضمان الحصول على خدمات الرعاية الصحية للرجال وللنساء على حد المساواة ومنها الإجراءات المتعلقة بالصحة الإنجابية ومن بينها تنظيم الأسرة والصحة الجنسية. كما ينبغي أن توفر برامج الصحة الإنجابية نطاقاً واسعاً من الخدمات دون أي نوع من أنواع الإكراه، فكل الأزواج والأفراد لهم الحق الأصيل في أن يقرروا بحرية ومسئولية عدد أطفالهم وأن يكون لديهم المعلومات والتثقيف بخصوص ذلك (Anderson, & etal, 2021 :1 - 9 Henrik). وقد أخذت السياسات السكانية شكلها الكامل في نهاية الستينات والسبعينات من القرن العشرين على يد كلاً من "چان نارڤيسون وديريك بارڤت"، ويرى" نارڤيسون" أنه ليس من حق أي إنسان أن ينجب طفلاً في بيئة بائسة لا تتمتع بعدالة بيئية .(Narveson, J, 1967:62-70)

وأكد كلاً من "آرن نـاييس وجورج سيشنز" (١٩٨٤) أن ازدهار حياة البشر يتوافق مع انخفاض معدل النمو السكاني وأن ازدهار البيئة يتطلب وجود هذا الانخفاض الذي من شأنه أن يساعد على توفير العدالة البيئية المرجوة.

.(Naess, A. &. Sessions,1984)

سادساً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

١- **أساليب الدراسة:** تقتضي طبيعة الدراسة الراهنة استخدام عدة أساليب منهجية بهدف الوصول إلى حل لمشكلة الدراسة، وتقديم رؤية علمية واضحة ومترابطة للقضايا والموضوعات التي تطرحها الدراسة وتمثل ذلك في كل من:

أ - **الأسلوب الوصفي:** اعتمد الباحث على هذا الأسلوب لوصف دور السياسات السكانية في تحقيق العدالة البيئية.

ب- **الأسلوب المقارن:** وذلك من أجل المقارنة بين منطقتي الدراسة الميدانية، والتحقق من دلالة الفروق بين متغيرات الدراسة.

٢- **طريق الدراسة:** اعتمدت الدراسة على عدة طرق منهجية في دراسة السياسة السكانية والعدالة البيئية، ومن أهمها طريقة المسح الاجتماعي بالعينة؛ باعتبارها من أبرز الطرق الكمية في دراسة الظواهر الاجتماعية.

(٣) نطاقات الدراسة:

أ- **النطاق المجتمعي:** وقع الاختيار على إحدى محافظات إقليم قناة السويس، وتحديداً محافظة السويس باعتبارها مدينة حضرية، تضم خمسة أحياء (السويس، الأربعين، عتاقة، فيصل، الجناين)، وتبلغ المساحة الاجمالية للمدينة ٩٠٠٢,٢١كم٢، أي ٢١٤,٥ ألف فدان، ويبلغ عدد سكانها طبقًا لإحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام ٢٠٢١م، حوالي

(٧٦٦,٥٧١ نسمة) تتنوع أنشطتهم الاقتصادية ومستوياتهم الاجتماعية، والديموجرافية، التعليمية، وذلك بالتطبيق على منطقتين حضريتين، إحداهما مخططة والأخرى غير مخططة، ويقصد بالمناطق المخططة هي المناطق التي يتم تطويرها باستخدام كل من: المخططات التفصيلية والمتمثلة في مخططات تقسيم الأراضي، والاشتراطات التخطيطية والبنائية (صندوق تطوير العشوائيات،٢٠٠٩)، بينما يقصد بالمناطق غير المخططة وفقا للقانون المصري رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ بأنها تلك المناطق التي لم يتم تطويرها وفق مخططات تفصيلية أو مخططات تقسيم الأراضي، ولا تخضع للاشتراطات التخطيطية والبنائية، وتكون غالبا من مباني مقبولة إنشائيا مبنية على أراضي زراعية، وذات ملكية خاصة ويتم إمدادها بالمرافق عند اكتمال بناء المناطق (المناطق العشوائية في مصر، ٢٠١٤: ١٠).

وقد وقع الاختيار على منطقة (كفر النجار) كأحد المناطق المخططة داخل حي الأربعين، ذو الطابع الشعبي والكثافة السكانية المرتفعة البالغة ٢٧٧٢٠٣ نسمة على مساحة ٠,٨ كم٢؛ ليضم نصف سكان المحافظة، ومن حيث التحديد تبلغ مساحة منطقة كفر النجار ١٣٧١٣٠ م٢، بمتوسط عدد سكان بلغت ٥٧١٣٨ نسمة، وطبقًا للمخطط الاستراتيجي المعتمد وكذا الوضع على الطبيعة فإن نشاط المنطقة الاقتصادي هو سكني وخدمي وتجارى، وبمراجعة ملكيات الأراضي تبين أن الأراضي بمنطقة الدراسة أملاك دولة بنسبة ٢٠ %، وأملاك أهالي بنسبة ٨٠ % (صندوق تطوير العشوائيات، مشروع تطوير المناطق غير المخططة بمحافظة السويس، منطقة كفر النجار: ٢٠١٩، ١٦).

وقد وقع الاختيار على منطقة (عرب المعمل) كأحد المناطق غير المخططة داخل حي عتاقة، والذى يعد أحد الأحياء الصناعية من الدرجة الأولى، وتبلغ مساحته ٨٨٢٧,٨٧٨ كم٢ – بمتوسط عدد سكان ٧٧٠٠٠ ألف نسمة، وبذلك تتناسب مساحة الحى عكسيًا مع عدد السكان، ومن حيث التحديد تبلغ مساحة منطقة عرب المعمل ١٦١ فدان بمتوسط ٤٠ ألف نسمة تقريبا، وبمراجعة ملكيات الأراضي بالمنطقة تبين أن نسبة ٧٠% من أراضي المنطقة أملاك دولة، في حين أن ٣٠ % من أراضي المنطقة ملكية خاصة للأهالي، (صندوق تطوير العشوائيات، مشروع تطوير المناطق غير المخططة بمحافظة السويس منطقة عرب المعمل: ٢٠١٩، ١٦–١٨).

عينة الدراسة: نظرًا لعدم وجود إطار للمعاينة واتساقاً مع الهدف العام للدراسة، فقد اعتمدت الدراسة الراهنة على العينة العشوائية غير الاحتمالية في الحصول على مفردات العينة، وفى محاولة للحصول على بيانات دقيقة حول تساؤلات الدراسة، والسعي نحو تحقيق أهدافها، تم تطبيق أداة الدراسة على (٥%) من مجتمع الدراسة، وقد تم اختيار عينة عشوائية من أرباب الأسر بمنطقتي الدراسة الميدانية، بلغت إجمالي عينة الدراسة (٣٦٥) مفردة، موزعة على منطقة كفر النجار بواقع (١٦٥) مفردة، في حين بلغت عينة منطقة عرب المعمل(٢٠٠) مفردة وجاءت مُمثلة لمعظم خصائص مجتمع الدراسة، ويوضحها الجدول التالي:

جدول (١) الخصائص الاجتماعية والديموجرافية لعينة الدراسة

الخصائص	كفر النجار		عرب المعمل		الخصائص	كفر النجار		عرب المعمل	
	عدد	%	عدد	%		عدد	%	عدد	%
١- النوع:					٥- عدد أفراد الأسرة:				
– ذكر	٨٩	٥٣,٩	١٣٤	٦٧	– صغيرة (٣ أفراد)	٢٣	١٣,٩	٣٧	١٨,٥
– أنثى	٧٦	٤٦,١	٦٦	٣٣	– متوسطة (٤)	١٣٦	٨٢,٥	١٤٦	٧٣
					– كبيرة (فأكثر)	٦	٣,٦	١٧	٨,٥
الإجمالي	١٦٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠	الإجمالي	١٦٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠
٢- التركيب العمري: السن					٦- الحالة التعليمية				
– ٢٠ - ٢٥	٢٣	١٣,٩	٣	١,٥	– أمي	٧	٤,٢	٢١	١٠,٥
– ٢٦ - ٤٤	١٠١	٦١,٣	١٥٤	٧٧	– يقرأ ويكتب	٥٥	٣٣,٣	٧٤	٣٧
– ٤٥ فما فوق	٤١	٢٤,٨	٤٣	٢١,٥	– متوسط فوق متوسط	٥٥	٣٣,٣	٧٦	٣٨
					– مؤهل جامعي	٤٨	٢٩,٣	٢٩	١٤,٥
الإجمالي	١٦٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠	الإجمالي	١٦٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠
٣- الحالة الاجتماعية					٧-الحالة المهنية				
– متزوج	٧٧	١٢٤	١٥٤	٧٧	– يعمل حاليا	١٦١	٩٧,٦	١٧٠	٨٥
– مطلق	١١	١٨	٢٢	١١	– متعطل سبق العمل	-	-	٩	٤,٥
– أرمل	١٢	٢٣	٢٤	١٢	– ربة منزل	١	٠,٦	١٣	٦,٥
					– معاش	٣	١,٨	٨	٤
الإجمالي	١٦٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠	الإجمالي	١٦٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠
٤- محل الميلاد:					٨- المستوى الاقتصادي				
– نفس المنطقة	١٥٤	٩٣,٣	١٢٠	٦٠	– منخفض	٧٠	٤٢,٤	١١٩	٥٩,٥
– منطقة أخرى	٢	١,٢	٢٨	١٤	– متوسط	٣٥	٢١,٣	٢٣	١١,٥
– محافظة أخرى	٩	٥,٥	٥٢	٢٦	– مرتفع	٦٠	٣٦,٣	٥٨	٢٩
الإجمالي	١٦٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠	الإجمالي	١٦٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

بتحليل البيانات الواردة في الجدول السابق يتضح لنا ما يلي:

١- **النـــــــوع** : تبين وجود ارتفاع في نسبة الذكور عن الإناث في عينتي الدراسة، وإن كانت أعلى في منطقة عرب المعمل حيث كانت نسبة الذكور أعلى وبلغت ٦٧% مقابل ٥٣,٩% بمنطقة كفر النجار، بينما تبين النتائج وجود تقارب في نسبة الإناث إلى الذكور بمنطقة كفر النجار وبلغت نسبتهم ٤٦,١ % للإناث في مقابل ٥٣,٩%، وهذه النسبة تتقارب إلى حد كبير ما مع ما تشير إليه إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وكذلك إدارة الإحصاء بمركز المعلومات ودعم اتحاذ القرار بمحافظة السويس لسنة ٢٠٢١م، حيث أن النسبة في مدينة السويس وأحياؤها بلغت ٥٠,٨% للذكور، و بلغت النسبة ٤٩,٢% للإناث، وبلغت النسبة الاجمالية للمجتمع المصري عامة ٥١,٤٧% للذكور، مقابل٤٨,٥٣% للإناث، وبذلك تكون تلك العينة ممثلة للمجتمع وطبيعة البناء النوعي، وخاصة التركيز على رب الأسرة.

٢- **التركيـب العمـرى:** حظيت الفئة العمرية (٢٦ – ٤٤عامًا) بأعلى تمثيل في منطقة عرب المعمل بنسبة ٧٧% مقارنة بمنطقة كفر النجار، والتي بلغت نسبتهم ٦١,٣%، وهو ما يعنى غلبة شريحة الشباب على العينة، تليها الفئة العمرية من (٤٥ عاما فأكثر) بواقع ربع العينة وبلغت نسبتهم ٢٤,٨% لصالح منطقة كفر النجار مقارنة بمنطقة عرب المعمل التي بلغت نسبتهم ٢١,٤%، وأخيرا جاءت الفئة العمرية من (٢٠ – ٢٥عاما) بأقل نسبة بواقع ١٣,٩% للمبحوثين بمنطقة كفر النجار مقارنة بنسبة ١.٥% للمبحوثين بمنطقة عرب المعمل.

٣- **الحالـة الاجتماعيـة:** طبقًا للتحليلات الواردة في الجدول السابق يتضح أن أعلى النسب هي لفئه المتزوجين بمنطقتي الدراسة وبلغت نسبتهم ٧٧% بمنطقة عرب المعمل مقابل ٧٥,٢% بمنطقة كفر النجار، وهناك تقارب بين نسبة فئة الأرامل بمنطقتي الدراسة حيث بلغت نسبتهم ١٢% بمنطقة عرب المعمل مقارنة بنسبة ١٣% كفر النجار، بينما أخذت النسبة في الانخفاض بين فئة المطلقين بمنطقتي الدراسة بواقع ١١% تقريبا لكل منطقة.

٤- **محـل الميـلاد:** لم تلجأ الدراسة الراهنة إلى التصنيف التقليدي المتبع عاده في غالب الدراسات السوسيولوجية، والقائم على توزيع السكان إلى (ريف وحضر)، بل لجأت إلى تصنيف العينة إلى ثلاث فئات هي (نفس المنطقة)، و(منطقة أخرى)، و(محافظة أخرى)، وذلك على اعتبار أن هناك تباينات ديموجرافية وأيكولوجية بين تلك الفئات يمكن أن تكون ذات دلالة في توجهاتها نحو السياسة السكانية؛ حيث تتباين قيم وتفضيلات الأفراد الإنجابية والسكانية بتباين محل الميلاد، وقد أظهرت النتائج أن ٩٣,٣% من عينة الدراسة بمنطقة كفر النجار محل إقامتهم هو نفس المنطقة، وذلك مقابل ٦٠% بمنطقة عرب المعمل. ويتضح من النتيجة السابقة إن معظم سكان منطقة كفر النجار لهم امتداد زمنى واجتماعي ومكاني بها، ومن الصعب عليهم مغادرتها، نظرا لوجود مجموعة من الأسباب، من أهمها: تركز أعمالهم وذويهم في المنطقة، رخص الإقامة بها، وسهولة تأجير السكن بها، أو وجود أقارب وأصدقاء بها خاصة في منطقة كفر النجار مقارنة بمنطقة عرب المعمل، بينما مثلت ما يزيد من ربع العينة من المبحوثين ممن كان ميلادهم محافظة أخرى بمنطقة عرب المعمل وبلغت نسببتهم٢٦% مقابل نسبة ٥,٥% بمنطقة كفر النجار، بينما أظهرت النتائج ارتفاع بين المبحوثين ممن كان محل

ميلادهم محافظة أخرى وبلغت نسبتهم بمنطقة عرب المعمل ١٤% مقابل نسبة قليلة جدًا بمنطقة كفر النجار بلغت١,٢ %، ويرجع ذلك إلى أن محافظة السويس تعد من المحافظات الصناعية والجاذبة للسكان، ومن ثم يظهر أثر الهجرة على تركيب السكان بزيادة نسبة فئة العمر الوسطى، بالإضافة للصورة غير المتجانسة للتركيب النوعي وعدم وجود توازن؛ وقد يرجع ذلك إلى وجود هجرة عمالة سواء أكانت مؤقتة، أو دائمة من الذكور للعمل في القطاعات الإنتاجية المختلفة بمدينة السويس، خاصة في منطقة عرب المعمل لقربها من ميناء السخنة وقربها من العديد من المصانع وشركات البترول ووجود مصنع للبترول بمنطقة عرب المعمل.

٥- **عدد أفراد الأسرة:** تشير بيانات الجدول السابق إلى أن هناك ارتفاع في نسبة المبحوثين من عينتي الدراسة ممن لديهم أسرة متوسطة العدد (٤أفراد) وبلغت نسبتهم ٨٢,٥% من المبحوثين قاطني منطقة كفر النجار وذلك مقارنة بعدد أفراد الأسرة المقيمين بمنطقة عرب المعمل وقد بلغت نسبتهم ٧٣%، بينما أظهرت النتائج ارتفاع نسبة أفراد عدد الأسر صغرة العدد والبالغ عددها (٣) من قاطني منطقة عرب المعمل وبلغت نسبتهم ١٨,٨% مقابل نسبة ١٣,٩% من أفراد عدد الأسر المتوسطة الحجم بمنطقة كفر النجار، بينما بلغت نسبة ممن لديهم أسرة كبيرة العدد (٤ أفراد فأكثر) من المبحوثين من قاطني منطقة عرب المعمل وبلغت نسبتهم ٨,٥% مقابل نسبة ٣,٦% بمنطقة كفر النجار، وتتفق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه المؤشرات الصادرة عن إدارة الإحصاء بمركز معلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة السويس لسنة ٢١٢١م، والتي أشارت إلى أن عدد الأسر بحي الأربعين يبلغ (٦٩٣٠١ أسرة) بمتوسط يبلغ (٤ أفراد)، بينما يبلغ عدد الأسر بحي عتاقة (١٩٢٥٠ أسرة) ويبلغ متوسط عدد أفراد الأسرة (٤ أفراد). (إدارة الإحصاء بمركز معلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة السويس،٢٠٢١).

٦- **المستوى التعليمي:** أظهرت التحليلات الواردة في الجدول وجود تباين في المستوى التعليمي لعينة الدراسة، والذي قد يعكس مظاهر متباينة للسياسات السكانية ودورها في تحقيق العدالة البيئية بمجتمعي الدراسة، حيث تشير النتائج إلى أن تقارب بين فئتي ممن يقرأ ويكتب والحاصلين على مؤهل متوسط وفوق متوسط أعلى بمنطقة عرب المعمل، وبلغت نسبتهم على التوالي ٣٧%، ٣٨%، وذلك مقارنة بمنطقة كفر النجار، حيث أظهرت النتائج تساوى بين فئة المبحوثين ممن يقرأ ويكتب والحاصلين على مؤهل متوسط وفوق متوسط وبلغت نسبتهم ٣٣,٣% لكل منها، بينما بلغت نسبة الحاصلين على مؤهل جامعي فما فوق بمنطقة كفر النجار بلغت نسبتهم ٢٩,٣% مقارنة بمنطقة عرب المعمل بنسبة أقل بلغت ١٤,٥%، وبلغت نسبة الأميين بمنطقة عرب المعمل ١٠,٥% مقابل ٤,٢% من المبحوثين بمنطقة كفر النجار، وتباينت هذه النتيجة مع ما أشارت إلية المؤشرات التقديرية حول أعداد ونسب الأميين بمدينة السويس حيث بلغت النسبة الاجمالية للأمية في الشريحة العمرية من ١٥ عاما فأكثر ١٥.٣%، وذلك حتى نهاية شهر يوليو من العام ٢٠٢١م.

٧- **الحالة المهنية:** تعتبر المهنة أحد المؤشرات الرئيسة الدالة على الموقع والمكانة الطبقية، وهى ترتبط جدليا – إلى حد كبير – بالمستوى التعليمي، ويكشف تحليل الجدول عن ارتفاع في نسبة ممن يعملون في منطقتي الدراسة ؛ حيث بلغت نسبتهم ٩٧.٦% بمنطقة كفر النجار مقابل ٨٥% بمنطقة عرب المعمل، بينما بلغت نسبة أرباب الأسر ممن هم خارج قوة العمل (متعطل سبق له العمل، ربة منزل، على المعاش) بمنطقة عرب المعمل على التوالي ٤.٥%، ٦.٥%،٤%، مقارنة بنسبة ضئيلة بين أرباب الأسر المقيمين بمنطقة كفر النجار، بلغت نسبة ممن هم في سن المعاش فقط ١.٨%.

٨- **المستوى الاقتصادي:** يتضح من تحليل محتوي الجدول السابق أن نسبة أفراد العينة من ذوي الدخل المنخفض بلغت ٥٩.٥% وذلك لمجموعة الأسر المقيمة بمنطقة عرب المعمل مقابل نسبة بلغت ٤٢.٢% وذلك للأسر المقيمة بمنطقة كفر النجار، وجاءت نسبة الأسر ذوي الدخل المرتفع بنسبة بلغت ٣٦.٣% بمنطقة كفر النجار مقابل ٢٩% من أسر منطقة عرب المعمل، وأخيراً ذوي الدخل المتوسط بنسبة ٢١.٣% من أسر منطقة كفر النجار، بينما بلغت نسبهم ١١.٥% للأسر المقيمة بمنطقة عرب المعمل، وقد تلاحظ بشكل عام ارتفاع نسبة الأفراد من ذوى الدخل المنخفض، برغم أن نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك للعام (٢٠١٩-٢٠٢٠) تؤشر لانخفاض نسبة الفقر في مصر عن نظيرتها في مسح (٢٠١٧ - ٢٠١٨) لتصل إلى حوالي ٢٩.٧٤ % مقارنة ب٣٢.٥٠% على التوالي، وإن كانت هذه النسبة رغم انخفاضها تظل مؤشرًا لانخفاض نوعي في مستوى الدخل للمجتمع المصري.

ج- **النطاق الزَّمَنِيُّ:** استغرقت الدراسة الفترة الزمنية من بداية شهر أبريل ٢٠٢١م، وحتى بداية شهر ديسمبر من العام نفسه، مرت خلالها الدراسة بمجموعة من المراحل اِبْتِدَاء بمرحلة المسح البحثي للتراث، ومرحلة الْإِعْدَادِ وصياغة الإطار النظري، ثم التَّحْضِيرِ لِلْعَمَلِ الْمَيْدَانِيِّ، مُرُورًا بِتَصْمِيمٍ وصياغة أَدَاةِ الدِّرَاسَةِ، ومرحلة جمع البيانات الميدانية، وصولًا لمرحلة التحليل الإحصائي لتلك البيانات، وكتابة النتائج والتوصيات النهائية.

سابعاً أدوات الدراسة:

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم تصميم مقياس ثلاثي الأبعاد باستخدام طريقة ليكرت، مكونا من أربعة محاور أساسية، جاءت على النحو التالي:

- **المحور الأول:** خصص للخصائص الاجتماعية والسكانية لعينة الدراسة.
- **المحور الثاني:** خصص للسياسات السكانية، مشتملا على (٣٠) عبارة، موزعة على أربعة أبعاد على النحو التالي:
- **البعد الأول: المواليد** وقيس بست عبارات على مقياس ثلاثي الأبعاد.
- **البعد الثاني:** الوفيات وقيس بأربع عبارات على نفس المقياس.
- **البعد الثالث: الخصائص** السكانية وقيس بخمسة عشرة عبارة على نفس المقياس.
- **البعد الرابع:** إعادة توزيع السكان وقيس بخمس عبارات على نفس المقياس.
- **المحور الثالث:** خصص لقياس العدالة البيئية من خلال استقصاء رأى المبحوثين على سبع عشرة عبارة.
- **المحور الرابع** : واختص بالتعرف على معوقات تطبيق السياسة السكانية مشتملا على أربع وعشرين عبارة.

صدق المقياس Validity:

صدق المحكمين: بعد الانتهاء من المقياس تم عرضه في صورته النهائية على سبعة من المتخصصين في مجال علم الاجتماع؛ لمعرفة مدى ارتباط الأبعاد

بالمقياس، وارتباط العبارات بموضوع المقياس وذلك للحكم على مدى صلاحية عبارات المقياس، ومدى ارتباطها بالمؤشر، وقد روعي استبعاد العبارات التي يقل فيها اتفاق المحكمين عن ٨٠% منهم، وطُلب من السادة المحكمين تحكيم المقياس من حيث:

١- سلامة صياغة العبارة. ٢- وضوح العبارة.

٣- ارتباطها بالمؤشر المراد قياسه. ٤- حذف أي عبارة وإضافة عبارات أخرى.

٥- بعد عرض المقياس على المحكمين باستبعاد العبارات التي تقل نسبة الاتفاق فيها عن ٨٠% من المحكمين، وأصبح عدد عبارات المقياس ٦١عبارة وتشمل هذه المرحلة مجموعة من الخطوات الأساسية لإتمام صدق وثبات المقياس ولعل من أهمها ما يلي:

الخطوة الأولى: تم وضع الاستجابات على أساس تدرج ثلاثي.

الخطوة الثانية: تم تجميع الدرجات التي حصل عليها المبحوث في الأبعاد الخمس: السياسة السكانية الخاصة بالمواليد، والوفيات، وخصائص السكان، إعادة توزيع السكان، مقياس العدالة البيئية، كلّ على حدة، ثم تجمع الأبعاد معا لتحديد درجة السياسة السكانية، وبناء عليها يحدد مستوى السياسة السكانية من بين "مرتفع – متوسط – منخفض".

الخطوة الثالثة: لتحديد المنخفضين والمتوسطين والمرتفعين على مقياس السياسة السكانية، من خلال إجمالي درجات المبحوثين من أرباب الأسر بمنطقتي الدراسة على مقياس السياسة السكانية إجمالا، والتي تراوحت ما بين (١٦٧) درجة كحد أعلى، و(١٣٠) كحد أدنى، وذلك من خلال استخدام المدى ما بين الأدنى والأعلى، وقد تم توزيع المبحوثين من

عينتي الدراسة (منطقة كفر النجار، ومنطقة عرب المعمل) إجمالا على ثلاث فئات لمقياس السياسة السكانية ليصبح عبر مستوياته الثلاثة على النحو المبين وفقا لما يلي:

أ- المستوى المنخفض للسياسة السكانية ما بين (١٣٠- ١٤٢) درجة.

ب- المستوى المتوسط للسياسة السكانية ما بين (١٤٣- ١٥٠) درجة.

ج- المستوى المرتفع للسياسة السكانية ما بين (١٥٤- ١٦٧) درجة.

ومن خلال محاولة التعرف على المنخفضين والمتوسطين والمرتفعين على السياسة السكانية أمكن تقسيم عينة الدراسة من خلال الاعتماد على المتوسط والانحراف معياري، وتم الاعتماد على متوسط العينة الكلية البالغ عددها (٣٦٥) مفردة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمقياس ككل (٣٣.٠٩) وانحراف معياري قدره (٣.٤٧)، وبعد تقسيم العينة أمكن تحديد عدد الأفراد من أرباب الأسر داخل المستويات الثلاثة للمقياس ونسبتهم المئوية بمنطقتي الدراسة.

ثبات المقياس Reliability:

قامت الدراسة بحساب الخصائص السوسيومترية Socio-Metric (الثبات والصدق) للمقياس، للتأكد من مدى كفاءة المقياس في الاستخدام على العينة الحالية، وذلك من خلال الاعتماد على:

- طريقة ألفا كرونباخ Alpha Cronbach Method:

استخدمت الدراسة معادلة ألفا كرونباخ، وهي معادلة تستخدم لإيضاح المنطق العام لثبات الاختبار، وبلغت قيمة معامل ثبات المقياس (٠.٨٨)، وهي دالة عند

مستوى (٠.٠١)، وهي قيمة مرتفعة تدل على ثبات المقياس، وتشير النتائج الموضحة بالجدول (١) إلى معاملات ثبات مرتفعة، مما يشير إلى الاتساق المرتفع لبنود المقياس.

جدول (٢) قيم ألفا كرو نباخ لصدق مقياس السياسات السكانية والعدالة البيئية

أبعاد مقياس السياسات السكانية	قيم ألفا كرو نباخ
البعد الأول: السياسات السكانية الخاصة بالمواليد	٠.٧٢٩**
البعد الثاني: السياسات السكانية الخاصة بالوفيات	٠.٧٧٧**
البعد الثالث: السياسات السكانية الخاصة بالخصائص السكانية	٠.٥٩٩**
البعد الرابع: السياسات السكانية الخاصة بتوزيع السكان	٠.٧٤٥**
مقياس العدالة البيئية	٠.٦٠٠**

يتضح من خلال الجدول السابق، بحساب معامل ألفا كرو نباخ لصدق المقياس بلغت قيمته ٠.٧٦٢، وهي قيمة مرتفعة وتشير إلى صدق مقياس السياسات السكانية الخاصة بالمواليد.

وبحساب معامل ألفا لاختبار صدق المقياس بلغت قيمته ٠.٧٧٧، وهي قيمة مرتفعة وتشير إلى صدق مقياس السياسات السكانية الخاصة بالوفيات.

بحساب معامل ألفا لاختبار صدق المقياس بلغت قيمته ٠.٥٩٩، وهي قيمة مقبولة وتشير إلى صدق مقياس السياسات السكانية الخاصة بالخصائص السكانية.

وبحساب معامل ألفا لاختبار صدق المقياس بلغت قيمته ٠.٧٤٥، وهي قيمة مرتفعة وتشير إلى صدق مقياس السياسات السكانية الخاص بإعادة توزيع السكان.

وبحساب معامل ألفا كرو نباخ لصدق المقياس وبلغت قيمته ٠.٦٠٠، وهي قيمة مقبولة وتشير إلى صدق مقياس العدالة البيئية مجتمع الدراسة.

المعالجات الإحصائية:

لتحليل البيانات تم استخدم البرنامج الإحصائي لتحليل البيانات (SPSS)، واستخدمت من خلاله أدوات التحليل التالية:

١- التكرارت والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي لوصف خصائص عينة الدراسة ومتغيراتها المختلفة.

٢- معادلة ألفا كرو نباخ، وهي معادلة تستخدم لإيضاح المنطق العام لثبات الاختبار.

٣- استخدام اختبار " ت" T.Test للفروق بين متوسطين، كذلك تم استخدام الانحراف معياري لبيان معنوية الاختلاف بين منطقتي الدراسة من حيث أبعاد مقياس السياسات السكانية.

٤- معامل الارتباط البسيط لبيرسون للمتغيرات ذات الطبيعة المتصلة، لبيان العلاقة بين قيم معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين موافقة المبحوثين على بنود السياسات السكانية بمنطقتي الدراسة.

ثامناً: نتائج الدراسة ومناقشتها

١- رؤية العينة للسياسات السكانية الخاصة بالمواليد:

ساهمت طبيعة التركيب العمرى وتأثيرات مستويات الإنجاب المرتفعة في تزايد أعداد المواليد خلال السنوات الماضية، فمعدل المواليد لا يتأثر فقط بالعوامل البيولوجية مثل: نسب المواليد و موانع الحمل، و لكنه يتأثر أيضا بالعوامل والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ؛ فمن المنتظر أن تستمر الزيادة في أعداد المواليد في مصر حتى النصف الثاني من القرن الحالي، إلا أن النجاح في تحقيق السياسات السكانية وتخفيض مستويات الإنجاب إلى طفلين لكل أسرة، سوف يسهم في ترشيد حجم الزيادات المتوقعة، كما يسهم أيضاً في تخفيض تأثيرات الزيادة السكانية على مستوى معيشة المواطنين ومدى إحساسهم بعائدات التنمية المستدامة خاصة إذا اقترنت بسياسات اقتصادية واجتماعية وسكانية وبيئية تفتح الباب لتوفير فرص التعليم والعمل والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات التي تؤدي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والبيئية، وقد حاول الباحث التعرف على السياسات السكانية الخاصة بالمواليد في مدينة السويس، وقد كشفت نتائج الدراسة عن مجموعة من المؤشرات يمكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول (٣) رؤية العينة حول السياسات السكانية الخاصة بالمواليد

البعد الأول: السياسات الخاصة بالمواليد	منطقة كفر النجار ن١(١٦٥)				منطقة عرب المعمل ن٢(٢٠٠)			
العبارات والبنود	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
١ـ كثرة الإنجاب ينتج عنها مشاكل كثيرة للأسرة والدولة	٢.٦٥	٠.٦٩٦	١	مرتفع	٢.٦٢	٠.٧٤٦	١	مرتفع
٢ ـ عدد الأبناء المناسب لكل أسرة طفلين	٢.٥٠	٠.٧٠٣	٣	مرتفع	٢.٤٢	٠.٨٢٣	٤	مرتفع
٣ـ تقليل المواليد هو الضمان لحياة كريمة	٢.٥٦	٠.٧٠٠	٢	مرتفع	٢.٤٦	٠.٧٨١	٢	مرتفع
٤ـ الفرد حر في الإنجاب كما يريد دون قيد	٢.٢٧	٠.٧٨٩	٥	متوسط	٢.٢٠	٠.٨٥٢	٥	متوسط
٥ـ أحرص على إنجاب الذكور	٢.٢١	٠.٨٠٧	٦	متوسط	٢.١٢	٠.٩٠٥	٦	متوسط
٦ـ الفترة المناسبه للتباعد بين المولود والأخر ثلاث سنوات	٢.٣٠	٠.٧٠٢	٤	متوسط	٢.٤٧	٠.٧٧٦	٣	مرتفع
إجمالي المتوسط	٢.٤١			مرتفع	٢.٣٨			مرتفع

كشفت بيانات الجدول السابق عن ارتفاع مستوى رؤية المبحوثين للسياسات السكانية الخاصة بالمواليد لدى سكان منطقتي كفر النجار وعرب المعمل؛ حيث سجلت المتوسطات الحسابية درجة فاقت **٢.٣**، وقد أظهرت النتائج أيضاً أن " كثرة الإنجاب وارتباطه بقضايا اجتماعية "هو الأكبر خطورة من وجهة نظر المبحوثين في كلا المنطقتين ؛ حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي **٢.٦٥، ٢.٦٢ درجة** في الفروق على التوالي، وانحراف معياري بلغت قيمته **٦.٩٦، ٧.٤٦** درجة على التوالي محتلة بذلك المرتبة الأولى؛ ويمكن تفسير ذلك بأن عامل التخطيط السكاني هو المقوم الرئيس للحد من المشاكل التي تسببها كثرة الإنجاب، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة Jiang et al,2015) والتي أكدت على تأثير السياسة السكانية الخاصة بالمواليد على المجتمع، وبهذا تمحورت الدراسة حول فكرة الحد من أعداد المواليد، وتخفيف الضغط على البيئة والموارد. ومن ثم تؤكد تلك الدراسة مع ما ذكره أمارتينا سن Amartya Sen أنّ النمو السكاني يعتبر السبب الرئيس في حرمان غالبية السكان من بعض حقوقهم الأساسية.

وجاءت في المرتبة الثانية رؤية المبحوثين بمنطقتي الدراسة لأهمية تقليل عدد المواليد كضمان لحياة أسرية كريمة؛ حيث سجلت المتوسطات الحسابية درجة فاقت **٢.٣** بمتوسط حسابي بلغت قيمته على التوالي ٢.٥٦، ٢.٤٦ درجة، وانحراف معياري بلغت قيمته ٠.٧٠٠، ٠.٧٨١ **درجة** على التوالي وتختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسة (زنون، ٢٠٠٩) في أن السياسات السكانية الإلزامية لتخفيض معدل نمو السكان ومعدلات الخصوبة لن تكون هي العلاج الوحيد لضمان حياة كريمة.

وفي المرتبة الثالثة تبنى المبحوثون بمنطقة كفر النجار فكرة الأسرة صغيرة العدد والمتمثلة في طفلين لكل أسرة، حيث سجل المتوسط الحسابي لرأى المبحوثين

درجة فاقت **٢.٣** بمتوسط حسابي بلغت قيمته ٢.٥٢ مقارنة بمتوسط ٢.٤٢ درجة للمبحوثين بمنطقة عرب المعمل والتي جاءت في المرتبة الرابعة وانحراف معياري بلغت قيمته **٠.٧٠٣، ٠.٨٢٣ درجة** على التوالي، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Jiang, et al:2015) والتي تؤكد على ضرورة تبنى السياسة السكانية فكرة الحد من أعداد المواليد والسيطرة على النمو السكاني؛ وذلك من خلال قيام الحكومة بتشجيع الأسرة ذات الطفل الواحد بحوافز اقتصادية وإدارية، وفي المرتبة الرابعة تبين لنا أن الفترة المناسبة للتباعد بين المولود والآخر ثلاث سنوات من وجهة نظر المبحوثين بمنطقة كفر النجار وذلك بمتوسط بلغ **٢.٣٠ درجة**، في حين جاءت نفس العبارة في المرتبة الثالثة بمنطقة عرب المعمل بمتوسط حسابي بلغت قيمته ٢.٤٧ درجة، وانحراف معياري بلغت قيمته **٠.٧٠٢، ٠.٧٧٦ درجة** على التوالي ويعتبر الاقتناع بوجوب المباعدة بين الولادات مؤشرًا مهما يجب استثماره لتحقيق معدلات الخصوبة المستهدفة على مستوى الجمهورية ككل (طفلان لكل أسرة) فيتم توعية كلا الزوجين بأهمية الاستخدام الآمن لوسائل تنظيم الأسرة مع الاهتمام بتوفير مستوى خدمة جيدة داخل مراكز تنظيم الأسرة المتاحة.

وفي المرتبة الخامسة نجد اتجه رأي المبحوثين قد اتجه نحو تبني فكرة " الحرية في الإنجاب دون قيد" ؛ حيث سجلت المتوسطات لآراء المبحوثين في منطقتي الدراسة درجة بلغت **٢.٢**. وقد كشفت النتائج على أن " حرية الإنجاب مكفولة لكل فرد ولا تمثل مشاكل للدولة " من وجهة نظر المبحوثين في كلا المنطقتين، حيث سجل المتوسط الحسابي قيمة بلغت قيمته ٢.٢٧، ٢.٢٠ درجة في الفروق على التوالي، وانحراف معياري بلغت قيمته **٠.٧٨٩، ٠.٨٥٢ درجة** على التوالي.

وجاء الحرص على إنجاب الذكور في المرتبة السادسة من حيث استجابة المبحوثين؛ حيث سجلت المتوسطات درجة بلغت **٢.٢**، بمتوسط بلغ ٢.٢١ مقارنة بمتوسط بلغت قيمته ٢.١٢ درجة للمبحوثين بمنطقة عرب المعمل، وانحراف معياري بلغت قيمته ٠.٨٠٧، ٠.٩٠٥ **درجة** على التوالي، وهو ما يعني وجود توافق بدرجة كبيرة بين رؤية المبحوثين من منطقتي الدراسة (كفر النجار وعرب المعمل) على السياسات السكانية الخاصة بالمواليد، وتلك الآراء تتعلق ببعض الموروثات الثقافية والعادات والتقاليد المجتمعية المتمثلة في التحيز لإنجاب الذكور عن الإناث، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (كرادشة، ومصاروة، ٢٠٠٥) والتي تؤكد على أن الطفل الذكر هو الوريث المنتظر لثروة الأسرة والحامل لاسم العائلة ومصدر عزوتها وهو المعين للأب في عمله وضمان للأبوين في حالة عجزهم عند الشيخوخة في حين يُنظر لإنجاب الإناث كعبء اقتصادي ومصدر قلق للأسرة.

وفي النهاية يمكننا القول بوجود ارتفاع لرؤية المبحوثين بمنطقتي الدراسة تجاه بنود السياسة السكانية الخاصة بالمواليد وأن المتوسط الإجمالي للمنطقتين بلغت قيمته ٢.٤١، ٢.٣٨ درجة على التوالي.

٢- رؤية العينة للسياسات السكانية الخاصة بالوفيات:

تعد الوفيات العنصر الثاني من عناصر التغير السكاني؛ فهي تؤثر في نمو السكان ولكن باتجاه التناقص، ولا يقتصر أثرها في تغير حجم السكان فحسب ولكنها تؤثر أيضا في تركيبهم العمري؛ وذلك لأن معدل حدوثها يتأثر بعدة عوامل أهمها متوسط العمر، ومن الجدير بالذكر أنها تتأثر أيضا بالنوع والمهنة والطبقة الاجتماعية، ويرى البعض أن معدلات حدوثها ما هي إلا مرآة تعكس درجة ارتقاء المجتمع من كافة

النـواحي الاقتصـادية والاجتماعيـة والثقافيـة. وتسـعى الدراسـة الراهنـة للتعـرف علـى السياسات السكانية الخاصة بالوفيات في مدينة السويس، وقد كشفت نتائج الدراسة عن مجموعة من المؤشرات يمكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول (٤) رؤية العينة حول السياسات السكانية الخاصة بالوفيات

البعد الثاني: السياسات الخاصة بالوفيات	منطقة كفر الدوار ن١(١٦٥)			منطقة غرب المعمل ن٢(٢٠٠)			المستوى
العبارات والبنود	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	
١- أعتقد أن وفيات الأطفال الرضع تساهم في كثرة الإنجاب	٢.٣٢	٠.٧٧٩	١	٢.٠٨	٠.٨٣٧	٢	متوسط
٢- انخفض معدل وفيات الأطفال في مدينة السويس بدرجة كبيرة	٢.١٤	٠.٨٠٣	٤	١.٩١	٠.٧٨٧	٤	متوسط
٣- ارتفع معدل الأمهات بسبب تكرار الحمل والولادة	٢.٣٠	٠.٧٥٢	٣	٢.٢٦	٠.٧٩٠	١	متوسط
٤- انخفض معدل الوفيات بشكل عام بالسويس	٢.٣١	٠.٨٠٨	٢	١.٩٢	٠.٨٣٤	٣	متوسط
إجمالي المتوسط	٢.٢٩			٢.٠٤			متوسط

أظهرت بيانات الجدول السابق ارتفاع مستوى رؤية سكان منطقة كفر النجار للسياسات السكانية المرتبطة بالوفيات؛ حيث سجلت المتوسطات الحسابية لدى المبحوثين درجة فاقت ٢.٣. وقد كشفت النتائج عن السبب الرئيس لكثرة الإنجاب والذي تمثل في كثرة الوفيات للأطفال الرضع، وهذا الأمر هو الأكبر خطورة من وجهة نظر المبحوثين، وذلك مقارنة بالمبحوثين في منطقة عرب المعمل والتي سجلت درجة متوسطة تمثلت في نسبة أقل من ٢.٢ بمتوسط حسابي بلغت قيمته ٢.٣٢، ٢.٠٨ درجة في الفروق على التوالي وانحراف معياري بلغت قيمته ٠٧٧٩، ٠.٨٣٧ **درجة** على التوالي. وبهذا فقد احتلت المرتبة الأولى لصالح منطقة كفر النجار، واتساقا مع تلك النتيجة تشير التقديرات الإجمالية لمعدلات وفيات الأطفال الرضع بمحافظة السويس إلى نسبة مرتفعة بلغت٣٣.٤%، منها٤.٧% بحي الأربعين، ٤٢.٧% بحي عتاقة (مركز المعلومات والتوثيق ودعم اتخاذ القرار،٢٠٢٠: ٥)، وربما يكمن السبب وراء ذلك في انتشار ظاهرة زواج الأقارب فضلا عن عدم وجود وحدات صحية ووحدة رعاية أمومة وطفولة بمنطقة عرب المعمل وذلك مقارنة بمنطقة كفر النجار التي تتوافر بها خدمات متعددة، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (المطيري، ٢٠٢٠) والتي تؤكد على أن هناك ارتفاع لمعدلات وفيات الأطفال بأمراض ناتجة عن زواج الأقارب من أبرزها التشوهات الخلقية الولادية، والموت المفاجئ للجنيين، ومتلازمة الضائقة التنفسية للرضع وهي من أسباب ارتفاع معدلات وفيات الرضع الرئيسة.

وفي المرتبة الثانية اتجه رأى المبحوثين نحو المستوى المرتفع حول رؤيتهم " لوجود انخفاض في معدل الوفيات بصفة عامة في السويس"؛ حيث سجلت المتوسطات الحسابية لرؤية المبحوثين في منطقة كفر النجار ارتفاعاً فاق **٢.٣درجة،** بمتوسط بلغت قيمته **٢.٣١**، بينما سجل ارتفاعا أقل من **٢.٣درجة** بمنطقة عرب المعمل و بمتوسط بلغت قيمته **١.٩٢درجة** في الفروق على التوالي محتلة بذلك المرتبة

الثانيـة والثالثـة لصـالح منطقـة كفـر النجـار، وانحـراف معيـاري بلغـت قيمتـه ٠٨٠٨، ٠.٨٣٤ **درجـة** علـى التوالي، وتتفق هذه النتيجـة مـع نتائج ومؤشرات معدلات المواليد والوفيـات الإجماليـة بمحافظـة السـويس والتـي أظهـرت تفـوق معـدلات المواليـد بنسـبة ١٢٠.٤% فـي مقابـل ٣٩.٦% للوفيـات، وعلـى وجـه الخصـوص بلغـت نسـب المواليـد والوفيات بمنطقتي الدراسة١٢.٥% للمواليد، ٠.٦% للوفيات بحـي الأربعين، في مقابل ٠.٦% للمواليد، ٠.٢% للوفيات بحـي عتاقة (مركز المعلومـات والتوثيق ودعم اتخـاذ القرار،٢٠٢٠: ٥). ويرى المبحوثون أن السبب وراء ارتفاع معدل وفيات الأمهات يرجع إلـى تكرار عدد مرات الحمل والولادة وجاء ذلك في المرتبـة الثالثة بمنطقة كفر النجـار بمتوسـط بلـغ٢.٣٠ درجـة، فـي حـين جـاء فـي المرتبـة الأولـى بمنطقـة عـرب المعمـل بمتوسط بلغ ٢.٢٦ درجة، وانحراف معياري بلغت قيمته **٠.٧٥٢، ٠.٧٩٠ درجة** على التوالي.

وفي المرتبة الرابعة والأخيرة كشفت بيانات الجدول عن انخفاض مستوى رؤيـة المبحـوثين نحـو السياسـات السـكانية المرتبطـة بالوفيـات فـي منطقتـي الدراسـة؛ حيـث سجلت المتوسطات للمبحوثين درجة أقل من **٢.٣**، وقد كشفت النتائج علـى أن " هنـاك انخفاض فـي معدل وفيات الأطفال " من وجهـة نظـر المبحـوثين فـي كـلا المنطقتين، حيـث بلغـت قيمـة المتوسـط الحسـابي ٢.١٤، ١.٩٢ **درجـة** فـي الفـروق علـى التـوالي محـتلاً وانحـراف معيـاري بلغـت قيمتـه **٠.٨٠٣، ٠.٧٨٧ درجـة** علـى التـوالي بـذلك المرتبة الرابعة بمستوى متوسط.

وفـي النهايـة فقد أظهـرت النتـائج ارتفـاع رؤيـة المبحـوثين بمنطقـة كفـر النجـار تجاه بنود السياسة السكانية الخاصة بالوفيات مقارنة بمنطقة عرب المعمل، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي ٢.٢٦، ٢.٠٤ **درجة** في الفروق بين المنطقتين.

٣- رؤية العينة للسياسات السكانية الخاصة بالخصائص السكانية:

يقصد بالخصائص السكانية سمات السكان من حيث مستويات الصحة والتعليم، وغيرها، ولعل من أبرز مظاهر انخفاض مستوى الخصائص السكانية في مصر اختلال التركيب العمري للسكان وتزايد نسبة صغار السن، وارتفاع نسبة الأمية، وانخفاض مشاركة الإناث بسوق العمل، وارتفاع معدلات البطالة، والتسرب من التعليم، وعدم العدالة في توزيع السلع والخدمات، وزيادة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، وانخفاض نصيب الفرد من المياه والخدمات التعليمية والصحية، وزيادة الضغط على المرافق والخدمات.

في ضوء ما سبق فإن دراسة الخصائص السكانية من الأمور الأساسية في أي عملية تخطيطية؛ فصناع القرار يحتاجون لمعرفة التوزيع العمري للسكان وتوقعات النمو فيه عبر الزمن حتى يمكنهم من وضع الخطط اللازمة لتوفير الخدمات التعليمية والصحية والوظيفية لكل فئة من الفئات العمرية في المستقبل، وتسعى الدراسة الراهنة للتعرف على السياسات السكانية الخاصة بالخصائص السكانية في مدينة السويس، وقد كشفت نتائج الدراسة عن مجموعة من المؤشرات يمكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول (٥) رؤية العينة للسياسات السكانية الخاصة بالخصائص السكانية

البعد الثالث: السياسات الخاصة بالخصائص السكانية	منطقة كفر النجار ن١(١٦٥)			منطقة عرب المعمل ن٢(٢٠٠)			المستوى
العبارات والبنود	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	
١ تتوفر الخدمات الصحية لكل أهل السويس وبصورة عادلة	٢.٣٢	٠.٨٠٣	٣	مرتفع	١.٨١	٠.٨٦٨	١٥	متوسط
٢ حماية حقوق الإنسان أحد اهتمامات السياسة السكانية	٢.٣١	٠.٧٨٥	٤	متوسط	٢.٥٠	٠.٧٧٠	٥	مرتفع
٣ تلتزم مصر بالمواثيق والمعاهدات الدولية الخاصة بالسكان	٢.٢٥	٠.٨٦٥	٨	متوسط	٢.٣٧	٠.٨٤١	٧	مرتفع
٤ تتوفر فرص عمل مناسبة للشباب بمدينة السويس	٢.٢١	٠.٨٥٨	١٣	متوسط	١.٩٣	٠.٨٦٨	١٤	متوسط
٥ يحصل ذوى القدرات الخاصة على خدمات لم تتوفر لهم من قبل	٢.٢٨	٠.٨١٤	٩	متوسط	٢.١٢	٠.٨٧٩	١١	متوسط
٦ لمنظمات المجتمع المدني دور مهم في تنمية الوعي بخدمات تنظيم الأسرة	٢.٢٨	٠.٨٣٩	٧	متوسط	٢.٣١	٠.٨٤١	٨	متوسط
٧ تعد مشاركة الزوجين في اتخاذ القرارات نحو الإنجاب أمرا ضروريا	٢.٢٥	٠.٨٤٣	١٠	متوسط	٢.٥٨	٠.٧١٩	٣	مرتفع
٨ من حق الأسرة استخدام وسائل تنظيم الأسرة وفقا لظروفها وأوضاعها	٢.٢٤	٠.٨٠٣	١٢	متوسط	٢.٥٨	٠.٧٤٥	٢	مرتفع
٩ تتوفر وسائل تنظيم الأسرة بالمجان لكل الأسر بالسويس	٢.٤٠	٠.٨٠٢	١	مرتفع	٢.٠٥	٠.٩٠٨	١٢	متوسط
١٠ زاد متوسط عمر الناس بالسويس بدرجة ملحوظة	٢.٢٨	٠.٨٦٦	٦	متوسط	١.٩٤	٠.٨٣٦	١٣	متوسط
١١ يوجد منظمات تعمل في مجال رعاية السكان بمدينة السويس	٢.٣٦	٠.٧٩٥	٢	مرتفع	٢.١٤	٠.٨٤٤	٩	متوسط
١٢ لا تتوفر فرص عمل مناسبة وكافية للنساء بمدينة السويس	٢.١٨	٠.٧٩٨	١٤	متوسط	٢.٤١	٠.٧٩٠	٦	مرتفع
١٣ ارتفعت حوادث العنف ضد النساء والفتيات بالسويس	٢.٢٩	٠.٨٥٢	٥	متوسط	٢.١٣	٠.٦٧١	١٠	متوسط
١٤ زاد معدل القيد بجميع مراحل التعليم بمدينة السويس	٢.١٥	٠.٩١٤	١٥	متوسط	٢.٦٠	٠.٧٢٩	١	مرتفع
١٥ يوجد تسجيل دقيق للمواليد والوفيات في مدينة السويس	٢.٢٥	٠.٨٤٣	١١	متوسط	٢.٥٣	٠.٧٤٠	٤	مرتفع
متوسط الإجمالي	٢.٢٧			متوسط	٢.٢٦			متوسط

كشفت بيانات الجدول السابق عن ارتفاع رؤية سكان منطقة كفر النجار بالسياسات السكانية المرتبطة بالخصائص السكانية، حيث سجلت المتوسطات الحسابية للمبحوثين درجة فاقت ٢.٣، وقد توصلت النتائج إلى أن " توافر وسائل تنظيم الأسرة بالمجان لكل الأسر بالسويس "يعد الأكثر أهمية من وجهة نظر المبحوثين، وذلك مقارنة بالمبحوثين في منطقة عرب المعمل والتي سجلت درجة أقل من ٢.٢، وهى درجة متوسطة، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي ٢.٤٠ درجة، ٢.٠٥ درجة في الفروق على التوالي محتلة بذلك المرتبة الأولى، في حين جاءت هذه العبارة في المرتبة الثانية عشر من جانب المبحوثين من منطقة عرب المعمل، و بلغت قيمة الانحراف معياري ٠.٨٠٢، ٠.٩٠٨ درجة على التوالي.

وربما يرجع السبب في ذلك إلى توافر الخدمات المتنوعة بمنطقة كفر النجار نظرا لوقوعها في وسط مدينة السويس ويحيط بها جميع المراكز الطبية بمنطقة الأربعين وغيرها من المناطق بخلاف منطقة عرب المعمل التي لا تتوافر فيها بها خدمات تنظيم الأسرة ؛ حيث أكدت الشواهد الميدانية عدم وجود مركز طبى مجهز داخل المنطقة يستوعب العدد الكبير من السيدات وأن هناك مركز صحة الأسرة يقع داخل المنطقة ولكنه مغلق ولا يقدم خدمات على الإطلاق، وبذلك تُظهر النتائج الخاصة بمنطقة كفر النجار تفوقها في توافر وسائل تنظيم الأسرة عن منطقة عرب المعمل التي تعانى من عدم توافر تلك الوسائل، وتقرر الدراسات السكانية (عثمان وآخرون،٢٠١٤) على ضرورة تفعيل برامج تنظيم الأسرة، ويتفق ذلك مع المالتوسيون الجدد وفى مقدمتهم "وليام فوج"، والذين أكدوا على ضرورة الحد من الزيادة السكانية، واتخاذ خطوات للحد من النسل من خلال وسائل تنظيمية (Bauer : 2009, p:46).

وفي المرتبة الثانية جاءت الموافقة على وجود منظمات تعمل في مجال رعاية السكان بمدينة السويس حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي ٢.٣٦ درجة بمنطقة كفر النجار، في حين جاءت الموافقة على هذه العبارة في المرتبة التاسعة لدى المبحوثين من منطقة عرب المعمل وبمتوسط حسابي بلغت قيمته ١.٨١ درجة، وانحراف معياري بلغت قيمته ٠.٧٩٥، ٠.٨٤٤ درجة على التوالي.

وتكاد تكون النتيجة على هذا النحو متسقة مع طبيعة المنظمات المحدودة العاملة في مجال رعاية السكان بشكل عام باستثناء الجمعية الأهلية لتنظيم الأسرة بحي الأربعين، وخلو حي عتاقة من أي نشاط خاص بالرعاية السكانية، وللتأكد من ذلك تم الرجوع إلى قاعدة البيانات الخاصة بالمنظمات العاملة بمجال الرعاية السكانية بوزارة التضامن الاجتماعي، وعلى الرغم من وجود (٤٠١) جمعية أهلية على مستوى محافظة السويس تركزت (١٤١) جمعية منها بحي الأربعين، وعدد (١٣٤) جمعية بحي عتاقة (مديرية التضامن الاجتماعي بالسويس، ٢٠٢١).

وفي المرتبة الثالثة جاءت الموافقة على عبارة: " تتوفر الخدمات الصحية لكل أهل السويس وبصورة عادلة" حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي قيمته ٢.٣٢ درجة بمنطقة كفر النجار، وذلك عند مستوى مرتفع، في حين جاءت الموافقة على هذه العبارة في المرتبة الخامسة عشرة والأخيرة لدى المبحوثين من منطقة عرب المعمل حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي ١.٨١ درجة، عند مستوى منخفض، وبانحراف معياري بلغت قيمته ٠.٨٠٣، ٠.٨٦٨ درجة على التوالي.

وفي المرتبة الخامسة جاءت عبارة " وجود تزايد في حوادث العنف ضد كل من النساء والفتيات بمدينة السويس" لصالح المبحوثين بمنطقة كفر النجار حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي ٢.٣٦ مقارنة برؤية المبحوثين بمنطقة عرب المعمل والتي جاءت

في بالمركز العاشر وبمتوسط حسابي بلغت قيمته ٢.١٣ درجة، وانحراف معياري بلغت قيمته ٠.٨٥٢، ٠.٦٧١ درجة على التوالي، ومن ثم يعكس ذلك رؤية المبحوثين بمنطقة كفر النجار لظواهر العنف المنتشرة بمدينة السويس خاصة ضد المرأة والفتيات خاصة العنف الأسري والعنف ضد الزوجة والنظرة المتدنية للمرأة.

وفي المرتبة الثالثة جاءت الموافقة على عبارة "تتوفر الخدمات الصحية لكل أهل السويس وبصورة عادلة" حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي ٢.٣٢ درجة بمنطقة كفر النجار، في حين جاءت الموافقة على هذه العبارة في المرتبة الخامسة عشر لدى المبحوثين من منطقة عرب المعمل حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي ١.٨١ درجة – وانحراف معياري بلغت قيمته ٠.٨٠٣، ٠.٨٦٨ درجة على التوالي، ويرجع ذلك لتعدد الخدمات الصحية بمنطقة كفر النجار بوصفها منطقة قريبة جدًا من وسط مدينة السويس الأمر الذى يجعلها قريبة من المراكز الطبية المختلفة، على الجانب الأخر نجد أن منطقة عرب المعمل بمعزل عن الخدمات الصحية. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (عبد التواب،٢٠٢١) والتي تؤكد على عدم توافر الخدمات الصحية بهذا الحي، وكذلك عدم وجود مراكز رعاية صحية فضلاً عن بعد المنشآت الصحية، والتي تتسم بتمركزها في كل من حي السويس والأربعين على وجه الخصوص.

وجاءت في المرتبة السادسة رؤية المبحوثين لزيادة أعمار الناس بالسويس لصالح منطقة كفر النجار، وذلك مقارنة برؤية المبحوثين بمنطقة عرب المعمل والتي جاءت في المرتبة الثالثة عشرة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي ٢.٢٨، ١.٩٤ درجة على التوالي. بينما بلغت قيمة الانحراف معياري ٠.٨٣٦،٠.٨٦٦ **درجة** على التوالي لصالح منطقة كفر النجار، ويرجع ذلك إلى الأثار السلبية الناجمة عن وجود المصانع داخل منطقة عرب المعمل، فتصاعد الملوثات والأتربة والضباب الكثيف الذى يغطى المنطقة مما يتسبب في تدهور صحة السكان الأمر الذى قد يؤدى لارتفاع

حالات الوفيات، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (عبد التواب،٢٠٢١) والتي تؤكد على تركز المنطقة الصناعية بحي عتاقة ومنطقة عرب المعمل الممتلئة بالأتربة السامة لكثرة المصانع الموجودة بها، كل ذلك يؤدى إلى زيادة في عدد الوفيات بوجه عام.

وفي المرتبة الخامسة عشر والأخيرة جاءت الموافقة على عبارة زاد معدل القيد في مراحل التعليم بمدينة السويس وذلك لدى المبحوثين من منطقة كفر النجار وبمتوسط حسابي بلغ ٢.١٥ درجة، بينما جاءت الموافقة على هذه العبارة في المرتبة الأولى لدى المبحوثين بمنطقة عرب المعمل حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي ٢.٦ درجة لصالح عرب المعمل، بينما بلغت قيمة الانحراف معياري **٠.٧٢٩،٠.٩١٤** على التوالي.

وفى النهاية يمكننا القول أن هناك تقارب بين رؤية المبحوثين بمنطقتي الدراسة حول بعد الخصائص السكانية، وأن المتوسط الإجمالي للمنطقتين بلغت قيمته ٢.٢٧، ٢.٢٦ درجة على التوالي، وتمثل هذا التقارب في حصول ذوي القدرات الخاصة على فرص وخدمات لم تتوافر من قبل، وعدم توافر فرص عمل للشباب بالسويس، بينما تبين وجود تباين بين رؤية المبحوثين بمنطقتي الدراسة حول بعض الخصائص السكانية والتي من أبرزها توافر الخدمات الصحية لكل أهالي السويس، ومشاركة الزوجين في اتخاذ قرار الإنجاب، وحق الأسرة استخدام وسائل تنظيم الأسرة وفقا لظروفها، وتزايد متوسط الأعمار بمدينة السويس، وكذلك عدم توافر فرص عمل لدى النساء، وارتفاع حوادث العنف ضد النساء والفتيات بالسويس، وزيادة معدلات القيد بجميع مراحل التعليم بالسويس، ووجود تسجيل دقيق للمواليد والوفيات بمدينة السويس.

٣- رؤية العينة للسياسات السكانية المرتبطة بإعادة التوزيع السكاني:

يقصد بالتوزيع السكاني تركز السكان وانتشارهم داخل حدود الدولة، وتوزيع السكان يمكن أن يكون عائقا للتنمية إذا كان هناك شكل من أشكال الاختلال خاصة إذا كان انتشار السكان في شكل مجتمعات حضرية متناثرة، وإذا تتبعنا التغيرات في توزيع السكان داخل مصر سوف ندرك على الفور وجود خلل واضح في توزيع السكان وتركيزهم وكثافتهم، وتسعى الدراسة الراهنة للتعرف على السياسات السكانية الخاصة بإعادة توزيع السكان في مدينة السويس، وقد كشفت نتائج الدراسة عن مجموعة من المؤشرات يمكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول (٦) رؤية عينة الدراسة للسياسات السكانية الخاصة بالتوزيع السكاني

البعد الرابع: السياسات الخاصة بالتوزيع السكاني	منطقة كفر النجار ن١(١٦٥)			منطقة عرب المعمل ن٢(٢٠٠)			
العبارات والبنود	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
١-يوجد تباين في توزيع الخدمات الصحية بين سكان مدينة السويس	٢.٤٧	٠.٧٣٧	١	مرتفع	٢.٧١	٠.٥٧٠	٢	مرتفع
٢- الزحام والكثافة السكانية يؤثران سلبا على صحة الأسرة والسكان	٢.٢٨	٠.٧٦١	٣	متوسط	٢.٧٣	٠.٥٦٢	١	مرتفع
٣- تركز الدولة على إعادة توزيع السكان وخفض الكثافة السكانية	٢.٢٥	٠.٧٦٢	٤	متوسط	٢.٢٩	٠.٨٤٣	٤	متوسط
٤- المناطق الشعبية أكثر المناطق ازدحاما بالسكان	٢.٣٠	٠.٧٧٦	٢	مرتفع	٢.٦٥	٠.٦٢٢	٣	مرتفع
٥- توزيع السكان في مدينة السويس يعد توزيعا متوازنا	١.٩٣	٠.٨١٢	٥	متوسط	١.٧٦	٠.٧٢٤	٥	متوسط
إجمالي المتوسط	٢.٢٤			متوسط	٢.٤٢			مرتفع

أظهرت بيانات الجدول السابق ارتفاع مستوى رؤية سكان منطقتي كفر النجار وعرب المعمل للسياسات السكانية المرتبطة بالتوزيع السكاني ؛ حيث سجلت المتوسطات الحسابية للمبحوثين درجة فاقت ٢.٣، وقد كشفت النتائج أن " التباين في توزيع الخدمات الصحية " هو الأعلى نسبة من وجهة نظر المبحوثين في كلا المنطقتين؛ حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي بلغت قيمته ٢.٤٧، ٠.٥٧٠درجه في الفروق على التوالي، وبلغت قيمة الانحراف معياري ٠.٧٢٩،٠.٧٣٧ درجة على التوالي، محتلة بذلك المرتبة الأولى لصالح منطقة كفر النجار والثانية لصالح منطقة عرب المعمل ؛ ويعزى السبب في ذلك إلى نقص أعداد الأطباء في المحافظة، كما أن الخدمات المتوفرة بالتأمين الصحي لا تلبي احتياجات المنتفعات من العاملات بالقطاع الحكومي أو القطاعات المشتركة، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (حسن، ٢٠١٨) في أن هناك تباين واضح في أحجام ومكونات الخدمات الصحية والاحتياجات البشرية.

وجاء في المرتبة الثانية اتفاق رؤية المبحوثين بمنطقتي الدراسة على أن المناطق الشعبية هي الأكثر ازدحاما بالسكان؛ حيث سجلت المتوسطات الحسابية لوجهة نظر المبحوثين تلك درجة فاقت ٢.٣ بمتوسط في الفروق على التوالي ٢.٣٠، ٢.٦٥ درجة لصالح المقيمين بمنطقة كفر النجار مقارنة بمنطقة عرب المعمل والتي جاءت في الترتيب الثالث، وانحراف معياري **٠.٧٧٦،٠.٦٢٢ درجة** على التوالي وقد يرجع ذلك إلى أن محافظة السويس تعد من المدن الصناعية في المقام الأول، بجانب ارتفاع أسعار العقارات والسكن داخل مدينة السويس، وتزايد عدد المهاجرين والوافدين داخلها من محافظات أخرى والذين يفضلون الإقامة في تلك المناطق نظرا لوجود أقارب أو معارف لهم بتلك المناطق فضلا عن انخفاض أسعار القيمة الإيجارية وقلة النفقات المعيشية بمنطقتي عرب المعمل وكفر النجار مقارنة بالمناطق الأخرى بمدينة السويس؛

نتيجة لما سبق استمر تدني الخصائص السكانية بين الأسر المقيمة في تلك المناطق من حيث استمرار التسرب من التعليم، وانخفاض السن عند الزواج، وتعدد فرص الحمل والإنجاب المبكر والمتكرر، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (جمعة، ٢٠١٥) في أن معظم الأفراد يتركزون في بعض المناطق العشوائية المسكن البسيط الذى لا تتعدي مساحته ٥٠ مترًا الأمر الذي يؤدي إلى زيادة معدلات التزاحم في بعض المناطق دون الأخرى، وهو ما يؤكد انتشار ثقافة الازدحام والافتقار للخصوصية.

وجاء في المرتبة الرابعة رؤية المبحوثين في منطقتي الدراسة للدور الذى تقوم به الدولة في إعادة توزيع السكان ؛ حيث سجلت المتوسطات الحسابية لوجهة نظر المبحوثين تلك درجة أقل من ٢.٣ بمتوسط بلغت قيمته ٢.٢٥، ٢.٢٩ درجة على التوالي، و انحراف معياري بلغت قيمته **٠.٧٦٢،٠.٨٤٣** على التوالي وهذا ما أكدته الشواهد الميدانية من جهود الحكومة والدولة في القيام بعمل مدن جديدة ومشروعات عملاقة وطرق في محافظات متعددة ؛ لتستوعب الكثافة السكانية وتكون بمثابة شريان حياة للخروج من الوادي والدلتا من أجل تقليل الزحام، وعلى النقيض نرى أن السويس من المحافظات قليلة الحظ في تلك المشروعات.

بينما جاءت رؤية المبحوثين بمنطقتي الدراسة " للتوازن في توزيع السكان بمدينة السويس" في المرتبة الخامسة والأخيرة ؛ حيث سجلت المتوسطات درجة أقل من ٢.٢، بمتوسط بلغت قيمته ١.٩٣، ١.٧٦ درجة في الفروق على التوالي، وانحراف معياري بلغت قيمته **٠.٨١٢،٠.٧٢٤** على التوالي ؛ ويرجع ذلك لعدم وجود عدالة في توزيع السكان بمدينة السويس، وخير مثال على ذلك منطقة (عرب المعمل) كمثال لأحد المناطق غير المخططة داخل حي عتاقة، والذي يعد أحد الأحياء الصناعية من الدرجة

الأولى، ويمثل حي عتاقة ٨٩% من مساحة محافظة السويس وتبلغ مساحته (٨٨٢٧.٨٧٨) كم٢، بمتوسط عدد سكان ٧٧٠٠٠ ألف نسمة، وبذلك تتناسب مساحة الحي عكسيا مع عدد السكان، (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، محافظة السويس، ٢٠٢١) وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (الزايد وآخرون، ٢٠١٤) والتي تؤكد على ضرورة صياغة سياسة سكانية خاصة بالتوزيع السكاني ذات أهداف محددة وقابلة للقياس وكذلك ضرورة وضع برامج وإجراءات واضحة لتنفيذها.

وفي النهاية يمكننا القول إن هناك تباين في رؤية المبحوثين بمنطقتي الدراسة حول بعد السياسة السكانية الخاصة بتوزيع السكان وأن المتوسط الإجمالي للمنطقتين بلغت قيمته ٢.٤٢،٢.٢٤درجة على التوالي محققة بذلك مستوى مرتفع لصالح منطقة عرب المعمل وذلك على مجمل العبارات الخاصة بهذا البعد.

٥- رؤية العينة للعدالة البيئية:

يؤكد هذا البعد على أهمية العدالة البيئية، ومن ثم يجب أن يحصل عليها كل مواطن في بيئته، ويتمثل ذلك في تمتعهم بهواء وماء نظيفين، وكذلك مسكن صحي، وبيئة يمكن العيش فيها، فالعدالة البيئية إذن تؤسس للعلاقات المتوازنة بين أفراد المجتمع، وعدم وجود امتيازات بيئية فيه، وتسعى الدراسة الراهنة للتعرف على أبعاد العدالة البيئية في مدينة السويس، وقد كشفت نتائج الدراسة عن مجموعة من المؤشرات يمكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول (٧) رؤية عينة الدراسة للعدالة البيئية

العبارات والبنود	منطقة كفر النجار ن ١(١٦٥)			المستوى	منطقة عرب المعمل ن٢(٢٠٠)			المستوى
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	
١- من حق الإنسان أن يعيش في بيئة نظيفة	٢.١٦	٠.٧٢٨	١	متوسط	٢.٨٦	٠.٤٤٨	٢	مرتفع
٢- من حق الأجيال القادمة علينا أن نسلمها بيئة نظيفة	٢.٤٥	٠.٦٧٥	٢	مرتفع	٢.٨٧	٠.٤٠٠	١	مرتفع
٣- تقليل النفايات هو الضمان الوحيد لصحة الأجيال القادمة	٢.٣٨	٠.٧٠٢	٨	مرتفع	٢.٥٤	٠.٧٧٥	٧	مرتفع
٤- يعتقد بعض الناس أن انتشار المناطق الشعبية سبب رئيسي للتلوث البيني	٢.٤٠	٠.٧٥٥	٥	مرتفع	٢.٧١	٠.٥٦٣	٣	مرتفع
٥- الفرد حراً في استغلال موارد بيئته الطبيعية كما يشاء حتى لو كانت متوفرة	٢.٣٣	٠.٧٦٧	١٠	مرتفع	١.٩٥	٠.٨٩٥	١٦	متوسط
٦- تفعيل قانون حماية البيئة يحقق العدالة البيئية بين المواطنين	٢.٣٩	٠.٧٧٠	٧	مرتفع	٢.٤٣	٠.٧٩٢	١١	مرتفع
٧- المناطق الشعبية أكثر تلوثاً للبيئة من المناطق الراقية	٢.٤١	٠.٧٦٥	٤	مرتفع	٢.٤٥	٠.٧٥٥	١٠	مرتفع
٨- من حق سكان المناطق الشعبية أن يحظوا باهتمام بيني مثل المناطق الراقية	٢.٤٣	٠.٧٤٢	٣	مرتفع	٢.٦١	٠.٦٣٩	٤	مرتفع
٩- إبلاغ المسئولين عن الاضرار التي تسببها المصانع في المنطقة	٢.٣٨	٠.٧٦٨	٩	مرتفع	٢.٣٢	٠.٨٢٠	١٤	مرتفع
١٠- الزحام والكثافة السكانية يؤثران سلبيا على العدالة البيئية لدى الأفراد.	٢.٤٠	٠.٧٤٧	٦	مرتفع	٢.٥٥	٠.٧١٤	٥	مرتفع
١١- تحقيق العدالة البيئية للأفراد نتيجة حصولهم على الحقوق البيئية بنفس قدر أدائهم للواجبات	٢.٢٦	٠.٧٧٢	١٣	متوسط	٢.٤٠	٠.٧٨٩	١٣	مرتفع
١٢- تلتزم الحكومة بمسئوليتها تجاه توفير المياه النقية	٢.٢٣	٠.٨٤٧	١٤	متوسط	٢.٤٣	٠.٨٣٥	١٢	مرتفع
١٣- يجب على الأسرة خفض عدد المواليد للمحافظة على الموارد البيئية	٢.٢٨	٠.٨٤٦	١٢	متوسط	٢.٥٥	٠.٦٩٢	٦	مرتفع
١٤- من مسئوليات منظمات المجتمع المدني التوعية بالمحافظة على البيئة	٢.٢٩	٠.٨٥٩	١٦	متوسط	٢.٤٨	٠.٧٥٦	٨	مرتفع
١٥- تعد مشاركة سكان المنطقة في اتخاذ القرارات البيئية من سبل العدالة البيئية	٢.٣٨	٠.٨٣٣	١١	مرتفع	٢.٤٧	٠.٧٤٩	٩	مرتفع
١٦-الحكومة ليست في حاجة لجهود الآخرين في المشاركة في حماية البيئة	٢.٢٣	٠.٨١٨	١٥	متوسط	٢.١٠	٠.٩١٨	١٥	متوسط
١٧- أشعر بتحقيق العدالة بيئية في المنطقة التي أسكن بها	٢.٠٨	٠.٨٢٥	١٧	متوسط	١.٨٧	٠.٨٨١	١٧	متوسط
متوسط الإجمالي	٢.٣٢			مرتفع	٢.٤٤			مرتفع

يتضح من تحليل الجدول السابق ارتفاع مستوى رؤية سكان منطقتي كفر النجار وعرب المعمل لحق الإنسان في أن يعيش داخل بيئة نظيفة حيث احتلت الموافقة على تلك العبارة المرتبة الأولى من جانب المبحوثين بمنطقة كفر النجار بمتوسط حسابي بلغت قيمته ٢.٤٦ درجة، في حين جاءت الموافقة على هذه العبارة في المرتبة الثانية لدى المبحوثين من قاطني منطقة عرب المعمل وبمتوسط حسابي أعلى من الأخرى، وبلغ قيمته ٢.٨٦ درجة، وانحراف معياري بلغت قيمته ٠.٤٤٨،٠.٧٢٨ درجة على التوالي لصالح منطقة عرب المعمل، مما يؤكد حرصهم الشديد في العيش داخل بيئة نظيفة؛ لأنها بعد مهم من أبعاد العدالة البيئية وحق أصيل لهم واتضح لنا أيضاً لكثرة المشاكل البيئية الموجودة في منطقة عرب المعمل مقارنة بمنطقة كفر النجار.

وفي المرتبة الثانية جاءت الموافقة على أن من حق الأجيال القادمة علينا أن نسلمهم بيئة نظيفة، وذلك لدى المبحوثين من منطقة كفر النجار حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي ٢.٤٥، في حين جاءت الموافقة على هذه العبارة في المرتبة الأولى لدى المبحوثين من عرب المعمل بمتوسط حسابي بلغت قيمته ٢.٨٧ درجة، وانحراف معياري بلغت قيمته ٠.٤٠٠،٠.٦٧٥ درجة على التوالي ومن ثم تعكس هذه النتيجة مدى رؤية عينة الدراسة بالمنطقتين على السواء لمفهوم التنمية المستدامة كحق أصيل لا بد من مراعاته من أجل تحقيق العدالة البيئية داخل الجيل الواحد وبين الأجيال، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (خوجة، ٢٠١٦) والتي تؤكد على ضرورة انتهاج سياسات تنموية وبيئية حكيمة للحفاظ على السكان والبيئة معاً في المستقبل.

وفي المرتبة الثالثة جاءت رؤية المبحوثين لضرورة وجود اهتمام بيئي لسكان المناطق الشعبية مثل نظرائهم من قاطني المناطق الراقية، وذلك لدى المبحوثين بمنطقة كفر النجار، في حين جاءت الموافقة على هذه العبارة في المرتبة الرابعة لدى المبحوثين من منطق عرب المعمل وبمتوسط حسابي بلغت قيمته ٢.٤٣، ٢.٦١ درجة على التوالي، وبانحراف معياري بلغت قيمته ٠.٧٤٢، ٠.٦٣٩ درجة على التوالي، ومن ثم تعكس هذه النتيجة رؤية المبحوثين لمبدأ العدالة البيئية لجميع المناطق دون تمييز كحق أصيل من حقوق المواطنين التي كفلها الدستور والدولة لهم خاصة الحقوق البيئية.

وفي المرتبة الرابعة جاءت رؤية المبحوثين للمناطق الشعبية من حيث كونها أكثر المناطق تلوثا للبيئة وذلك مقارنة بالمناطق الراقية وذلك بمنطقة كفر النجار، في حين جاءت الموافقة على هذه العبارة في المرتبة العاشرة لدى المبحوثين من منطق عرب المعمل بمتوسط حسابي بلغ ٢.٤٥ درجة، وبمتوسط حسابي بلغت قيمته ٢.٤١ درجة، ٢.٤٥ درجة على التوالي، وبانحراف معياري بلغت قيمته ٠.٧٦٥، ٠.٧٥٥ درجة على التوالي و يرجع ذلك إلى أن التلوث البيئي منتشر في كل مكان في جميع المناطق، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج الشواهد الميدانية للباحث والتي أكدت على وجود التلوث في مناطق أخرى كما هو موجود بمنطقتهم، ومن ثم فإن الأمر لا يتوقف على منطقة دون غيرها فحسب وإنما يرجع إلى ذلك بالدرجة الأولى إلى سلوكيات البشر فضلاً على الإهمال الحكومي الناتج عن عدم تحقيق العدالة بين المناطق.

وفي المرتبة الخامسة جاءت رؤية المبحوثين لمدى التأثير السلبي الذي يحدثه كل من الزحام والكثافة السكانية على العدالة البيئية، وذلك لدى المبحوثين بمنطقة عرب المعمل، مقارنة برؤية المبحوثين بمنطقة كفر النجار، والتي جاءت في المرتبة السادسة

بمتوسط حسابي بلغت قيمته ٢.٤٠، ٢.٥٥ درجة على التوالي، وانحراف معياري بلغت قيمته ٠.٧٤٧،٠.٧١٤ درجة على التوالي. وتعكس هذه النتيجة مدى رؤية عينة الدراسة بالمنطقتين على السواء للأثار السلبية للزحام والكثافة السكانية حيث تؤدي زيادة أعداد السكان إلى زيادة المشكلات الاجتماعية بوجه عام والبيئية بوجه خاص، ويتمثل ذلك في الضغط على الموارد، كما يرتبط تلوث البيئة ارتباطًا وثيقًا بزيادة عدد السكان، كل ذلك يتسبب في خطر كبير على البيئة وبالتالي يقلل من فرص العدالة البيئية لدى الأفراد، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (خوجة، ٢٠١٦) والتي تؤكد على تأثير كثافة السكان في المناطق الحضرية على بيئتهم من خلال استهلاكهم للغذاء، الماء، الطاقة والمكان والبيئة الحضرية الملوثة الأمر الذى يؤثر بدورة على الصحة ونوعية الحياة لسكان المناطق الحضرية، كما تتفق مع دراسة (C, Wang etal ,2021) والتي برهنت على أن العدالة البيئية لعبت دورا مهما في التخطيط المكاني وتطوير البنية التحتية وذلك في المناطق الحضرية الأكثر كثافة سكانية.

وفى المرتبة السابعة جاءت رؤية المبحوثين بمنطقة عرب المعمل للضمان الوحيد لصحة الأجيال القادمة والذى يتمثل عندهم في تقليل النفايات، مقارنة برؤية المبحوثين بمنطقة كفر النجار، والتي جاءت في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي بلغت قيمته ٢.٥٤، ٢.٣٨ درجة على التوالي، وانحراف معياري بلغت قيمته ٠.٧٧٥،٠.٧٠٢ درجة على التوالي، ويرجع السبب وراء ارتفاع مستوى رؤية المبحوثين بمنطقة عرب المعمل تجاه هذا الأمر إلى شعورهم بخطورة النفايات بوصفها من أبرز المشكلات البيئية التي تعاني منها المنطقة، والتي يتزايد حجمها بصورة مطردة؛ وخاصة النفايات الخطرة، الناتجة عن التوسع الصناعي، ومن ثم أصبحت هذه النفايات مشكلة تهدد سكان المنطقة، وتزداد الخطورة إذا علمنا أن النفايات الصلبة التي تتولد عن

المصانع في تلك المنطقة تُترك دون معالجة لتتراكم في الشوارع والأراضي الخالية والمهملة مما يخلق الكثير من بؤر توالد الميكروبات، التي تؤثر سلبا على البيئة وصحة الإنسان.وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Trindade et al 2021,) والتي تؤكد على الدور الهام الذى يجب أن يقوم به صانعو السياسات السكانية في صياغة استراتيجيات تهدف إلى تحسين حياة سكان الحضر المهمشين من حيث التخلص من النفايات.

وفى المرتبة العاشرة جاءت الموافقة على عبارة " حرية الفرد في استغلال موارد بيئته الطبيعية كما يشاء" لدى المبحوثين بمنطقة كفر النجار وبمتوسط حسابي بلغت قيمته ٢.٣٣، في حين جاءت الموافقة على هذه العبارة في المرتبة السادسة عشرة لدى المبحوثين بمنطقة عرب المعمل وبمتوسط حسابي بلغت قيمته ١.٥٩ درجة، وانحراف معياري بلغت قيمته ٠.٨٩٥،٠.٧٦٧ درجة على التوالي، وتعكس هذه النتيجة مدى رؤية عينة الدراسة وبصفة خاصة منطقة كفر النجار للحرية المفرطة والتي لا تعطى الفرد الحق في العبث والاستغلال غير الرشيد والأمثل لموارد الطبيعة والتي تتسم بأنها غير متجددة، ومن ثم في طريقها للنضوب، وإن كان بعضها نضب بالفعل بسبب عدم رشاد الإنسان وسوء تصرفاته.

وفي المرتبة الحادية عشر جات الموافقة على عبارة "ضرورة تفعيل قانون لحماية البيئة بهدف تحقيق العدالة البيئية بين المواطنين" لدى المبحوثين بمنطقة عرب المعمل وبمتوسط حسابي بلغت قيمته ٢.٤٣ درجة. بينما جاءت في المرتبة السابعة رؤية المبحوثين بمنطقة كفر النجار وبمتوسط حسابي بلغت قيمته ٢.٣٩ درجة، وانحراف معياري بلغت قيمته ٠.٧٩٢،٠.٧٧٠ درجة على التوالي. ومن هنا نلاحظ ارتفاع نسبة الموافقين على العبارة من عينة الدراسة وإن كانت لصالح منطقة كفر

النجار مؤكدين بذلك على أن القانون مطلوب لردع المخالفين ولكن آليات التنفيذ هي الأساس من أجل تحقيق العدالة البيئية، ويمكن تفسير ذلك بأن التشريعات البيئية ليست هي السبيل الوحيد لمواجهة الجرائم البيئية، ولكنها مسئولية مشتركة بين أجهزة الدولة والمجتمع المدني والأفراد.

وفي المرتبة الثانية عشرة جاءت رؤية المبحوثين بمنطقة عرب المعمل للموافقة على عبارة " ضرورة التزام الحكومة بتوفير مياه نقية " حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي ٢.٤٣ درجة، بينما جاءت في المرتبة الرابعة عشر رؤية المبحوثين بمنطقة كفر النجار وبمتوسط حسابي بلغت قيمته ٢.٢٣ درجة، وانحراف معياري بلغت قيمته ٠.٨٣٥،٠.٨٤٧ درجة على التوالي. ويدل ذلك على عدم رضا المبحوثين بمنطقتي الدراسة على مستوى نقاء المياه بمدينة السويس حيث تعاني محافظة السويس بوجه عام ومنطقتي الدراسة بوجه خاص من عدم توافر المياه النقية، والتي تتسبب في ارتفاع نسبة الفشل الكلوي لدى المواطنين، وتعد محافظة السويس من أعلى محافظات الجمهورية في ذلك الأمر، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Mitchell ،2019) أن المياه لا تزال تشكل جزءًا لا يتجزأ من صحة السكان على مستوى العالم، ومن ثم باتت موارد المياه الآمنة والمستدامة ضرورية للصحة، وتعد المساواة في الصحة شرط أساسي لتحقيق العدالة الاجتماعية والبيئية للسكان.

وفي المرتبة السابعة عشرة والأخيرة جاءت رؤية المبحوثين بمنطقتي الدراسة لتحقيق العدالة البيئية في المنطقة التي يسكنون بها، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي ٢.٠٤ درجة لصالح قاطني منطقة كفر النجار، مقابل ١.٨٧ درجة لصالح قاطني منطقة عرب المعمل، وانحراف معياري بلغت

قيمتـه ٠.٨٢٥،٠.٨٨١ درجـة علـى التـوالي. ويـدل ذلـك علـى شـعور عـام بعـدم وجـود عدالـة بيئيـة لـدى سـكان المنطقتـين، وتمثـل ذلـك فـي عـدم تـوافر ميـاه نقيـة، وهـواء نقـى وكثـرة الملوثـات المختلفـة بمنطقتـي الدراسـة وإن كانـت متزايـدة بمنطقـة عـرب المعمـل وأن هنـاك إهمـال شـديد عبـر الـزمن وتتفـق هـذه النتيجـة مـع نتـائج دراسـة نتـائج دراسـة (Avni, 2019) والتـي أكـدت علـى أهميـة اسـتخدام نهـج العدالـة الاجتماعيـة والبيئيـة فـي التغلـب علـى عـدم المسـاواة بـين السـكان المقيمـين والـذى يعـانون مـن الاهمـال والتلـوث لفتـرات طويلـة ممـا أثـر علـى تحقيـق العدالـة البيئيـة بـين السـكان، كمـا تتفـق هـذه النتيجـة مـع نتـائج دراسـة (J,Kopas, 2020 et al) والتـي تؤكـد علـى عـدم وجـود عدالـة بيئيـة ؛ حيـث يتعـرض كـل مـن الفقـراء والأقليـات العرقيـة المحرومـة بشـكل منهجـي إلـى أكبـر مسـتويات المخـاطر البيئيـة خاصة تلوث الهواء والتلوث الناتج عن محطات الفحم.

وفـي النهايـة فقد أظهرت النتائج ارتفـاع رؤيـة المبحـوثين بمنطقـة كفر النجـار للعدالة البيئية وذلك مقارنة بمنطقة عرب المعمل.

٦- رؤية العينة لمعوقات تحقيق السياسة السكانية

هنـاك عـدداً مـن المعوقـات التـي تحـول دون تحقيـق السياسـة السـكانية لأهـدافها، وتتنـوع هـذه المعوقـات مـا بـين معوقـات اجتماعيـة واقتصـادية وثقافيـة وديموجرافيـة، وتسـعى الدراسـة الراهنـة للتعـرف علـى أبعـاد معوقـات تحقيـق السياسـة السـكانية فـي مدينـة السـويس، وقـد كشـفت نتـائج الدراسـة عـن مجموعـة من المؤشرات يمكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول (٨) رؤية العينة لمعوقات السياسة السكانية

العبارات والبنود الخاصة بمعوقات تحقيق السياسة السكانية	منطقة كفر النجار ن١(١٦٥)				منطقة عرب المعمل ن٢(٢٠٠)			
	المتوسط الحسابي	الانحراف معياري	الترتيب	المستوى	المتوسط الحسابي	الانحراف معياري	الترتيب	المستوى
١- انخفاض فرص العمل للإناث	٢.٤٧	٠.٧٩٢	٤	مرتفع	٢.٣٧	٠.٨٦٤	١٢	مرتفع
٢- لا توجد سياسة واضحة لبرنامج محو الأمية للإناث	٢.٤٨	٠.٧٣٧	٣	مرتفع	٢.٤١	٠.٨٠٩	٨	مرتفع
٣- عدم حرص الدولة على الاهتمام بالصرف الصحي	٢.٥٠	٠.٧٥٤	١	مرتفع	٢.٤٥	٠.٨٢٥	٥	مرتفع
٤- ارتفاع معدل المواليد في المناطق الشعبية	٢.٣١	٠.٨٠٢	٩	متوسط	٢.٧٦	٠.٥٢٣	١	مرتفع
٥- الفرد ليس حرا في الانجاب كما يشاء دون قيود	٢.٢٣	٠.٨٠١	١٢	متوسط	٢.٣٨	٠.٧٩٢	١٠	مرتفع
٦- ارتفاع الكثافة السكانية في المناطق المأهولة	٢.٣٤	٠.٨٢٢	٨	مرتفع	٢.٥٤	٠.٧٢١	٣	مرتفع
٧- اهمال الدولة توصيل المياه النقية للمناطق المحرومة	٢.٤٢	٠.٧٧٤	٥	مرتفع	٢.٤١	٠.٧٦٤	٦	مرتفع
٨- عدم إكمال الاناث لتعليمهن وزواجهن في سن مبكرة	٢.٣٩	٠.٧٨٦	٦	مرتفع	٢.٣٧	٠.٧٩٠	١٤	مرتفع
٩- ضعف المشاركة الشعبية الخاصة بمشكلات البيئة	٢.٣٨	٠.٨٠٨	٧	مرتفع	٢.٥٥	٠.٧١٤	٢	مرتفع
١٠- وفيات الاطفال الرضع يساهم في كثرة الانجاب	٢.٣١	٠.٧٧١	١٠	متوسط	٢.٥٠	٠.٩٠٤	٤	مرتفع
١١- الزحام والكثافة السكانية العالية لا يؤثران على السكان وموارد البيئة	٢.٠٧	٠.٨٦٢	٢٤	متوسط	١.٨٤	٠.٨١٠	٢٢	متوسط
١٢- عدم التوزيع العادل للخدمات بين السكان،	٢.١٥	٠.٨٨٠	٢٠	متوسط	٢.٣٨	٠.٧٨٢	٩	مرتفع
١٣- عدم التنسيق بين الحكومة والمجتمع المدني للحد من زيادة السكان	٢.٢١	٠.٨٩٣	١٥	متوسط	٢.٣٥	٠.٨٥٢	١٥	مرتفع
١٤- غياب دور المحافظة في التخطيط العمراني	٢.١١	٠.٨١٤	٢٣	متوسط	٢.٣١	٠.٨٤٨	١٦	متوسط
١٥- عدم توفير مراكز لخدمات الأسرة ورعاية السكان	٢.٢٤	٠.٨٧٠	١١	متوسط	٢.١٩	٠.٨٨١	١٨	متوسط
١٦- تتحمل الحكومة وحدها عبء تقديم وتحسين الخدمات البيئية	٢.٤٩	٠.٦٨٦	٢	مرتفع	٢.٠٩	٠.٩١٩	١٩	متوسط
١٧- عدم اهتمام الدولة بالمناطق الشعبية	٢.١٩	٠.٨٤٧	١٦	متوسط	٢.٢٨	٠.٧٧٦	١٧	متوسط
١٨- تركز اهتمام الدولة على ضبط معدلات النمو السكان	٢.١٧	٠.٨٤٥	١٩	متوسط	٢.٣٨	٠.٨٦٩	١١	مرتفع
١٩- عدم اهتمام الدولة بإعادة التوزيع السكاني	٢.١٨	٠.٨٥٥	١٧	متوسط	٢.٠٧	٠.٨٤٢	٢٠	متوسط
٢٠- لا تؤثر الزيادة السكانية على توفير الحدائق والمتنزهات،	٢.٢٢	٠.٨٧٢	١٣	متوسط	٢.٤١	٠.٨٩٠	٧	مرتفع
٢١- يشكل المهاجرون إلى مدينة السويس ضغطا على الموارد	٢.١٨	٠.٨١٣	١٨	متوسط	١.٨٧	٠.٨١٥	٢١	متوسط
٢٢- لا تتأثر العدالة البيئية بارتفاع الكثافة السكانية	٢.٢٢	٠.٨٤٣	١٤	متوسط	١.٨٣	٠.٨٩٨	٢٣	متوسط
٢٣- الزحام سبب غير رئيس في عدم تحقيق العدالة البيئية	٢.١٤	٠.٨١٨	٢١	متوسط	١.٦٧	٠.٨٦٨	٢٤	منخفض
٢٤- عدم خفض الأسرة لمعدل المواليد لا يؤثر على الموارد البيئية	٢.١٤	٠.٨٤٠	٢٢	متوسط	٢.٣٧	٠.٨٧٩	١٣	مرتفع
متوسط الإجمالي	٢.٢٧			متوسط	٢.٢٨			متوسط

يتضح من تحليل الجدول السابق ارتفاع رؤية سكان منطقتي كفر النجار وعرب المعمل لمعوقات تحقيق السياسة السكانية، حيث جاءت استجاباتهم مرتبة ترتيبا تنازليا وفقا للمتوسط الحسابي على النحو التالي: جاء في مقدمة هذه المعوقات عدم حرص الدولة على الاهتمام بالصرف الصحي بمتوسط حسابي بلغ ٢.٥ درجة من ثلاث درجات للمبحوثين بمنطقة كفر النجار، في حين جاء هذا المعوق في المرتبة الخامسة للمبحوثين بمنطقة عرب المعمل وبمتوسط حسابي بلغ ٢.٤٥ درجة وانحراف معياري بلغت قيمته ٠.٨٢٥،٠.٧٥٤ **درجة** على التوالي لصالح منطقة كفر النجار .

وفي المرتبة الثانية يرى المبحوثين بمنطقة كفر النجار أن تحمل الدولة وحدها لعبء تحسين الخدمات البيئية يعد معوقاً من معوقات تحقيق أهداف السياسة السكانية؛ حيث سجلت المتوسطات تلك درجة فاقت **٢.٣** بمتوسط حسابي بلغت قيمته ٢.٤٩ درجة، في حين جاء هذا المعوق في المرتبة التاسعة عشرة بمنطقة عرب المعمل بمتوسط حسابي ٢.٠٩ درجة، وانحراف معياري بلغت قيمته ٠.٦٨٦، **٠.٩١٩ درجة** على التوالي لصالح منطقة كفر النجار.

ويمكن تفسير ذلك بضرورة وجود مشاركة بين الجهات الرسمية المتمثلة في الدولة، والجهات غير الرسمية مثل المجتمع المحلى والجمعيات الأهلية بوصفها القطاع الثالث للتنمية في مصر، وكذلك مشاركة رجال الأعمال والأهالي في الارتقاء بالخدمات البيئية، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Solis, 2020) والتي أكدت على أهمية الدور المركزي للمجتمع المحلي والمشاركة المجتمعية في إحداث تغييرات تسهم في تعزيز بعض نتائج العدالة البيئية.

وفـي المرتبـة الثالثـة يـرى المبحوثـون بمنطقـة كفـر النجـار عـدم وجـود سياسـات واضحة لمحو أمية للإناث ويعد هذا الأمر من أبرز معوقات السياسة السكانية ؛ حيث سجلت المتوسطات تلك درجة فاقت ٢.٣ بمتوسط حسابي بلغت قيمته ٢.٤٨ درجة، فـي حـين جـاء هذا المعـوق فـي المرتبـة الثامنـة وفقـا لرؤيـة المبحـوثين بمنطقـة عـرب المعمـل بمتوسـط حسـابي بلغـت قيمتـه ٢.٤١ درجـة، وانحـراف معيـاري بلغـت قيمتـه ٠.٧٣٧، ٠.٨٠٩ درجـة علـى التوالي لصـالح منطقـة كفـر النجـار، ويمكـن تفسـير ذلـك إلـى أن ارتفـاع نسـبة الأميـة بوجـه عـام ترجـع إلـى زيـادة نسـبة السـكان وتـدني المسـتوى الثقافي للآباء والأمهات وعدم اهتمامهم بتعليم أبنائهم، ويكمن السبب وراء انتشار أمية الإناث بوجه خاص إلى العادات والتقاليد البالية التي لا تهتم بتعليم الإناث، كما يسهم المستوى المادي أيضا وانتشار الفقر وعدم توفير الامكانيات والموارد على مستوى الفرد والمجتمع بوجه عام في زيادة نسبة التسرب من التعليم وبصفة خاصة للإناث، وتتفق هذه النتيجـة مـع نتـائج دراسـة (عثمـان وآخـرون، ٢٠١٤) والتـي أكـدت علـى ضـرورة صياغة السياسات السكانية التي تسعى لتحسين مؤشرات التنمية البشرية ومن أبرزها تعليم المرأة.

وفي المرتبة الرابعة جاء معوق انخفاض فرص العمل للإناث بمتوسط حسابي بلغ ٢.٤٧ درجة لصالح المبحوثين من منطقة كفر النجار، بينما جاء هذا المعوق في المرتبة الثالثة عشر للمبحوثين من منطقة عرب المعمل وبمتوسط حسابي بلغ ٢.٣٧ درجـة، وانحـراف معيـاري بلغـت قيمتـه ٠.٧٩٢، ٠.٨٦٤ درجـة علـى التـوالي لصـالح منطقة كفر النجار؛ ويمكن تفسير ذلك بأن العوامل الاجتماعية والثقافية لا تزال مسؤولة إلـى حد كبير عن ضـعف مشاركة المرأة في القوى العاملـة وارتفـاع معدل البطالـة بين النسـاء، ولا تـزال وسـائل مشـاركة المـرأة فـي الحيـاة الاقتصـادية تخضـع لقيـود اجتماعيـة

صارمة، وهو ما أسفر عن وجود خلل في وضع الإناث في سوق العمل، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (عثمان وآخرون، ٢٠١٤) والتي أكدت على ضرورة صياغة السياسات السكانية ضمن إطار عام يهدف إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية ومن أبرز هذه السياسات مشاركة المرأة في سوق العمل.

وفي المرتبة السادسة جاء معوق عدم إكمال الإناث لتعليمهم وزواجهن في سن مبكرة بمتوسط حسابي ٢.٣٩ درجة، بينما جاء هذا المعوق في المرتبة الرابعة عشرة بمنطقة عرب المعمل وبمتوسط حسابي ٢.٣٧ درجة، وانحراف معياري بلغت قيمته ٠.٧٨٦، ٠.٧٩٠ **درجة** على التوالي، ويمكن تفسير ذلك بظاهرة الزواج المبكر والتي تعد أحد أشكال العنف ضد المرأة، وكذلك زواج القاصرات الذى يعد عائقاً صريحاً أمام تعليم الفتاة وانخراطها في العمل، كما أنه يعد تحديًا كبيراً في زيادة عدد المواليد، ومن الأسباب أيضاً ارتفاع نسب الطلاق، وزيادة معدلات أطفال الشوارع في مصر مما يسهم في زيادة عدد السكان دون وعى الأسر المصرية إلى خطورة الزيادة السكانية على الأجيال القادمة، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (المصاروة، ٢٠٠٨) في أن من أبرز التحديات والمعوقات التي تعترض تنفيذ السياسة السكانية تتمثل في النمو السكاني السريع، والمباعدة القصيرة بين المواليد، والقوة الدافعة للتزايد السكاني، والإنجاب غير المخطط له الأمر الذى يؤثر بشكل أو بآخر في نسبة تعليم الإناث.

وفي المرتبة العاشرة جاء المعوق الخاص بزيادة وفيات الأطفال الرضع والذي يسهم في كثرة السكان بمتوسط حسابي ٢.٣١ درجة وذلك وفقاً لرؤية قاطني منطقة كفر النجار، بينما جاء هذا المعوق في المرتبة الرابعة عشرة وفقا لرؤية المبحوثين بمنطقة عرب المعمل وبمتوسط حسابي ٢.٥٠ درجة، وانحراف معياري بلغت قيمته ٠.٧٧١، ٠.٩٠٤ **درجة** على التوالي.

بينما كانت رؤية المبحوثين نحو معوق السياسة السكانية والمتمثل في عدم اهتمام الدولة بتوزيع السكان توزيعا عادلا في المرتبة السابعة عشر وفقاً لرؤية المبحوثين بمنطقة كفر النجار، مقارنة بالمرتبة العشرين لدى سكان قاطني عرب المعمل والتي سجلت درجة متوسطة تمثلت في نسبة أقل من ٢.٢ بمتوسط قيمته ٢.١٨، ٢.٠٧ درجة في الفروق على التوالي، وانحراف معياري بلغت قيمته ٠.٧٧٩، ٠.٨٣٧ **درجة** على التوالي، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (الزايد وآخرون، ٢٠١٤) والتي توصلت إلى ضرورة صياغة سياسات سكانية خاصة بالتوزع السكاني المكاني ذات أهداف محددة وقابلة للقياس ووضع آلية وبرامج وإجراءات واضحة لتنفيذها، كما تتفق مع نتائج دراسة (Liu & Sun, 2020) إلى أن التركيز السكاني والتوزيع غير المتكافئ أدى إلى تفاقم العلاقة بين السكان واستخدام الأراضي.

ومن ثم فقد أظهرت النتائج أن هناك تقارب في رؤية المبحوثين بمنطقتي الدراسة حول البعد الخاص بمعوقات تحقيق السياسات السكانية، بإجمالي متوسط حسابي بلغت قيمته ٢.٢٧، ٢.٢٨درجة على التوالي.

٨- العلاقة الارتباطية بين كل من السياسات السكانية ودورها في تحقيق العدالة البيئية:

ولقياس ذلك استعانت الدراسة بمعامل ارتباط بيرسون لقياس مستوى الدلالة، وقد كشفت التحليلات الإحصائية عن مجموعة من النتائج يمكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول (٩) يوضح رؤية عينة الدراسة لدور السياسات السكانية في تحقيق العدالة البيئية

عينة الدراسة / أبعاد السياسات السكانية	كفر النجار(ن١)١٦٥		عرب المعمل(ن٢)٢٠٠		مستوى الدلالة
	العدالة البيئية	مستوى الدلالة الإحصائية	العدالة البيئية	مستوى الدلالة الإحصائية	
المواليد	٠.١٤٢	غير دال إحصائيا	٠.٢٧٩**	دال إحصائيا	دالة في اتجاه عرب المعمل
الوفيات	٠.٠٨٢	غير دال إحصائيا	٠.١٠١	غير دال إحصائيا	لا يوجد
الخصائص	٠.٣٧٠**	دال إحصائيا	٠.٣٠٣**	دال إحصائيا	للمنطقتين
توزيع السكان	٠.٢٠٦**	دال إحصائيا	٠.١٠٧	غير دال إحصائيا	كفر النجار
السياسة السكانية إجمالا	٠.٣٩٥**	دال إحصائيا	٠.٣٤٥**	دال إحصائيا	للمنطقتين
* معنوي عند ٠.٠٥ **معنوي عند ٠.٠١					

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط ذات دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ٠.٠١ بين درجة موافقة المبحوثين على السياسة السكانية الخاصة بخصائص السكان وتوزيعهم، والسياسة السكانية إجمالا، وبين درجة موافقتهم على العدالة البيئية، وبلغت قيم معامل الارتباط البسيط المحسوبة ٠.٣٧٠، ٠.٢٠٦، ٠.٣٩٥ على التوالي وجميعها أكبر من نظيرتها الجدولية، وذلك لدى المبحوثين بمنطقة كفر النجار.

- عدم وجود علاقة ارتباط ذات دالة إحصائية بين درجة موافقة المبحوثين على السياسة السكانية الخاصة بالمواليد والوفيات، وبين درجة موافقتهم على العدالة البيئية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط المحسوبة ٠.١٤٢، ٠.٠٨٢. بمنطقة كفر النجار. أما عن منطقة عرب المعمل فقد جاءت النتائج على النحو التالي: وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠١ بين درجة موافقة المبحوثين على بنود السياسة السكانية المتمثلة في المواليد، خصائص السكان، والسياسة السكانية إجمالا، وبين درجة موافقتهم على العدالة البيئية، وبلغت قيم معامل الارتباط البسيط المحسوبة ٠.٢٧٩، ٠.٣٠٣، ٠.٣٤٥، وجميعها أكبر من نظيرتها الجدولية.

- كما تبين عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين درجة موافقة المبحوثين على بعدي السياسة السكانية المتمثلين في الوفيات، وتوزيع السكان، وبين درجة موافقتهم على العدالة البيئية، حيث بلغة قيمة معامل الارتباط البسيط المحسوبة لكل منهما على التوالي ٠.١٠١، ٠.١٠٧.

- **العلاقة الارتباطية بين كل من السياسات السكانية ومعوقات تحقيق السياسة السكانية:**

ولقياس ذلك استعانت الدراسة بمعامل ارتباط بيرسون لقياس مستوى الدلالة، وقد كشفت التحليلات الإحصائية عن مجموعة من النتائج يمكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول (١٠) يوضح رؤية عينة الدراسة للعلاقة بين السياسة السكانية ومعوقات تحقيق السياسة السكانية

أبعاد السياسات السكانية	كفر النجار(ن١)١٦٥		عرب المعمل(ن٢)٢٠٠		اتجاه الدلالة لصالح
	معوقات السياسة السكانية	مستوى الدلالة الإحصائية	معوقات السياسة السكانية	مستوى الدلالة الإحصائية	
المواليد	٠.٢٥٣**	دال إحصائيا	٠.٢٤٠**	دال إحصائيا	المنطقتين
الوفيات	٠.١٠٩	غير دال احصائيا	٠.١٤٠*	دال إحصائيا	عرب المعمل
الخصائص السكانية	٠.٢٨٨**	دال احصائيا	-٠.٢٢٢**	دال إحصائيا	كفر النجار
توزيع السكان	٠.٠٩٤	غير دال إحصائيا	٠.٠١٨	غير دال إحصائيا	لا يوجد
السياسة السكانية إجمالا	٠.٣٤٨**	دال إحصائيا	٠.٠٢٢	غير دال	كفر النجار
* معنوي عند ٠.٠٥ **معنوي عند ٠.٠١					

يوضح الجدول السابق وجود علاقة ارتباطية عند مستوى دلالة ٠.٠١ بين درجة موافقة المبحوثين على السياسة السكانية الخاصة بخصائص السكان وتوزيعهم، وكذلك السياسة السكانية إجمالا وبين موافقتهم على المعوقات، وبلغت قيم معامل الارتباط البسيط المحسوبة ٠.٢٥٣، ٠.٢٨٨، ٠.٣٤٨ وجميعها أكبر من نظيرتها الجدولية، بينما أظهرت النتائج عدم وجود علاقة

ارتباط ذات دلالة إحصائية بين درجة موافقة المبحوثين على السياسة السكانية الخاصة بالوفيات، وتوزيع السكان، وبين درجة موافقتهم على معوقات تحقيق السياسة السكانية، وبلغت قيمتي معامل الارتباط البسيط المحسوبتان ٠.١٠٩، ٠.٠٩٤ وذلك بمنطقة كفر النجار، وبالنسبة لمنطقة عرب المعمل فقد تبين وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠١ بين درجة موافقة المبحوثين على السياسة السكانية الخاصة بالمواليد، وخصائص السكان، وبين موافقتهم على المعوقات وبلغت قيمتي معامل الارتباط البسيط المحسوبة ٠.٢٤٠، ٠.٢٢٢، كما تبين وجود علاقة ارتباطية طردية عند مستوى ٠.٠٥ بين درجة موافقة المبحوثين على السياسة السكانية الخاصة بالوفيات وبين موافقتهم على المعوقات، وبلغت قيمة معامل الارتباط البسيط المحسوبة ٠.١٤٠. كما أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ارتباطية بين درجة موافقة المبحوثين على السياسة السكانية الخاصة بتوزيع السكان، والسياسة السكانية إجمالا، وبين درجة موافقة المبحوثين على معوقات تحقيق السياسة السكاني، وبلغت قيمتي معامل الارتباط البسيط المحسوبتان ٠.٠١٨، ٠.٠٢٢.

- **العلاقة الارتباطية بين الخصائص السكانية لعينة الدراسة ورؤيتهم للسياسة السكانية والعدالة البيئية ومعوقات تحقيق السياسة السكانية:**

ولقياس ذلك استعانت الدراسة بمعامل ارتباط بيرسون لقياس مستوى الدلالة، وقد كشفت التحليلات الإحصائية عن مجموعة من النتائج يمكن توضيحها في الجداول التالية:

جدول (١١) العلاقة الارتباطية بين الخصائص السكانية لعينة الدراسة ورؤيتهم للسياسة السكانية والعدالة البيئية

الخصائص السكانية لعينة الدراسة	كفر النجار (ن١) ١٦٥					عرب العمران (ن٢) ٢٠٠				
	أبعاد السياسة السكانية			العدالة البيئية		أبعاد السياسة السكانية			العدالة البيئية	
	المواليد	الوفيات	الخصائص	توزيع السكان		المواليد	الوفيات	الخصائص	توزيع السكان	
١- السن	-٠.٣٢	-٠.١٥٧*	-٠.٠٤٢	-٠.٠٧٣	٠.٠١٩	-٠.١٨١*	-٠.٠٨٤	٠.٠٥٢	-٠.١١٨	-٠.٠٥٦
٢- عدد أفراد الأسرة	-٠.٠٣٤	-٠.٠٣٢	-٠.٠٦٨	-٠.٠١٧	٠.١١٤	-٠.١٦٥*	-٠.١٦١*	-٠.٠٧٦	-٠.٠٥٤	-٠.٠٦٠
٣- مدة الإقامة بالمنطقة	٠.٠٣١	-٠.٠٠٦	٠.٠٤٥	٠.٢٢٨**	٠.٢٣٠**	-٠.١٣٩*	-٠.١٧١*	٠.٠٨٣	-٠.٠١٩	-٠.٠٠٧
٤- عدد الغرف	٠.٠١٩	٠.١٢١	-٠.٠٨٨	-٠.٢١٤**	-٠.٠٨١	-٠.٢١٧**	-٠.٢٠٨**	-٠.٢١٦**	-٠.٠١٧	-٠.١٣٣
٥- الدخل	-٠.٠٥٢	-٠.٠٠٥	٠.٠٨٨	٠.١٠٩	-٠.١٣٨*	-٠.١٧٤*	-٠.١٩٦**	-٠.٠٥٠	-٠.١٣٨*	-٠.٠٨٥

تبين من الجدول السابق عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الخصائص السكانية لعينة الدراسة والمتمثلة في كل من السن، عدد أفراد الأسرة، مدة الإقامة بالمنطقة، عدد الغرف، الدخل الشهري، وبين رؤية المبحوثين للسياسة السكانية الخاصة بالمواليد"، ولاختبار صحة ذلك تم استخدام معامل الارتباط البسيط لبيرسون مع المتغيرات السابقة الموضحة بالجدول أعلاه، وجاءت النتائج على النحو التالي:

- تبين عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الخمس المدروسة وبين رأي المبحوثين في السياسة السكانية الخاصة بالمواليد بمنطقة كفر النجار، حيث جاءت قيم معامل الارتباط البسيط المحسوبة جميعها أقل من نظيرتها الجدولية، أما عن منطقة عرب المعمل فقد تبين من خلال معامل ارتباط بيرسون وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عكسية عند مستوى ٠.٠٥، لكل من المتغيرات التالية: السن، عدد أفراد الأسرة، مدة الإقامة بالمنطقة، الدخل، وقد بلغت قيمهم على التوالي – ٠.١٨١، –٠.١٦٥،– ٠.١٣٩، –٠.١٧٤، كما أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط ذا دلالة إحصائية لمتغير واحد فقط عند مستوى ٠.٠١، وهو عدد الغرف وبلغت قيمته ٠.٢١٧.

- أظهرت نتائج معامل ارتباط بيرسون وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية لمتغير السن فقط عند مستوى ٠.٠٥ مع السياسات السكانية الخاصة بالوفيات وبلغت قيمته –٠.١٥٧

- كما تبين عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الأخرى (عدد أفراد الأسرة، مدة الإقامة بالمنطقة، عدد الغرف، الدخل

الشهري) ورؤية المبحوثين بمنطقة كفر النجار؛ حيث جاءت قيم معامل الارتباط البسيط المحسوبة جميعها أقل من نظيرتها الجدولية، أما عن منطقة عرب المعمل فقد أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عكسية عند مستوى ٠.٠٥، لكل من المتغيرات الثلاث التالية: عدد أفراد الأسرة، مدة الإقامة بالمنطقة، الدخل وبلغت قيم معامل الارتباط البسيط المحسوبة على التوالي -٠.١٦١، -٠.١٧١، - ٠.١٩٦، بينما أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية لمتغير واحد فقط عند مستوى ٠.٠١، وهو عدد الغرف وبلغت قيمته ٠.٢٠٨.

- كما تبين من النتائج عدم وجود علاقة ارتباطية بين متغير السن، وبين رأى المبحوثين في السياسة السكانية الخاصة بالوفيات، حيث جاءت قيم معامل الارتباط البسيط المحسوبة أقل من نظيرتها الجدولية.

- كما أظهرت نتائج معامل ارتباط بيرسون وجود علاقة ارتباط عكسي ذات دلالة إحصائية لمتغير واحد فقط وهو كفاية الدخل عند مستوى ٠.٠١ وبلغت قيمته - ٠.١٩٦، كما تبين عدم وجود علاقة ارتباط بين المتغيرات الأربع الأخرى والمتمثلة في كل من السن، عدد أفراد الأسرة، مدة الإقامة بالمنطقة، وبين رؤية المبحوثين في السياسة السكانية الخاصة بخصائص السكان بمنطقة كفر النجار، حيث جاءت قيم معامل الارتباط البسيط المحسوبة جميعها أقل من نظيرتها الجدولية، أما عن منطقة عرب المعمل فقد أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية لمتغير واحد فقط وهو عدد الغرف عند مستوى ٠.٠١ وقد بلغت قيمته ٠.٢١٦

- كما تبين عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات التالية: السن، عدد أفراد الأسرة، مدة الإقامة بالمنطقة، الدخل الشهري للأسرة، وبين رؤية المبحوثين للسياسة السكانية الخاصة بخصائص السكان، حيث جاءت قيم معامل الارتباط البسيط المحسوبة جميعها أقل من نظيرتها الجدولية.

وعن وجود علاقة ارتباطية بين الخصائص السكانية ورؤية العينة للسياسة السكانية الخاصة بتوزيع السكان بمنطقتي الدراسة جاءت نتائج معامل ارتباط بيرسون على النحو التالي:

تبين وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية لمتغير مدة الإقامة بالمنطقة عند مستوى ٠.٠١ وبلغت قيمته ٠.٢٢٨، بينما أظهرت النتائج وجود ارتباطاً عكسياً ذا دلالة إحصائية لمتغير عدد الغرف عند مستوى ٠.٠١ وبلغت قيمته -٠.٢١٤، وعدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الثلاث الباقية والمتمثلة في (السن، عدد أفراد الأسرة، الدخل الشهري) وبين رؤية المبحوثين للسياسة السكانية الخاصة بتوزيع السكان بمنطقة كفر النجار، حيث جاءت قيم معامل الارتباط البسيط المحسوبة جميعها أقل من نظيرتها الجدولية، وذلك مقارنة بمنطقة عرب المعمل، حيث جاءت النتائج موضحة وجود علاقة ارتباط معنوي طردي لمتغير الدخل فقط عند مستوى ٠.٠٥ وبلغت قيمته ٠.١٣٨، بينما أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ارتباطية بين المتغيرات الباقية والمتمثلة في: السن، عدد أفراد الأسرة، الدخل الشهري وبين رؤية العينة للسياسة السكانية الخاصة بتوزيع السكان، حيث جاءت قيم معامل الارتباط البسيط المحسوبة جميعها أقل من نظيرتها الجدولية.

كما أظهرت نتائج الجدول السابق وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥ لمتغير واحد فقط وهو الدخل الشهري حيث بلغت قيمته ٠.١٣٨ بين الخصائص السكانية لعينة الدراسة ورؤيتهم للعدالة البيئية وذلك بمنطقة كفر النجار، كما أظهرت نتائج معامل الارتباط وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لمتغير واحد فقط عند مستوى ٠.٠١ وهو مدة الإقامة بالمنطقة حيث بلغت قيمته ٠.٢٣٠ وأظهرت النتائج عدم وجود علاقة فروق ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الثلاث الباقية والمتمثلة في: السن، عدد أفراد الأسرة، عدد الغرف، وبلغت قيمهم على التوالي ٠.٠١٩، ٠.١١٤، – ٠.٠٨١، حيث جاءت قيم معامل الارتباط البسيط المحسوبة جميعها أقل من نظيرتها الجدولية. ومقارنة ذلك برؤية المبحوثين بمنطقة عرب المعمل فقد ثبت عدم وجود علاقة ارتباط بين رؤية العينة للعدالة البيئية والخصائص السكانية التالية: السن، عدد أفراد الأسرة، مدة الإقامة بالمنطقة، عدد الغرف، الدخل الشهري، وبلغت قيمهم على التوالي – ٠.٠٥٦، – ٠.٠٦٠ – ٠.٠٠٧، – ٠.١٣٣، ٠.٠٨٥ حيث جاءت قيم معامل الارتباط البسيط المحسوبة جميعها أقل من نظيرتها الجدولية.

جدول (١٢) العلاقة الارتباطية بين الخصائص السكانية لعينة الدراسة ورؤيتهم لمعوقات السياسة السكانية

الخصائص السكانية لعينة الدراسة	معوقات السياسة السكانية	
	منطقة كفر النجار ن (١٦٥)	منطقة عرب المعمل ن (٢٠٠)
١- الســـــن	– ٠.٠١١	– ٠.٠٥٤
٢- عدد أفراد الأسرة	– ٠.٠٤٢	– ٠.٠٥٦
٣- مدة الإقامة بالمنطقة	٠.١٠٨	– ٠.٢٥٣**
٤- عدد الغرف	– ٠.١٦١*	– ٠.٠٩٩
٥- الدخل الشهري	– ٠.٠٤٦	– ٠.١٢٠

تشير بيانات الجدول السابق وجود علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥ بين كل من الخصائص السكانية لعينة الدراسة ورؤيتهم لمعوقات السياسة السكانية وذلك لمتغير واحد فقط وهو عدد الغرف حيث بلغت قيمته – ٠.١٦١* وذلك بمنطقة كفر النجار، بينما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الباقية والمتمثلة في: السن، عدد أفراد الأسرة، مدة الاقامة بالمنطقة، الدخل الشهري، وبلغت قيمهم على التوالي – ٠.٠١١،– ٠.٠٤٢، ٠.١٠٨، – ٠.٠٤٦ حيث جاءت قيم معامل الارتباط البسيط المحسوبة جميعها أقل من نظيرتها الجدولية، ومقارنة ذلك برؤية المبحوثين بمنطقة عرب المعمل فقد تبين وجود علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠١ لمتغير واحد فقط وهو مدة الإقامة في المنطقة وبلغت قيمته – ٠.٢٥٣* *، بينما أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الباقية والمتمثلة في: السن، عدد أفراد الأسرة، الدخل الشهري، حيث جاءت قيم معامل الارتباط البسيط المحسوبة جميعها أقل من نظيرتها الجدولية، وبلغت قيمهم على التوالي – ٠.٠٥٤،– ٠.٠٥٦،– ٠.٠٩٩، – ٠.١٢٠.

- **دلالة الفروق بين متوسطي المنطقتين حول رؤيتهم لكل من السياسات السكانية والعدالة البيئية ومعوقات تحقيق السياسة السكانية:**

ولقياس ذلك استعانت الدراسة باختبار "**T.Test**" لقياس مستوى الدلالة، وقد كشفت التحليلات الإحصائية عن مجموعة من النتائج يمكن توضيحها في الجداول التالية:

جدول (١٣) قيم اختبار "ت" للفروق بين متوسطي عينة الدراسة حول آرائهم للسياسات السكانية

السياسات السكانية	كفر النجار(ن١)١٦٥		عرب المعمل(ن٢)٢٠٠		قيمة T	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي	الانحراف معياري	المتوسط الحسابي	الانحراف معياري		
المواليد	١٤.٤٩	٢.٧٥	١٤.٣١	٢.٨٢	٠.٦١ –	غير دالة
الوفيات	٩.٠٧	٢.٠٢	٨.١٨	٢.٢٧	٣.٩**	دالة في اتجاه كفر النجار
الخصائص السكانية	٣٤.٠٠	٤.٨٣	٣٤.٠٨	٣.٩٤	٠.١٧٤	غير دالة
توزيع السكان	١١.٢٤	٢.٧٣	١٢.١٦	٢.٠٩	٣.٦**	دالة في اتجاه عرب المعمل

أظهرت بيانات الجدول السابق فيما يتعلق بدلالة الفروق بين عينة الدراسة نحو رؤيتهم للسياسات السكانية الخاصة بالمواليد عدم وجود فروق بين المبحوثين بمنطقتي الدراسة ؛ وذلك من خلال حساب قيمة " ت" للفروق بين المتوسطين، فكانت النتيجة بلوغ المتوسط الحسابي لموافقة المبحوثين بمنطقة كفر النجار ١٤.٤٩ في مقابل ١٤.٣١ درجة بمنطقة عرب المعمل، وبلغت قيمة الانحراف معياري **٢.٧٥**، ٢.٨٢ درجة على التوالي، وبلغت قيمة "ت" المحسوبة – ٠.٦١ درجة، وهى غير دالة إحصائيا حيث إنها أقل بكثير من نظيرتها الجدولية؛ ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء أن المكون الثقافي لكلا المنطقتين (كفر النجار، وعرب المعمل) يكاد يكون واحدا

بدلالة أن البناء الأسري لكلا المنطقتين يتكون من أربعة أفراد وفقا لنتائج الدراسة الميدانية والإحصاءات السكانية، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (حليم، وآخرون: ٢٠١٥) في أن النمو السكاني بمصر يسير بخطوات ليست في صالح التنمية، ويمثل معدلات النمو والتضخم السكاني تحديا آخر يتسبب في حدوث الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، ويحتاج هبوط نسب المواليد إلى تغيير سلوك الناس. وبناء على هذه النتيجة يمكن القول بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين بمنطقتي الدراسة حول رؤيتهم للسياسات السكانية الخاصة بالمواليد.

ولاختبار دلالة الفروق بين موافقة المبحوثين بمنطقتي الدراسة نحو رؤيتهم للسياسات السكانية الخاصة بالوفيات، تم حساب قيمة "ت" بين متوسطين حيث بلغ المتوسط الحسابي لموافقة المبحوثين بمنطقة كفر النجار ٩.٠٧ مقابل ٨.١٨ درجة لمنطقة عرب المعمل، وبلغت قيمة الانحراف معياري **٢.٠٢**، **٢.٢٧** درجة على التوالي، وبلغت قيمة "ت" المحسوبة ٣.٩ درجة وهى دالة إحصائيا عند مستوى ٠.٠١ وهو ما يعنى وجود فرق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين بمنطقتي الدراسة وفقا لرؤيتهم للسياسة السكانية الخاصة بالوفيات لصالح منطقة كفر النجار؛ وقد يرجع ذلك لتوافر الخدمات الصحية بمنطقة كفر النجار، مقارنة بمنطقة عرب المعمل التي لا تتوافر بها، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (عبد التواب،٢٠٢١) والتي تؤكد على عدم توافر الخدمات الصحية بهذا الحي، وعدم وجود مراكز رعاية صحية وكذلك بعد المنشآت الصحية، والتي تتسم بتمركزها في كل من حي السويس والأربعين على وجه الخصوص، فضلا عن تركز المنطقة الصناعية بحي عتاقة ومنطقة عرب المعمل الممتلئة بالأتربة السامة لكثرة المصانع الموجودة بها، كل ذلك يؤدي إلى زيادة في عدد الوفيات بوجه عام، واتساقا مع النتيجة السابقة تؤكد دراسة (حليم، وآخرون :٢٠١٥) أن معدلات الوفيات تهبط بفعل عوامل خارجية لا يتحكم فيها الأفراد.

ولاختبار دلالة الفروق بين موافقة المبحوثين من منطقتي الدراسة وفقا لمستوى رؤيتهم للسياسات السكانية الخاصة بالخصائص السكانية، تم حساب اختبار "ت" للفروق بين متوسطين، حيث بلغ المتوسط الحسابي لموافقة المبحوثين من منطقة كفر النجار ٣٤.٠٠ درجة، وتقارب معه المتوسط الحسابي من منطقة عرب المعمل حيث بلغت قيمته ٣٤.٠٨ درجة عند انحراف معياري بلغت قيمته ٤.٨٣، ٣.٩٤ درجة على التوالي، كما بلغت قيمة "ت" المحسوبة ٠.١٧٤ درجة وهى غير دالة إحصائياً، وهو ما يعنى عدم وجود فرق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين من منطقتي الدراسة وفقا لرؤيتهم للسياسة السكانية الخاصة بالخصائص السكانية، ويمكن تفسير ذلك في ضوء أن السياسة السكانية الخاصة بالارتقاء بخصائص السكان لا تؤتي ثمارها بين يوم وليلة بل تأخذ فترة طويلة، وبالتالي التطوير الذى حدث في المنطقة لا يظهر تأثيره على الخصائص السكانية بسرعة لأنه يحتاج وقت طويل حتى يظهر تأثيره.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (عثمان وآخرون: ٢٠١٤) والتي تؤكد على أهمية السياسات السكانية في تحقيق التنمية الشاملة أثناء مرحلة التحول الديموجرافي، وذلك من خلال السياسات والبرامج السكانية مع التأكيد على ضرورة صوغ السياسات السكانية ضمن إطار عام يهدف بالأساس إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية ومن أبرز هذه السياسات الخاصة: تفعيل برامج تنظيم الأسرة، وكذلك تعليم المرأة ومشاركتها في سوق العمل. وهذا يؤكد مع ما ذكره (فوكو) على أن السياسات السكانية الخاصة بالخصائص السكانية يمكن أن تظهر من خلال الممارسات الحكومية التي تتمثل في عدة أشكال رئيسة من أبرزها: مراقبة ظاهرة الإنجاب، والأعمار، والوفيات، وتنظيم السكان، وبهذا تعد السياسة الحيوية نوعا من التدخل في العلاقة القائمة بين السكان والمحيط الطبيعي الناتج عن حركة العمران، والمؤثر في حياة السكان والأفراد (بغورة،٢٠٢١: ٢٦).

- ولاختبار مستوى دلالة الفروق بين المبحوثين بمنطقتي الدراسة وفقا لمستوى رؤيتهم للسياسات السكانية الخاصة بالتوزيع السكاني، تبين من النتائج الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لموافقة المبحوثين على السياسة السكانية الخاصة بتوزيع السكان بمنطقة عرب المعمل بلغ ١٢.١٦ درجة مقابل ١١.٢٤ درجة لمنطقة كفر النجار عند انحراف معياري بلغت قيمته **٢.٧٣، ٢.٠٩ درجة** على التوالي كما بلغت قيمة "ت" المحسوبة ٣.٦٣درجة وهى ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠١ مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين بمنطقتي الدراسة من حيث رؤيتهم للسياسات السكانية الخاصة بالتوزيع السكاني، وهذه الفروق جاءت لصالح المبحوثين من منطقة عرب العمل، ويرجع ذلك إلى أن هناك اختلاف في التوزيع المكاني بين منطقتي الدراسة حيث تشير الإحصاءات الرسمية إلى تركز ٣٦.٥%من إجمالي سكان محافظة السويس في واحد من خمسة (أقسام / مركز) وهو قسم الأربعين، كما يوجد تباين كبير في المساحة المأهولة لكل من حي الأربعين البالغ مساحته ٤.٥ كم٢ مقارنة بحي عتاقة البالغ ١٠٦.٨ كم٢، بينما بلغت الكثافة المأهولة لحي الأربعين ٦١٠٣١.٧ فرد/كم٢ وذلك مقابل ٦٧٨.٥ فرد/ كم٢ (مركز المعلومات والتوثيق ودعم اتخاذ القرار بالمجلس القومي للسكان،٢٠٢٠) كما تؤكد الدراسات السكانية ومنها دراسة (الزايد وآخرون، ٢٠١٤) إلى ضرورة صياغة سياسات سكانية خاصة بالتوزيع السكاني المكاني تكون ذات أهداف محددة وقابلة للقياس مع وضع آلية وبرامج وإجراءات واضحة لتنفيذها على أرض الواقع.

وبناءً على هذه النتيجة فإنه يمكن القول بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين بمنطقتي الدراسة من حيث رؤيتهم للسياسة السكانية الخاصة بالتوزيع المكاني وجاءت هذه الفروق لصالح سكان منطقة عرب المعمل.

جدول (١٤)

قيم اختبار "ت" للفروق بين متوسطي عينة الدراسة حول رؤيتهم للعدالة البيئية

المتغير/ العينة	كفر النجار(ن١)١٦٥		عرب المعمل (ن٢)٢٠٠		قيمة T	مستوى الدلالة
	المتوسط	الانحراف معياري	المتوسط	الانحراف معياري		
العدالة البيئية	٤١.٦٢	٣.٥٨	٣٩.٥٥	٥.٧٤	٤.١٩**	دالة في اتجاه منطقة كفر النجار

يتضح من نتائج الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لموافقة المبحوثين من منطقة كفر النجار بلغ ٤١.٦٢، مقابل٣٩.٥٥ درجة للمبحوثين من منطقة عرب المعمل، عند انحراف معياري بلغت قيمته **٣.٥٨، ٥.٧٤ درجة** على التوالي، وبلغت قيمة "ت" المحسوبة ٤.١٩ درجة وهى ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠١ مما يعنى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين بمنطقتي الدراسة فيما يتعلق بموافقتهم على العدالة البيئية، وهذا الفارق جاء لصالح المبحوثين بمنطقة كفر النجار، حيث تؤكد الشواهد الميدانية أن منطقة كفر النجار تقع وسط مدينة السويس بحي الأربعين، وهذا الحي يصنف بأنه حي تجارى من الدرجة الأولى، على النقيض من منطقة عرب المعمل والتي تقع ضمن نطاق حي عتاقة، وتمتاز هذه المنطقة بكثرة المصانع بها منها مصنع النترات الضار بالبيئة من الدرجة الأولى لتلك المنطقة، إضافة لوجود العديد من المصانع الأخرى مثل مصنع السماد، وشركة عرب المعمل لتكرير البترول، كل هذه المصانع تعمل على زيادة تلوث البيئة خاصة تلوث الهواء

وزيادة النفايات، ومن ثم فإن هذه المنطقة تعد مثالاً واضحاً لعدم وجود عدالة بيئية على الإطـلاق، كـل ذلـك أدى إلـى شـعور أهـالي منطقـة عـرب المعمـل بعـدم تـحقيـق العدالـة البيئية بمنطقتهم، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (إسماعيل، ٢٠٢١) والتي تؤكد علـى تركـز المنطقـة الصـناعية بحـي عتاقـة ومنطقـة عـرب المعمـل الممتلئـة بالأتربـة السامة لكثرة المصانع الموجودة بها)، كما تتفق مع نتائج داسه (J, Kopas, 2020 et al) والتي تؤكد على أن عدم وجود عدالة بيئية ؛ يؤدى إلى تعرض الأهالي بشكل منهجي إلى أكبر مستويات المخاطر البيئية خاصة تلوث الهواء والتلوث الناتج عن دخان المصانع مما ساهم في إيجاد تأثير متباين للتلوث على هؤلاء السكان.

وبناءً على هذه النتيجة يمكن القول بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤية المبحـوثين بمنطقتـي الدراسـة فيمـا يتعلـق بالعدالـة البيئيـة " وذلـك لصـالح منطقـة كفـر النجار.

جدول (١٥) قيم اختبار "ت" للفروق بين متوسطي عينة الدراسة حول رؤيتهم لمعوقات تحقيق السياسة السكانية

المتغير/ العينة	كفر النجار(ن١)١٦٥		عرب المعمل(ن٢)٢٠٠		قيمة T	مستوى الدلالة
معوقات تحقيق السياسات السكانية	المتوسط	الانحراف معياري	المتوسط	الانحراف معياري		
	٥٩.٠١	٨.٣	٥٩.٣١	٧.٢١	٠.٣٥٩	غير دال

توصلت نتائج تطبيق اختبار "ت " بحسب بيانات الجدول السابق إلـى عدم وجـود فـروق بـين متوسـطات موافقـة المبحـوثين بمنطقـة عـرب المعمـل علـى معوقـات

السياسة السكانية، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي ٥٩.٣١ مقارنة بمنطقة كفر النجار التي بلغت قيمة المتوسط الحسابي بها ٥٩.١ درجة، وبلغت قيمة "ت" المحسوبة ٠.٣٥٩ درجة عند انحراف معياري بلغت قيمته ٨.٣، ٢.٠٩ درجة على التوالي.

وهي غير ذات دلالة مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين من منطقتي الدراسة من حيث رؤيتهم لمعوقات تحقيق السياسة السكانية؛ وقد يرجع ذلك إلى وجود العديد من المعوقات التي تقف عائقا أمام تحقيق السياسة السكانية في كلا المنطقتين على السواء، ومثلت قاسما مشتركا لدى استجابات المبحوثين، ولعل من أبرزها عدم عدالة توزيع الخدمات وتركزها في مناطق دون الأخرى بمحافظة السويس، وكذلك عدم وجود خدمات وعيادات تنظيم الأسرة بكلا المنطقين وبكثرة، مع عدم الاهتمام بأبعاد السياسة السكانية من قبل الدولة ومن ثم كان التركيز كله على تقليل النمو السكاني وتقليل المواليد، وليس الاستثمار في البشر وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (الحسين و يوزباشي،٢٠٠٦) التي أكدت على ضرورة استغلال الموارد البشرية بوصفها من أهم عوامل تحقيق التنمية السكانية وضرورة وجود تنسيق فعلي بين السياسات السكانية وعملية تنفيذها على أرض الواقع وأكدت الشواهد الميدانية ومقولات بعض المبحوثين أيضا على وجود إهمال من المحافظة في تلبية وتوفير الخدمات الخاصة بهم خاصة فيما يتعلق بعدم وجود مياه نقية وصالحة للشرب بكافة أحياء المحافظة، هذا الأمر أسهم في ارتفاع نسبة الفشل الكلوي بين مواطني محافظة السويس الأمر الذي أدى إلى حدوث حالات وفيات كثيرة جدًا، كما أدت الضغوط على الموارد نتيجة الهجرة الوافدة لمدينة السويس وكذلك الزيادة السكانية في حي الأربعين إلى ارتفاع الكثافة السكانية بهذا الحى، كما أدت الهجرة الوافدة غير المخططة لمنطقة عرب المعمل إلى أن أصبحت منطقة مأوى للعديد من الهاربين والخارجين على القانون

مع انتشار بائعي المخدرات، وعدم وجود قسم شرطة بالمنطقة، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (المصاروة، ٢٠٠٨) والتي تؤكد على أن هناك مجموعة من التحديات والمعوقات التي تعترض تنفيذ السياسة السكانية بها والتي من أبرزها النمو السكاني السريع، والمباعدة القصيرة بين المواليد، وارتفاع مستويات الإنجاب المكتمل، والقوة الدافعة للتزايد السكاني، والإنجاب غير المخطط له، وتدني استعمال وسائل تنظيم الأسرة بين الشرائح الأكثر فقراً.

تاسعًا: النتائج العامة للدراسة:

توصلت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من الأسباب يمكنها أن تسهم بشكل فعال في نجاح السياسات السكانية، ومن أبرزها الاستجابة لحاجات السكان والعمل على إشراكهم في جميع مراحل تطبيقها، كما يجب أن تدعم الحكومة السياسة السكانية عبر تحديد الأهداف وتوفير السبل الكفيلة بنجاحها مما يسهل تنفيذها وتطبيقها، كما يجب أن تسهم السياسات السكانية في تحقيق مكاسب تعود بالنفع على الجميع.

وفى ضوء تساؤلات البحث جاءت النتائج على النحو التالي:

- ارتفاع رؤية المبحوثين بمنطقتي الدراسة حول بنود السياسة السكانية الخاصة بالمواليد.
- ارتفاع رؤية المبحوثين بمنطقة كفر النجار حول بنود السياسة السكانية الخاصة بالوفيات مقارنة بمنطقة عرب المعمل.
- أن هناك تقارب في رؤية المبحوثين بمنطقتي الدراسة حول بعد الخصائص السكانية، وتمثل هذا التقارب في حصول ذوي القدرات الخاصة على فرص وخدمات لم تتوافر من قبل، وعدم توافر فرص عمل للشباب بالسويس.

- أظهرت النتائج وجود تباين بين رؤية المبحوثين بمنطقتي الدراسة حول بعض الخصائص السكانية والتي من أبرزها توافر الخدمات الصحية لكل أهالي السويس، ومشاركة الزوجين في اتخاذ قرار الإنجاب، وحق الأسرة استخدام وسائل تنظيم الأسرة وفقا لظروفه، وتزايد متوسط الأعمار بمدينة السويس، وكذلك عدم توافر فرص عمل لدى النساء، وارتفاع حوادث العنف ضد النساء والفتيات بالسويس، وزيادة معدلات القيد بجميع مراحل التعليم بالسويس، ووجود تسجيل دقيق للمواليد والوفيات بمدينة السويس.
- أن هناك تباين في رؤية المبحوثين بمنطقتي الدراسة حول بعد السياسة السكانية الخاصة بتوزيع السكان محققة بذلك مستوى مرتفعاً لصالح منطقة عرب المعمل وذلك على مجمل العبارات الخاصة بهذا البعد.
- ارتفاع رؤية المبحوثين بمنطقة كفر النجار حول بنود العدالة البيئية وذلك مقارنة بمنطقة عرب المعمل.
- أن هناك تقارب في رؤية المبحوثين بمنطقتي الدراسة حول البعد الخاص بمعوقات تحقيق السياسات السكانية.
- وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠١ بين درجة موافقة المبحوثين على بنود السياسة السكانية التالية: المواليد، خصائص السكان، السياسة السكانية إجمالا، وبين رؤيتهم للعدالة البيئية بمنطقة عرب المعمل.
- عدم وجود علاقة ارتباطية بين درجة موافقة المبحوثين على بعدي السياسة السكانية الخاصة بالوفيات، وتوزيع السكان، وبين درجة موافقتهم على العدالة البيئية بمنطقة عرب المعمل.

- وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠١ بين درجة موافقة المبحوثين على السياسة السكانية الخاصة بكل من المواليد، والوفيات، وخصائص السكان، وبين رؤيتهم لمعوقات السياسة السكانية بمنطقة عرب المعمل.
- عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين درجة موافقة المبحوثين على السياسة السكانية الخاصة بتوزيع السكان، والسياسة السكانية إجمالا، وبين رؤية المبحوثين لمعوقات تحقيق السياسة السكانية بمنطقة عرب المعمل.
- عدم وجود علاقة ارتباطية بين كل من السن، عدد أفراد الأسرة، مدة الإقامة بالمنطقة، الدخل الشهري للأسرة وبين مستوى رأي المبحوثين في السياسة السكانية الخاصة بخصائص السكان بمنطقة عرب المعمل.
- عدم وجود علاقة ارتباطية بين المتغيرات الخاصة بكل من: السن، وعدد أفراد الأسرة، مدة الإقامة بالمنطقة وبين رأي المبحوثين في السياسة السكانية الخاصة بتوزيع السكان بمنطقة عرب المعمل.
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الخاصة بالسن، عدد أفراد الأسرة، مدة الإقامة بالمنطق، عدد الغرف بالمسكن، الدخل الشهري للأسرة وبين رأي المبحوثين في السياسة السكانية الخاصة بالمواليد بمنطقة كفر النجار.
- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عكسية لمتغير السن فقط عند مستوى ٠.٠١ وبين رأي المبحوثين في السياسة السكانية الخاصة بالوفيات بمنطقة كفر النجار.
- عدم وجود علاقة ارتباطية بين المتغيرات التالية: السن، عدد أفراد الأسرة، الدخل الشهري للأسرة، وبين رأي المبحوثين في السياسة السكانية الخاصة بتوزيع السكان بمنطقة كفر النجار.

- هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين في منطقتي الدراسة؛ وذلك وفقا لرؤيتهم للسياسة السكانية الخاصة بالوفيات، وجاءت تلك الفروق لصالح منطقة كفر النجار.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين موافقة المبحوثين على بنود السياسة السكانية الخاصة بالمواليد، والخصائص السكانية، والسياسة السكانية إجمالاً، وبين موافقتهم على العدالة البيئية.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين في منطقتي الدراسة وفقاً لرؤيتهم للسياسة السكانية الخاصة بالخصائص السكانية.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين بمنطقتي الدراسة وفقاً لرؤيتهم للسياسة السكانية الخاصة بالتوزيع المكاني وقد جاءت هذه الفروق لصالح المبحوثين بمنطقة عرب المعمل.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بمنطقتي الدراسة فيما يتعلق بموافقتهم على العدالة البيئية، وجاءت هذه الفروق لصالح المبحوثين بمنطقة كفر النجار.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤية المبحوثين من منطقتي الدراسة من حيث موافقتهم على معوقات تحقيق السياسة السكانية.

عاشراً: التوصيات:

في ضوء ما توصلت إلية الدراسة من نتائج أوضحت وجود قصور واضح في السياسات السكانية وبصفة خاصة في الاستراتيجية القومية المصرية للسكان ٢٠١٥، وما تلاها من استراتيجية التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠ مما كان له آثار سلبية على العدالة البيئية؛ ومن ثم توصي الدراسة بما يلي:

١- وضع استراتيجية سكانية متكاملة يكون هدفها في المقام الأول والأخير إثراء الوعي القومي وتنمية الثقافة السكانية بوجه عام؛ وذلك من خلال الربط بين القضايا السكانية والقضايا الأخرى وثيقة الصلة والمتمثلة في الأمية بوجه عام والأمية البيئية بوجه خاص، والمساهمة الاقتصادية للمرأة وعمالة الأطفال، والتسرب من التعليم.

٢- العمل على إيجاد فرص عمل جديدة بالمناطق الصناعية بمحافظة السويس.

٣- العمل على التوسع في إنشاء مدارس الفصل الواحد للفتيات المتسربات من التعليم من أجل تعزيز فرص تمكين المرأة وتحسين مستوى معيشتها.

٤- التعامل مع القضية السكانية من منظور تشاركي فهي مسؤولية تضامنية بين كل الوزارات والاجهزة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لوضع المزيد من التصورات والحلول الواقعية.

٥- الاهتمام بالمكون الثقافي في التصدي للمشكلة السكانية وخلق قناعات لدى أفراد المجتمع لتبنى فكرة الأسرة الصغيرة من خلال (الخطاب الديني الوسطي، إدماج القضية السكانية في المناهج التعليمية، استمرار حملات التوعية بالقضية السكانية في كل الوسائل الإعلامية، سواء المسموعة والمقروءة والمرئية).

٦- تكثيف عمل القوافل المتنوعة (الصحية والبيئية والسكانية) باستمرار بالمناطق الغير المخططة والعشوائية لاستدامة المتابعة ورصد الاحتياجات والتعديات والمشكلات البيئية وقضايا السكان.

٧- توصي الدراسة من واقع الملاحظات الميدانية بالعمل على تطوير البنية التحتية – خاصة مياه الشرب النقية، والخدمات اللازمة وفرص العمل اللائق، والتعليم المطلوب، والتثقيف الضروري والشامل لكل سكان منطقة عرب المعمل، حتى يمكن تعزيز وتنمية الولاء والثقة للمجتمع ولمسئوليه على المستويين الحكومي والأهلي معاً.

٨- يجب إعادة النظر في بناء استراتيجية أخرى للسكان تعيد النظر في الوضع الحالي وذلك لوجود العديد من المتغيرات المستجدة، كما يجب العمل على إدخال عناصر السلامة البيئية والتوزيع السكاني وارتباطها بأهداف التنمية المستدامة.

المراجـــــــــــع

أولا: المراجع العربية

١- إسماعيل، فاطمة عبد التواب. (٢٠٢١). التنمية البشرية في محافظة السويس. دراسة جغرافية. حولية كلية الآداب. جامعة بنى سويف. مج (١٠). ج(٢).

٢- أمين، نيفين ذكريا. (٢٠١٢). نحو سياسة اجتماعية متكاملة لمواجهة المشكلة السكانية في مصر .القاهرة. حوليات آداب عين شمس. مج (٤٠).

٣- بريسيا، رولان. (٢٠٠٧). معجم علم السكان. تحرير. ويلسون، كريستوفر. ترجمة عبد الجواد، مصطفى خلف، مراجعة وتقديم الجوهري، محمد. مركز البحوث والدراسات الاجتماعية. كلية الآداب. جامعة القاهرة.

٤- بغورة، الزواوي. (٢٠٢٠). النظام الدولي الجديد من منظور الفلسفة الاجتماعية. مجلة التفاهم. سلطنة عمان. وزارة الاوقاف والشئون الدينية. ع (٦٩). صيف.

٥- بغورة، الزواوي. (٢٠٢١). المرض بوصفة تجربة وخطابا: بحث في سياسات المرض عند ميشيل فوكو ودورها في الفلسفة المعاصرة. مجلة تبين. الدوحة. قطر. المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات. مج (٩). ع (٣٥). شتاء.

٦- تاوضروس، أميرة. وآخرون. (٢٠٢١). استعراض الحوافز الإيجابية والسلبية لضبط النمو السكاني في ضوء التجارب الدولية. سلسلة أوراق ديموجرافية. القاهرة. المركز الديموجرافى. السنة الأولى. ع(٣).

٧- توفيق، طارق. (٢٠٢٠). ضبط النمو السكاني في مصر (تجارب دولية). القاهرة. المجلس القومي للسكان.

٨- الجريدة الرسمية. (٢٠١٤). دستور جمهورية مصر العربة المعدل ٢٠١٤. القاهرة. الجريدة الرسمية.العدد٣ مكرر(أ).١٨ يناير ٢٠١٤.

٩- جعفورة، مصعب وتهامي. محمد.(٢٠٢٠). الآليات السوسيولوجية لتنفيذ أهداف السياسة السكانية في الجزائر. الجزائر. مجلة العلوم الاجتماعية. مج(١٤). ع(٢). سبتمبر.

١٠- جلبي، على عبد الرازق. (٢٠١١). علم اجتماع السكان. الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية ط (٤).

١١- جمعة، حسين أنور. (٢٠١٥). محددات السلوك الإنجابي في المناطق العشوائية: بحث ميداني على عينة من الأسر في محافظة السويس. حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية. جامعة الكويت. مجلس النشر العلمي الحولية (٣٦). الرسالة (٤٤٢). ديسمبر.

١٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٢١). مصر في أرقام. القاهرة. مارس.

١٣- حافظ، سحر. (٢٠١٨). البيئة وجودتها في مجتمع مستدام" رؤية وطنية ". المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري (٢٠١٠-٢٠١٥). الطريق إلى ٢٠٣٠. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. القاهرة. المؤتمر السنوي التاسع عشر.

١٤- حسن، مصطفى غيث (٢٠١٨). التباين المكاني للخدمات الصحية العامة في إقليم شمال غرب ليبيا. مجلة القلعة. جامعة المرقب. كلية الآداب والعلوم بمسلاته. ع (٩). يونيو.

١٥- حسين، أحمد. (٢٠١٦). البرلمان والمشكلة السكانية. مجلة قضايا برلمانية. القاهرة. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. ع(٥٤).

١٦- حليم، نادية (٢٠١٧). حالة السكان واستراتيجيات المواجهة (٢٠١٠-٢٠١٥). في ضوء استراتيجية التنمية٢٠٣٠.المؤتمر السنوي التاسع عشر بعنوان المسح الاجتماعي الشامل ٢٠١٠-٢٠١٥ الطريق إلى ٢٠٣٠فى الفترة من (٢٦-٢٨) فبراير. القاهرة. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

١٧- حليم، نادية. وآخرون (٢٠١٥). أوضاع المرأة واحتياجاتها في الأسر الأكثر فقرا. دراسة في محافظة الشرقية. القاهرة. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

١٨- خوجة، منصور خالد. (٢٠١٦). أثر السكان على التنمية والبيئة في الجزائر. المؤتمر الدولي الثامن للتنمية والبيئة في الوطن العربي مركز الدراسات والبحوث البيئية. جامعة أسيوط. في الفترة من ٢٢-٢٤ مارس.

١٩- داود، أحمد وعبد اللطيف، عبلة. (٢٠١٩). السياسة السكانية في مصر: تحليل مقومات النجاح والشكل المؤسسي الأمثل. دراسة مقارنة. القاهرة. المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

٢٠- زايد، أحمد. (٢٠١٣). من البصاصة إلى الصراع والعنف: آليات المراقبة في الدولة المصرية الحديثة. مجلة عمران. الدوحة. قطر. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومعهد الدوحة للدراسات العليا. مج (٢).ع (٦).

٢١- زايد، أحمد. (٢٠٢١). نحو نظرية للخطر الفائق: مجتمع المخاطر من عولمة الخوف إلى توطينه. مجلة الديموقراطية. القاهرة. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. ع (٨٢).

٢٢- الزايد، إيمان وآخرون. (٢٠١٤). "السياسة السكانية في سورية بين النظرية والتطبيق خلال الفترة (١٩٥٠-٢٠١٠). جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية. سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية. سوريا. مج (٣٦). ع (٢٤).

٢٣- السيد، طارق. (٢٠٠٨). علم اجتماع السكان. الإسكندرية. مؤسسة شباب الجامعة

٢٤- الشافعي، نظام عبد الكريم. (٢٠٠٨). مفهوم السياسة السكانية ومدى حاجة دول الخليج إليها. الدوحة. قطر. سلسلة دراسات سكانية. الاصدار رقم ٢. اللجنة الدائمة للسكان.

٢٥- الشاكري، أمينة. (٢٠١٦). المعمل الاجتماعي الكبير: موضوعات المعرفة في مصر المستعمرة وما بعد الكولونية. ترجمة محمود. أحمد. القاهرة. المركز القومي للترجمة.

٢٦- شكراني، الحسين والمرشيد، إبراهيم. (٢٠٢٠). آثار الضغوط الديموغرافية في استدامة الموارد الطبيعية في المنطقة العربية. تحليل من منظور الإنصاف ما بين الأجيال. مجلة استشراف للدراسات المستقبلية. الدوحة. قطر. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ع (٥).

٢٧- الصطوف، محمد الحسين ويوزباشي، خلود. (٢٠٠٦). تطوّر السياسة السكانية في سوريا. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية.مج (٢٨). العدد (٣).

٢٨- صندوق تطوير العشوائيات. مشروع تطوير المناطق غير المخططة بمحافظة السويس. (٢٠١٩). منطقة كفر النجار. السويس. الهيئة العامة للتخطيط العمراني. سبتمبر.

٢٩- صندوق تطوير العشوائيات. مشروع تطوير المناطق غير المخططة بمحافظة السويس. (٢٠١٩). منطقة عرب المعمل. السويس. الهيئة العامة للتخطيط العمراني. سبتمبر.

٣٠- عامر، علياء عبد الرؤوف. (٢٠٢١). المتغير الديموجرافى وتأثيره في الشخصية المصرية. القاهرة. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. مجلة الديموقراطية. ع. (٨٤).أكتوبر.

٣١- عبد الجواد، ثريا. (٢٠٢٠). السكان وتحديات التنمية المستدامة. ورقة نقاشية حول البعد الاجتماعي: رؤية مغايرة. المؤتمر السنوي العشرون. بعنوان السكان وتحديات التنمية المستدامة في الفترة من (١٨ -١٩) يونيو ٢٠١٩. القاهرة. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

٣٢- عبد المنعم، حاتم. (٢٠١٢). العدالة الاجتماعية: قلب العدالة البيئية منذ عصر الفراعنة إلى الإسلام إلى ٣٠ يونيو. القاهرة. دار أتون للنشر والتوزيع.

٣٣- عثمان، ماجد وآخرون. (٢٠١٤) دور السياسات في الإسراع بالتحول الديمغرافي: دراسة حالة شرق آسيا والدروس المستفادة لمصر. مجلة بحوث اقتصادية عربية. القاهرة. الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية. مج (٦٥). ع (٢١).

٣٤- عثمان، ماجد وآخرون. (٢٠١٦). تحليل الوضع السكاني في مصر ٢٠١٦. القاهرة. المجلس القومي للسكان بالتعاون مع مركز بصيرة. ديسمبر.

٣٥- عثمان، ماجد. (٢٠٢١). القضية السكانية: مصر بعد ١٠مليون.مجلة آفاق مستقبلية. القاهرة. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء. يناير.

٣٦- على، حسين عبد الكريم. (٢٠١٨). أثر السياسات السكانية على سوق العمل في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (١٩٨٤-٢٠٠٦). مجلة العلوم والدراسات الإنسانية . كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة بنغازي. ع (٤٩). فبراير.

٣٧- كرادشة، منير ومصاروة، عيسى. (٢٠٠٥). المتلازمات الديموجرافية لتفضيل إنجاب الذكور في الأردن. مجلة أبحاث اليرموك. سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. مج (٢١). ع (٣ب)

٣٨- المجلس القومي للسكان فرع السويس. (٢٠٢١). الخطة التنفيذية في مجال السكان. لمحافظة السويس. (٢٠٢١-٢٠٢٢). مايو.

٣٩- مرعى، إيمان. (٢٠١٨). السياسات السكانية في مصر ومواطن الضعف. مجلة أحوال مصرية. القاهرة. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. ع(٦٧). شتاء.

٤٠- مرقص، وداد. (٢٠١٦). السياسات السكانية. إشراف وتحرير: حليم. نادية. مجلد السكان. القاهرة. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. "المسح المصري الشامل المرحلة الثالثة ١٩٨٠-٢٠١٠".

٤١- مركز المعلومات والتوثيق ودعم اتخاذ القرار. (٢٠٢٠). تقدير المؤشرات الديموجرافية على مستوى المراكز الإدارية بمحافظة السويس٢٠١٩. القاهرة. مركز المعلومات والتوثيق ودعم اتخاذ القرار. المجلس القومي للسكان. يوليو.

٤٢- مركز المعلومات ودعم اتحاذ القرار. (٢٠١٤). المناطق العشوائية في مصر: حقائق وأرقام القرار. القاهرة. رئاسة مجلس الوزراء. السنة الثامنة. ع (٧١). أبريل.

٤٣- مركـز المعلومـات ودعـم اتخـاذ القرار. (٢٠٢١). السـويس. ادارة الإحصـاء. مركـز معلومـات ودعم اتخاذ القرار. محافظة السويس.

٤٤- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. بيان وتقرير القطاعات الخدمية بمركز ومدينة السويس وعدد الأحياء والسكان. (٢٠٢١).

٤٥- مشروع تطوير المناطق غير المخططة بمحافظة السويس(٢٠٢٠). السويس. صندوق تطوير العشوائيات. الهيئة العامة للتخطيط العمراني.

٤٦- المصـاروة، عيسـى سليم. (٢٠٠٨). التحديات والمعيقات أمام السياسة السكانية في المجتمع الأردني: تقييم جامع مستند إلى الأدلة الامبيريقية. عمان. مجلة دراسات. العلوم الإنسانية والاجتماعية. الجامعة الاردنية. مج (٣٥). ع (٢).

٤٧- المطيري، أحمد بن صالح (٢٠٢٠). العوامل المؤثرة في وفيات الأطفال الرضع دون الخامسة في منطقة الرياض الإدارية. مجلة كلية الآداب. جامعة المنوفية. المجلد (٢٢). العدد (٦٣).

٤٨- الهيئة العامة لتعليم الكبار. (٢٠٢١). المؤشرات التقديرية لأعداد السكان والأميين ونسبهم بمحافظة السويس. السويس. الإدارة العامة لنظم المعلومات والتحول الرقمي.

٤٩- وزارة الدولـة للسـكان. (٢٠١٥). الاسـتراتيجية القوميـة للسـكان (٢٠١٥-٢٠٣٠). القـاهرة. المجلس القومي للسكان.

٥٠- يـونس، مفيـد ذنـون. (٢٠٠٩). السياسـات السـكانية ومشـكلة الجـوع فـي دول العـالم الثالـث. العراق. مجلة تنمية الرافدين. جامعة الموصل. مج (٣١). ع (٩٥).

ثانياً: المراجع الأجنبية

1- A.M. Hamdan etal.(2016) Men's perceptions of and participation in family planning in Aqaba and Ma'an governorates. Jordan. Eastern Mediterranean Health Journal. Vol.(22). issues(2)

2- Anderson, Henrik, Eric Brandstedt & Olle Torpman (2021). Review Article: The Ethics of Population Policies, Critical Review of International Social and Political Philosophy

3- Angela M. Filipe. (2014). The Wiley Blackwell Encyclopedia of Health. Illness. Behavior. and Society. 1st Edition. Edited by William C & etal. John Wiley & Sons. Ltd

4- Antonio Pele& Stephen Riley.(2021). For a Right to Health Beyond Bio politics: The Politics of Pandemic and the Politics of Life. Law. Culture and the Humanities

5- Avi Bris man. (2008). Crime - Environment Relationship Environmental Justice. Seattle Journal For Social Justice. Vol. (6). Issue. (2).

6- Avni& Fischer. (2019). Social and Environmental Justice in Waterfront Redevelopment: The Anacostia River. Washington. D.C. Urban Affairs Review. Vol.(56).No. (6) March

7- C. Wang etal (2021). Environmental justice and park accessibility in urban China: Evidence from Shanghai. Asia pacific view point.

8- Carme Melo. (2008) Promoting Ecological Citizenship: Rights. Duties and Political Agency. an International E –Journal for Critical Geographies. Vol.(7). No. (2).

9- Carole L. jolly. (1994). Four Theories of Population Change and The Environment. Population and The Environment : A journal of Interdisciplinary Studies. Vol. (16). No. (1).

10- Daniele Lorenzini. (2021).Bio politics in the Time of Coronavirus. Critical Inquiry. 47.Winter .

11- David Monsma. (2006).Equal Rights. Governance. and the Environment: Integrating Environmental Justice Principles in Corporate Social Responsibility. Ecology Law Quarterly. Vol. (33)

12- Diane C. Bates(2015).Population. Demography. &the Environment. in Gould Kenneth Alan. Twenty Lessons in Environmental Sociology.Kenneth A Gould & Tammy L. Lewis. third edition. New. York. Oxford University

13-)Di Chiro. G. (2008) "Living Environmentalisms: Coalition Politics. Social Reproduction. and Environmental Justice." Environmental Politics. 17 (2).

14- Ellen Percy Kraly. (2012).21st Century Geography: A Reference Handbook. Population Policies. Issues. and Geography. Edited by: Joseph P. Stulman. SAGE Publications. Inc.. Thousand Oaks USA.

15- F. Liu& W Sun. (2020). Impact of active "organic decentralization population" policy on future urban built-up areas: Beijing case study. Habitat International

16- Irus Braver man. (2021).Environmental Justice. Settler colonialism. & more-than-humans in the occupied West Bank: An Introduction. EPE: Nature and Space.Vol (4). No (1).

17- J. Kopas. et al.(2020) Environmental Justice in India: Incidence of Air Pollution from Coal-Fired Power Plants Ecological Economics. 176

18- Jade Sasser(2014).From darkness into Light: Race Population. and Environmental Advocacy. Antipode. Vol. (46). No. (5).

19- Jiang & et al. (2015) China's Population Policy at the Crossroads: Social Impacts and Prospects. Asian J Soc Sci. November 24.

20- John F. May. (2012).The Role of Population Policies. In Etudes. Vol. (417). Issue (11).

21- Listyaningsih etal.(2021).Synchronization of Policies and Performance Achievements.Which Should Come First?. The Indonesian Journal of Development Planning. Vol.(V). No.(1) April

22- Naess, A. & G. Sessions. (1984). The Basic Principles of Deep Ecology.22)

23- Narveson،j.(1967). "Utilitarianism and New Generations." Mind, 76. (301)

24- Paul Demeny. (2003). Population Policy: A Concise Summary. Population Council. New York. No. (173)

25- Pierre Desrochers & Christine Hoffbauer.(2009) "The Post War Intellectual Roots of the Population Bomb. Fair field Osborn's 'Our Plundered Planet' and William Vogt's 'Road to Survival' in Retrospect." The Electronic Journal of Sustainable Development. Vol. (3).No. (1)

26- Rosella Alba& etal.(2021) Environmental justice and the politics of climate change adaptation the case of Venice. Geographical Helvetica. Vol. (75) Issue. (4)

27- Ruzhang etal.(2021) The neighborhood socioeconomic inequalities in urban parks in a High-density City: An environmental justice perspective. Landscape and Urban Planning.vol (211). July

28- Sam Porter. (2019).Do the rules of private nuisance breach the principles of environmental justice?. environmental Law Review. Vol. 21 No. (1)

29- Samantha Teixeira & Amy Krings. (2015). Sustainable Social Work: An Environmental Justice Framework for Social Work Education. Social Work Education. Vol. (34). No. (5).

30- Sukayna Srinivasan.(2007).Population policy and programme in India. A Review Social Change. Vol.(37). No. (1). March

31- Sze J. London JK. (2008) "Environmental Justice at the Crossroads." Sociology Compass vol. (2). Issue.(4)

32- T.C.G. Trindade et al.(2021). Slum infrastructure: Quantitative measures and scenarios for universal access to basic services in 2030. Cities110.

33- Taylor. De. (2011) "Introduction: The Introduction of Environmental Justice Activism. Research. and Scholarship. Environmental practice. Cambridge University Press Vol.(13)

34- Wissal Selmi.(2021).Prioritizing the provision of urban Ecosystem Services in deprived areas. a question of Environmental justice. Ambio. A Journal of Environment and Society.vol(50)

35- Wolfgang Lutz.(2014). A Population Policy Rationale for the Twenty – First Century Population and Development Review Vol. (40) Issu (3).

36- Xuebo Wang& Junsen Zhang (2018). Beyond the Quantity – Quality tradeoff: Population control policy and human capital investment. Journal of Development Economics. 135.

37- Yosef Jabareen. (2009). Building a Conceptual Framework: Philosophy. Definitions. and Procedure. International Journal of Qualitative Methods.Vol. (4). No. (18)